الأمم المتحدة

A/S-25/PV.2

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٢**
الأربعاء، ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البنود ٨ و ٩ و ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل

مذكرة من الأمين العام (A/S-25/3 و Add.1)

الإجراءات والمبادرات الأخرى للتغلب على العقبات أمام تنفيذ جدول أعمال الموئل

إعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد فرناند بودن، وزير الطبقات الوسطى والسياحة والإسكان في لكسمبرغ.

السيد بودن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أغتنم هذه الفرصة لأدلي ببيان أمام المشتركين في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لجدول أعمال الموئل الذي اعتمدته أكثر من ١٧٠ دولة.

أولا، أعرب عن الشكر لأمانة المؤتمر على تنظيمها الممتاز لهذا الحدث الهام، الذي يمثل بادرة قوية ومساهمة لها شأنها في تنفيذ الهدف الجوهري للأمم المتحدة، ألا وهو التنمية البشرية.

وتسهم حكومة دوقية لكسمبرغ الكبرى مساهمة كبيرة في تنفيذ جدول أعمال الموئل على الصعيدين الوطني والدولي، على حد سواء.

إن الحالة في لكسمبرغ على الصعيد المحلي فيما يتصل بالإسكان تعد جيدة إلى حد كبير بالمقارنة مع غيرها من الدول الغربية. وفي الحقيقة، وبفضل النمو الاقتصادي المستدام القوي والزيادة التي حققت أرقاما قياسية في العمالة المحلية، مشفوعة بزيادة السكان المقيمين، نجد أن لكسمبرغ هي الدولة الغربية الوحيدة التي تتوقع إمكانية حدوث زيادة في السكان المقيمين تبلغ زهاء نسبة ٣٠ في المائة في العشرين سنة القادمة. ولكن الحكومة تلاحظ منذ سنوات وحتى الآن ركودا، إن لم يكن انخفاضا في إنتاج المساكن.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-40393 (A)

وفي هذا السياق، فإن سياسة الإسكان، التي شهدت نقصا في المساكن مقارنة بالطلب – مما يؤثر أيضا بقوة على الأسعار – تمثل أولوية لدى الحكومة. وحسبما أعلن في اسطنبول، تسعى لكسمبرغ إلى تحقيق المواءمة بين نمو السكان والنمو الاقتصادي في ظل بيئة صحيحة، وبيئة متسقة من الناحيتين الطبيعية والبشرية. وقد حشدت موارد ملائمة بغية حماية المحميات الطبيعية، وضمان نوعية المياه، والحد من تلوث الهواء والضوضاء وإدارة النفايات الصناعية والمياه المترلية على نحو أفضل.

وفي سياق الاستراتيجية الشاملة التي تتبعها لكسمبرغ، تبذل جهود نشطة لضمان تحقيق تنمية مستدامة ومتسقة في المناطق الريفية والحضرية. والأهداف عديدة وطموحة كما أن حق كل فرد في سكن ملائم مسألة ذات أولوية. ويجري اتخاذ الوسائل الضرورية التالية لتحقيق هذه الغاية.

فالخطة الوطنية للتنمية المستدامة، التي تشمل السياسة الإسكانية، وضعت استراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية متسقة بهدف ضمان التنمية المستدامة للاقتصاد والمجتمع.

ويعد البرنامج الرئيسي لتعمير الأراضي أداة إرشادية مصممة لتحقيق التكامل بين السياسات القطاعية والإقليمية والمجتمعية، وهو يحدد أهداف للتنمية الحضرية والريفية ويكفل توفير الوسائل الضرورية للسلطات الوطنية والمجتمعية كي يتسنى لها أن تضع خططها المعيارية.

ويمثل كتاب الموئل نوعا من أشعة إكس الإسكانية، وقد أعده خبير قام بتحليل سمات الإسكان من حيث الاستقرار والصحة والراحة والبيئة وقبل كل شيء الخواص الحرارية. وفي الحالات التي لوحظ فيها أوجه قصور، اقترح هذا الخبير اتخاذ تدابير محددة من أجل تحسين وإصلاح تلك الأوضاع.

ووضعت الحكومة أيضا برنامجا طموحا يرمي إلى إعادة تحويل المواقع الصناعية القديمة لصناعة الصلب التي كانت قائمة في المناطق المخصصة للمستوطنات البشرية. ويبرز هذا العمل البعد الشامل لاستراتيجية لكسمبرغ في تطوير المستوطنات وإنشائها.

وفيما يتعلق بنظام الإدارة الجيدة، ترغب حكومة لكسمبرغ في تطبيق ديمقراطية تزداد فيها المشاركة، وتحبذ إصلاحات هيكلية ديمقراطية وإيجاد رابطة أوثق بين المواطنين والسياسة والدولة. وتتوخى الحكومة إجراء استفتاء شعبي بشأن القضايا الدستورية. ولكن سوف يعرض على مجلس النواب مشروع قانون ينظم المبادرة الشعبية، ويسمح لعدد محدد من الناخبين أن يتقدموا بمشروعات قوانين.

وفضلا عن ذلك، ينبغي في مجتمع المشاركة، لممثل المواطنين أو الوسيط، المسؤول عن تحليل تظلمات المواطنين ضد الإدارة العامة والذي له حق المبادرة، أن يحتل مكانه.

وتؤيد لكسمبرغ الأعمال الدولية والمشتركة بين الحكومات. وقد دأبت دوقية لكسمبرغ الكبرى، بصفتها عضوا مؤسسا في الأمم المتحدة وعضو مؤسسا في الاتحاد الأوروبي، على السعي، في نطاق مواردها لإعطاء هذا الدور ما ينبغي له من محتوى سياسي. وكمثال على ذلك، تحتل لكسمبرغ تقريبا المكانة الخامسة والعشرين، بالقيمة المطلقة، من بين الدول المساهمة في المؤسسات الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة التي تعمل من أجل التنمية. ومنذ عام ٢٠٠٠ حققت لكسمبرغ هدف تكريس نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وتطوير التعاون الإنمائي عنصر هام في وجود لكسمبرغ الثنائي في الخارج. وتركز الحكومة تعاونها في مجال التنمية على الإجراءات الرامية إلى مكافحة الفقر وتعزيز

احترام الحقوق الأساسية. والحصول على المسكن هو في مقدمة حقوق الإنسان الأساسية التي تؤخذ في الاعتبار.

ويؤثر الحصول على المسكن في التنمية البشرية. وتمثل التنمية البشرية أفضل ضمان للسلام والاستقرار في العالم. وتشارك الدول في تحمل المسؤولية عن ضمان تنفيذ التنمية البشرية. فلنتحمل معا جميعا هذه المسؤولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد غلاين كلارك، وزير الإسكان والأراضي في بربادوس

السيد كلارك (بربادوس) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن تتاح الفرصة لي لأدلي ببيان أمام هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة فيما يتعلق باستعراض جدول أعمال الموئل.

لقد انقضت خمس سنوات منذ أن اجتمعنا في منتدى مماثل في اسطنبول لصياغة جدول أعمال الموئل. وخرج الكثيرون من المؤتمر يحملون توقعات كبيرة من أجل تنفيذ جدول أعمال الموئل. وبالرغم من ذلك، كنا واقعيين بدرجة كافية وعرفنا أن التنفيذ يمثل تحديا، لا سيما وأن الموارد محدودة. ولذلك، ونحن بصدد القيام بهذا الاستعراض، ينبغي ألا نشعر بالاستياء بسبب وجود أي نقص في الإنجازات منذ عام ١٩٩٦، ولكن ينبغي أن ينصب تركيزنا بدلا من ذلك على رسم معالم الدرب أمامنا، للتعجيل بالتنفيذ.

وأغتنم هذه الفرصة لأبرز بعض الخبرات التي شهدها بلدي منذ عام ١٩٩٦. ومن دواعي السرور أن أبلغكم بأن حكومة بربادوس وشعبها ينظران إلى هذا الاستعراض نظرة جادة، وقد شارك جميع أصحاب المصلحة بنشاط في إعداد التقرير الوطني. وتم توسيع اللجنة الوطنية للموئل وكان مستوى المشاركة فيها عاليا جدا.

وفي الدورة الثانية للجنة التحضيرية، أعرب عن القلق إزاء عدم كفاية فترة السنوات الخمس لإجراء الاستعراض. وأيا كان الأمر، فإني أعتقد يقينا بأن هذا الاستعراض يجري في حينه لأنه يجري في منعطف يتم فيه إعادة تنظيم مركز المستوطنات البشرية وتتوطد ظاهرة العولمة. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغكم أن اللجنة الوطنية قد حددت عددا من القضايا الجديدة التي أصبحت تشكل تحديا لتحقيق الهدفين التوأم، المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم متحضر.

ربما يكون في مقدمة هذه الأسباب كلها زيادة تكلفة الأراضي. ولما كانت بربادوس جزيرة صغيرة، فإن مواردها الأرضية ذات أهمية كبرى. إن الطلب على الأراضي في تزايد تدريجي، ونتيجة لذلك، تصاعدت أثمان الأراضي. وبالإضافة إلى هذا، فإن توفر الأراضي على طول ما هو معروف بالشريط الحضري، الذي يمتد من شمال الجزيرة إلى جنوبها، انخفض بشكل كبير. وهذا الاتجاه أدى إلى تضخم تكلفة الأراضي، حتى في الداخل. ومع ذلك، فإن الحكومة قامت عن طريق تشريع بحماية قطاع السكان الذين يستأجرون الأراضي عادة وذلك لتمكين الناس من شراء الأراضي التي يبنون عليها مساكنهم نظير عشرة سنتات، أو في بعض الحالات ٢,٥ دولار للقدم المربع الواحد. ويمكن للأفراد ذوي الدخل المنخفض الذين يتملكون مساكن للمرة الأولى أن يحصلوا على قروض أيضا برهن عقاري بفائدة ٦ في المائة. وقد ثبت حتى الآن نجاح هذه التجربة نجاحا كبيرا.

يجب أن نعي دائما أن أسواق الأراضي والممتلكات في الدول الجزرية الصغيرة ليست على نفس القدر من التطور أو الكفاءة التي تعمل بها الأسواق في بلدان أكثر تقدما. ولذلك، من الضروري في كثير من الأحيان وجود نوع ما من التداخل الحكومي لحماية الأفراد الضعفاء والمجموعات

الضعيفة بما يحقق العدالة الاجتماعية وهدف الموئل الخاص بكفالة سكن مستدام للجميع. ولهذا الغرض، أنشأت بربادوس برنامجا مصرفيا خاصا بالأراضي تحصل الحكومة بمقتضاه بشكل منتظم وإلزامي على الأراضي وتعهد بها إلى شركة الإسكان الوطني وسائر الوكالات الاجتماعية المختصة. وتلك الوكالات عليها مسؤولية أن تضمن للذين لا تلبي السوق الرسمية احتياجاتهم أن يتملكوا بالفعل مساكن بتكلفة يمكن تحملها. ولا بد لي أن أشير إلى أن هناك عناصر مختلفة لهذا البرنامج، بما في ذلك استخدام مبادرات القطاع الخاص والمشاركين الآخرين في السوق الرسمية.

ومنذ ١٩٩٦، أحرز تقدم كبير في التنمية الريفية والحضرية. ففي ١٩٩٧، أنشأنا لجانا للتنمية الريفية والحضرية. ولجنة التنمية الحضرية لها ولاية متابعة تنفيذ برنامج التجديد الحضري. وعمل تلك الوكالة حقق نجاحا كبيرا حتى الآن، مثل تحديث المنازل في برنامج يعنى بالمساكن المهجورة في المستوطنات التقليدية، وتوفير الطرق والممرات من أجل تيسير الوصول إليها وإضاءة الشوارع، وتوزيع القروض ونقل سندات الملكية للسكان بأسعار معانة. وعمل اللجنة يستهدف الفقراء وهو، بالفعل، عنصر لا غنى عنه في برنامج بلدي لتخفيف الفقر.

وبقدر الإمكان، سعينا إلى الاستفادة من الجوانب الإيجابية للعولمة التي تتعلق بمسائل السكان. ونحن ندرس في الوقت الراهن تكنولوجيات بديلة للبناء. وهذه أرخص من المواد المحلية التقليدية وإن كانت لها نفس متانتها. وهي تقاوم الأعاصير أيضا، وهذا اعتبار حيوي لبلدان مثل بربادوس، التي تواجه تهديدا دائما لمستوطناتها البشرية من الحوادث التي تحدثها الطبيعية مثل الأعاصير.

وفيما يخص تشريع الإسكان، فإننا كنا نركز في الماضي على ملكية الأراضي وتأجير المساكن بفترات طويلة، ومع ذلك، وعند قيامنا باستعراض جدول أعمال الموئل، أصبح من الواضح أكثر فأكثر أن هناك حاجة أكبر لحماية مستأجري المنازل أيضا، ووفقا لذلك ندرس في الوقت الحاضر قوانيننا رغبة في ضمان ألا يضطر أفراد الأسر الفقيرة إلى استئجار مساكن دون المستوى. بالإضافة إلى هذا، وضعنا قانونا للإسكان لتحسين المساكن بشكل عام. وفي الختام، أود أن أقول إنني لا أزال على ثقة بأن هذه الدورة الاستثنائية ستكون مكانا ينظر فيه جدول أعمال الموئل بكامله من منظور مناسب، ذلك فيما يتعلق بالتنفيذ. لقد حان وقت العمل، إذا أردنا الحفاظ على أثر الموئل الثاني وإدامته.

وبربادوس حريصة على أن تكون نتيجة هذا الاستعراض بمثابة قوة دفع كبيرة لأهدافنا الخاصة بتحقيق مأوى مناسب للجميع ومستوطنات بشرية مستدامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة الأونرابل ألبرت شابانغو، وزير الإسكان والتنمية الحضرية في سوازيلند.

السيد شابانغو (سوازيلند) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد مملكة سوازيلند، يشرفني غاية الشرف أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الخامسة والعشرين بشأن الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة في بداية بياني، لأعيد تأكيد التزام حكومة بلدي بمقاصد وأهداف جدول أعمال الموئل. ومن أجل ذلك، أود أن أشرك هذه الجمعية في منجزات بلدي في التحرك صوب تحقيق المأوى المناسب للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة في هذه القرية العالمية التي تأخذ الطابع الحضري بشكل متزايد.

إن حكومة صاحب الجلالة وضعت إطارا تشريعيا وسياسيا يمكن من تحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. وهذا تتبعه برامج ومشاريع على حد سواء. وتحقيقا لهذه الغاية، تقوم مملكة سوازيلند، في الوقت الحالي، بالاشتراك مع البنك الدولي، بتحديث المستوطنات البشرية غير الرسمية في مدينتينا، وهذه المبادرة ينتظر أن تستفيد منها ١٥ ألف أسرة. ويسرني، بالفعل، أن أبلغ بأن هذا المشروع لم يحسن ظروف المعيشة فحسب، وإنما عزز أيضا الحصول على الأراضي، وكذلك الائتمان، للفقراء الحضريين المهمشين، وقد استلهمت كثير من جوانب هذا المشروع من روح جدول أعمال الموئل.

ويسرني أن أفيد بأن المشروع، اعترافا ببعض العناصر التجديدية فيه، كان في تموز/يوليه سنة ٢٠٠٠ واحدا من ثمانية عشر مشروعا منحت جائزة إنمائية خاصة من البنك الدولي. والمشاريع التي تلقت هذه الجائزة اعتبرت خلاصة الخلاصة حيث اختيرت من مجموعة تشمل أكثر من ٣٨٠ مشروعا مولها البنك الدولي – وهي مشاريع اعترف لها بالفعل بنوعيتها الشاملة.

وبالإضافة إلى تلك المشاريع فإن مجلس الإسكان الوطني في سوازيلند، الذي هو هيئة شبه حكومية خاضعة لوزارتي، يوفر في الوقت الحالي أكثر من ١ ٠٠٠ وحدة سكنية للإيجار، و ٥٠٠ وحدة للتملك لأصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة.

هذا كله تحقق بالعمل مع شركائنا، الذين شكلنا معهم حلفا استراتيجيا. ومن هؤلاء الشركاء على سبيل المثال لا الحصر، المجتمعات المحلية وأجهزة المرافق العامة، والمجتمعات التي تتاثر بهذه المشروعات – ومجالس الإسكان، ومنظمات غير حكومية، ومجموعات من القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بمسألة الإدارة الحضرية، أجرت حكومة بلدي انتخابات ديمقراطية للسلطات المحلية. وحكومة بلدي ملتزمة ببناء القدرات للسلطات المحلية. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشئ الاتحاد الوطني السوازيلندي للسلطات المحلية النشط، بشكل متزايد، واتحاد مدراء السلطات المحلية وقاما بدور هام في التاثير على السياسات والتشريعات الوطنية وتأييدها. وقد انضم الاتحاد الدولي السوازيلندي للسلطات المحلية، مع أنه حديث جدا، إلى الاتحاد الأفريقي والاتحاد الدولي للسلطات المحلية.

وبصرف النظر عن المنجزات التي ذكرتها، تواجه سوازيلند عددا من التحديات السياسية والثقافية والمالية. وأحد التحديات التي نواجهها، على سبيل المثال، هو التعامل مع مفهوم الملكية الآمنة للأراضي. ومع أن مفهوم الموئل واضح جدا فيما يتعلق بما ينطوي عليه، فإنه يمس في بلدنا مسائل سياسية وثقافية لا يمكن تناولها إلا بقدر كبير من الفطنة والحذر. ومع ذلك يجري الآن إحراز تقدم كبير عن طريق المشاورات الكثيفة.

ويمثل تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تحديا آخر، إذ نتجت عنه ظاهرة جديدة هي الأسر المعيشية التي يرأسها أطفال يتامى. ويتطلب إسكان هؤلاء الأيتام إبداعا لم نلمسه بعد.

ومن التحديات الأخرى التي واجهتنا في تنفيذ جدول أعمال الموئل نقص الموارد المالية والتقنية المتاحة للناس من ناحية، والمتاحة للحكومة من الناحية الأخرى. وأرى أن هذه المشكلة ليست خاصة بسوازيلند وحدها بل تواجه معظم البلدان النامية.

وختاما، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري للدعم الذي يقدمه شركاؤنا على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، نعرب بإخلاص عن تقديرنا لبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي، ومنتدى الكومنولث للحكم المحلي، والصندوق الأفريقي لبناء القدرات، والرابطة الوطنية للسلطات المحلية في الدانمرك، والاتحاد الأفريقي والدولي للسلطات المحلية. بيد أنه تبقى هناك حاجة ماسة إلى المزيد من المساعدة المالية إذا كان لنا أن نفي بأهداف ومقاصد وطموحات شعبنا. فلا يمكن لنا أن نفوز إلا بالتكاتف معا بلدانا ودولا.

وختاما، اسمحوا لي بأن أؤكد التزام حكومة سوازيلند بتنفيذ جدول أعمال الموئل وأمل وفدي في أن تفي هذه الدورة الاستثنائية بالولاية المسندة إليها، وأن تعتمد الإعلان الذي يرشدنا في أعمالنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد أوفيديو أنطونيو دي أنجيليس، الوزير الخاص للتنمية الحضرية في البرازيل.

السيد دي أنجيليس (تكلم بالبرتغالية؛ والنص الانكليزي مقدم من الوفد): يشرفني أن أمثل البرازيل في هذا المؤتمر الهام. ومن دواعي سروري أن أنقل تحيات الرئيس فرناندو إنريكي كاردوسو الحارة وأن أعرب عن ثقته في أن المناقشة التي نشرع فيها سوف تتمخض عن مبادرات جديدة وأفكار مبتكرة ومقترحات عملية للتصدي للتحديات الكثيرة التي تواجه مدننا.

لقد أحرزنا قدرا كبيرا من التقدم منذ انعقد مؤتمر المستوطنات البشرية في اسطنبول عام ١٩٩٦. بيد أن التجربة اليومية قد أظهرت أن من الأمور التي ما زالت تشكل تحديا رهيبا إحداث توازن بين الأهداف المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية والعناية بالشواغل البيئية، وبين توفير فرص متكافئة للجميع.

فأولا، لم يكن المناخ الدولي مواتيا إلى حد كبير. وطوال فترة التسعينات كان النمو الاقتصادي متواضعا، ولا سيما في أمريكا اللاتينية، التي عانت من الآثار المعوّقة، سواء من الناحية النقدية أو المالية، الناجمة عن الأزمات المالية العالمية المتعاقبة.

وبالرغم من الأثر السالب لهذه الحالة الدولية غير المؤاتية على الصعيد المحلي، استطاعت الحكومة البرازيلية أن تمضي قدما في تنفيذ التزامات اسطنبول. ولا يزال الإصرار السياسي الذي تجسد في نتائج مؤتمر الموئل الثاني حيا، ويشكل دعامة مركزية من دعائم سياسة الحكومة البرازيلية على مر السنين. وقد تمّت استثمارات اجتماعية كبيرة في ميادين الصحة والتعليم ونوعية المياه والصرف الصحي، وفي إيجاد فرص العمل، وتعزيز الاشتمال الاجتماعي عن طريق استهداف الفئات الضعيفة كالشباب والنساء وكبار السن. وينبغي التشديد على أهمية إسهام المجتمع المدني المتفاني والحاسم في المبادرات الرامية إلى التخفيف من وطأة النبذ الاجتماعي.

وحملات التوعية، والدعم الذي تقدمه المجتمعات المحلية، ومراقبة الأموال الاتحادية التي تصرف على التعليم والتدريب، والشراكة بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، كلها علامات إيجابية للغاية على الكيفية التي يمكن بها للسلطات الحكومية الثلاث في البرازيل، بالتعاون مع المجتمع المدني، أن تحرك الأشياء في الاتجاه الصحيح.

وبفضل هذا الجهد المشترك، الذي يجمع بين العمل الطوعي والشراكات بين طائفة عريضة من الجهات الفاعلة والمؤسسات الاجتماعية، بما في ذلك القطاع الخاص، أُحرز تقدم كثير في البرازيل. فقد ارتفع العمر المتوقع بالنسبة للرجال، إلى ٦٩ عاما، وبالنسبة للنساء، إلى ٧١ عاما. وانخفض معدل وفيات الأطفال الرضع إلى ٢٤ وفاة لكل ألف من المواليد الأحياء في بعض المناطق، بينما انخفض المعدل على الصعيد الوطني من ٤٣ إلى ٣٥ وفاة. ويقترب

هذا المعدل الآن كثيرا من الهدف الذي حددته الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠ وهو ٣٣ وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود. وفيما يتعلق بسبل الوصول إلى التعليم، أصبح ما نسبته ٩٦ في المائة من جميع الأطفال البرازيليين الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ سنوات و ١٤ عاما مقيدين الآن في المدارس.

والحكومة البرازيلية مهتمة بنفس القدر باستدامة المستوطنات البشرية. وقد استُهدفت البلديات التي تشهد مستويات منخفضة نسبيا في التنمية البشرية من خلال مشاريع طموحة للتنمية المستدامة. وقد سعت الحكومة الاتحادية، في شراكة مع المجتمع المحلي والقطاع الخاص، إلى تعزيز الإجراءات المتخذة في القطاعات التي تبشر باحتمالات عالية للنمو، ومنها الزراعة والتجارة والحرف.

ويرد في التقرير الوطني البرازيلي الذي أعد للدورة الاستثنائية، بمدخلات من جميع القطاعات الاجتماعية والسياسية، سجل تفصيلي بأشكال التقدم الاجتماعي التي تحققت والمبادرات التي وضعت استجابة للالتزامات المتفق عليها في برنامج عمل الموئل. ويشهد هذا التقرير الذي نعتز به، وهو تحت تصرف جميع الوفود المهتمة، بنجاحنا في الوفاء إلى حد كبير بهذا المسعى. ومن خلاله نرجو أن نعرب مرة ثانية عن إصرار البرازيل على المثابرة في اتخاذ الإجراءات التي تتوخى النهوض بالأوضاع المعيشية لشعبها.

وهذه الأرقام بليغة. ولكن ما زال أمامنا أن نعمل الكثير في سعينا لتحقيق هدف تكافؤ الفرص، وجودة التعليم، وبناء روح المواطنة للجميع في جميع أنحاء البلد، بما فيها المناطق النائية والمنعزلة. لذلك نؤكد من جديد فهمنا بأن جدول أعمال الموئل يظل النبراس الرئيسي الذي يرشد الأعمال التي يتعين عملها في جميع البلدان في مجالي المستوطنات البشرية المستدامة وتوفير المسكن الملائم للجميع.

وعلينا أن نمضي في هذا المسعى بتصميم. ونحن نؤيد بدء الحملة العالمية للحكم الحضري والحملة العالمية لتحقيق الأمان في قضايا الملكية، وهي مسائل ذات أهمية أساسية لتحقيق الأهداف الأوسع التي أعلنها الموئل: وهي مستوطنات مستدامة وسكن ملائم للأسر المنخفضة الدخل.

وأحد التحديات التي يجب علاجها هو عدم كفاية الموارد المؤسسية والبشرية في الدول النامية. وهنالك حاجة واضحة لتعزيز التعاون التقني والمالي بين الدول المتقدمة النمو والنامية لتقوية المؤسسات والسلطات المحلية.

لقد تشرفنا وسعدنا باستضافة المديرة التنفيذية لمركز الموئل في البرازيل في الشهر المنصرم. وقد اجتمعت السيدة تيبايجوكا مع الرئيس فرناندو إنريكي كاردوسو ووزراء الحكومة ومع حاكم مدينة برازيليا. وقد عقدت اجتماعا مع السيدة تيبايجوكا أبلغتها خلاله بموافقة المجلس الوطني مؤخرا على تعديل دستوري يكرس توفر المسكن الملائم باعتباره حقا لجميع المواطنين. وبالإضافة إلى زيارة برازيليا تعرفت المديرة التنفيذية على الحالة في سان باولو وريو دي جانيرو، ووقعت مع رئيس بلديتها اتفاق تعاون ثنائي البارحة، سوف ينفذ بالتعاون مع مكتب الموئل لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

ويسرني أن أؤكد مجددا التزام الوفد البرازيلي بتحديد العقبات القائمة وأفضل الأساليب للتغلب عليها، وإدراك التحديات الجديدة الماثلة أمامنا، والحاجة لاستجابة خلاقة لتحقيق طموحاتنا من أجل العدالة الاجتماعية والشمول الاجتماعي والفرص المتساوية. ويتم تحقيق هذه الأهداف كنتيجة لسلسلة من المبادرات التي أوعز الرئيس فيرناندو إنريكي كاردوسو إلى وزرائه بوضعها موضع التنفيذ. إنني مقتنع يا سيدي الرئيس أنه بفضل توجيهكم وبالتعاون مع جميع الممثلين المتواجدين في هذه الدورة،

سنحقق هدفنا المشترك، ألا وهو توفير مستوى معيشة أفضل لشعوبنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد يو جينغ شينغ وزير الإعمار الصيني.

السيد يو جينغ شينغ (الصين) (تكلم بالصينية): نجتمع في بداية القرن الجديد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لعقد دورة خاصة للجمعية العامة حول اسطنبول + ٥. وأود أن أنتهز هذه الفرصة بالنيابة عن الحكومة الصينية لتقديم تهاني المخلصة بعقد هذه الدورة الخاصة وأتمنى لها النجاح الكامل.

لقد بذلت الحكومة الصينية منذ مؤتمر الموئل الثاني قبل خمس سنوات جهودا جادة للوفاء بالتزاماتها وتنفيذ جدول أعمال الموئل. ونتيجة لذلك، تمت تغييرات كبيرة في أوضاع الإسكان والبيئة، وكذلك في الإعمار الحضري والريفي. وقد تم إنشاء ٦,٤٧ بليون متر مربع من المباني السكنية في الصين، بمعدل ١,٢٩ بليون متر مربع سنويا، منها ٣,١ بليون متر مربع في المناطق الحضرية. وقد وصل معدل المساحة للفرد في المنطقة الحضرية إلى ٢٠ مترا مربعا. وتم إنشاء نظام إسكان جديد ومتكيف مع السوق وذلك عن طريق إصلاح أسلوب توزيع السكن بما يناسب أوضاع الصين الخاصة. وقد تم تعزيز تطوير مدن وبلدان صغيرة. ووصلت نسبة التحضر إلى ٣٦,٠٩ في المائة. وتم إنشاء نظام للتخطيط والإدارة في الريف والحضر.

وتم التأكيد في تجديد البلدان والمناطق القديمة على المحافظة على المواقع التاريخية والثقافية وحمايتها والحفاظ على التراث الحضاري لمختلف القوميات.

وتم تحقيق تطوير سريع للبنية التحتية الحضرية عن طريق استخدام آليات السوق وزيادة الاستثمار. وتم تعزيز السيطرة على التلوث الحضري وتشجيع حماية البيئة والتوسع الخضري والإعمار البيئي.

وتم تحسين الهياكل القانونية المتعلقة بالتطوير الحضري والإدارة الحضرية. وتم تحقيق تقدم كبير في مقاومة الكوارث الطبيعية، وإعادة التأهيل بعد الكوارث، وإعادة الأراضي المزروعة إلى الغابات، وفي النظم البيئية.

وتم إنشاء نظم ضمان اجتماعي للفئات الضعيفة مثل الفقراء وكبار السن والمعاقين.

ومن أجل تحقيق الهدفين التوأم للموئل الثاني وتنفيذ جدول أعمال الموئل، تعتقد الحكومة الصينية أن التنمية الاقتصادية ومحو الفقر هما أمران أساسيان في حل مشاكل الاستيطان البشري. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل لدعم النمو الاقتصادي ومحو الفقر وتضييق الهوة بين الشمال والجنوب.

وبما أن الدول تتفاوت في أنظمتها السياسية ودرجة التنمية الاقتصادية والثقافة والتقاليد، فإنه من المستحيل تبني أسلوب أو نموذج موحد لمعالجة مشاكل الاستيطان البشري. ويجب احترام سيادة وقانون كل بلد، وكذلك السياسات والاستراتيجيات والخطط والأولويات المتعلقة بالمستوطنات البشرية التي تتقرر في ضوء الأوضاع والقدرات الوطنية.

ويجب تنمية المستوطنات البشرية بأسلوب يتسق مع النمو السكاني، وتطوير طاقة منتجة واستغلال الموارد الطبيعية، وحماية البيئة. إن رفع مستوى أوضاع المستوطنات البشرية في الدول النامية هو مفتاح النجاح لرفع مستوى الاستيطان البشري عالميا.

لذلك فإنه على الدول المتقدمة بذل الجهود لتضييق الهوة بين الشمال والجنوب من أجل المصلحة العامة للجميع عليهم أن يبرهنوا على تصميمهم السياسي واستعدادهم للوفاء بالتزاماتهم في مجالات المساعدة المالية، ونقل

التكنولوجيا، وبناء القدرات، وحرية الوصول إلى الأسواق وتخفيف عبء الديون لرفع مستوى قدرات البلدان النامية على مواجهة قضايا الاستيطان البشري.

ويجب التشديد بالتساوي على المناطق الحضرية والريفية في تطوير المستوطنات البشرية. ويجب ألا يعالج هذا التطوير الإعمار ورفع مستوى المرافق المادية فقط بل أن يعالج أيضا رعاية وترقية الثقافة والقيم الأخلاقية.

ويجب تعبئة مبادرات وإبداع السلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والنساء، والشباب وغيرهم من الشركاء في جدول أعمال الموئل. يجب تعزيز تعاونهم من أجل رفع مستوى المستوطنات البشرية وتطويرها.

نعتقد أنه ليس هنالك من شك في أن الحكومة المركزية تلعب دورا هاما في تنمية المستوطنات البشرية. ومن المهم جدا في نفس الوقت تمكين الحكومات المحلية من أن يكون لها دور كامل ومبادرات في معالجة قضايا المستوطنات البشرية. إلا أن أي نزعة لتجاهل الأحوال الوطنية وإضعاف دور الحكومة المركزية، والتركيز بشكل زائد على الحكم الذاتي المحلي في نظام الإدارة وتسييس قضية المستوطنات البشرية لن يؤدي إلى نتائج إيجابية، بل سيكون له أثر سلبي على الاستقرار والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية، وسيضر بتنمية المستوطنات البشرية.

وتعلق الحكومة الصينية أهمية كبرى على كامل التعاون وتبادل الآراء مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمنظمات الدولية ذات الصلة والبلدان الأخرى.

وبدءا من هذا العام، زادت الحكومة الصينية إسهامها في مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. واشتركت معه في المؤتمر الدولي الناجح المعني بالتشييد الحضري والبيئة الذي انعقد في تشينغدو، بالصين، في العام الماضي حيث جرى تشاطر أفضل الخبرات في مجال المستوطنات البشرية على الصعيد العالمي.

وقررت الحكومة الصينية أيضا إنشاء جائزة الصين للموئل، وسيتسلم الفائزون بها شهادة الشرف المتعلقة بالموئل.

وبالتطلع إلى المستقبل والاقتصاد المعولم الآخذ في التزايد، يتضح أننا في حاجة إلى تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء في جميع أنحاء العالم. ويجب أن نجري تحسينات كبيرة في المستوطنات البشرية على الصعيد العالمي. ولا بد أن نمكن البلدان النامية من اللحاق بالزمن، وإنقاذ أنفسها من الفقر، وإحراز قدر أكبر من التقدم.

فلنعمل معا من أجل غد أفضل للعالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل ألغرنون ألان، وزير الإسكان والتنمية الاجتماعية في جزر البهاما.

السيد ألان (جزر البهاما) (تكلم بالانكليزية): إنه بالفعل لشرف وامتياز لوفد رابطة جزر البهاما أن يحضر هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، ولي شخصيا لمخاطبة الجمعية العامة بشأن مسألة الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

نحن نجتمع في وقت تجاوز سكان العالم ستة بلايين نسمة. نجتمع في وقت عملت قوى العولمة على تغيير العلاقة بين الأمم. نجتمع في وقت يشهد ازدهارا لا مثيل له – ومع ذلك، نجتمع في وقت يشهد تفاوتا لا مثيل له بين أولئك الذين يتمتعون بهذا الازدهار وبين أولئك الذين يعيشون في حال من الفقر والتهميش تتصف باليأس. نجتمع في وقت تتواجد مدننا الكبرى ومراكزنا الحضرية الغنية جنبا إلى جنب مع مساحات شاسعة من الأكواخ والعشوائيات وملايين الناس الذين لا مأوى لهم في جميع أنحاء العالم.

لذلك نشيد بعقد هذه الدورة الاستثنائية. وتلتزم جزر البهاما التزاما كاملا بالهدفين التوأم المتمثلين في توفير المأوى الكافي لجميع الناس، وتطوير المستوطنات البشرية المستدامة في عالم يتصف بالتحضر.

إن جزر البهاما أرخبيل يتألف من ٧٠٠ جزيرة عادية وجزيرة صغيرة منخفضة تغطي مساحة ٠٠٠ ٨٠ ميل مربع تقريبا، ولا يزيد عدد سكانها عن ٠٠٠ ٣٠٥ نسمة. أما إجمالي مساحة أراضي جزر البهاما فيبلغ قرابة ٣٨٢ ٥ ميلا مربعا، أو ٠٠٠ ١٥ كيلومتر مربع. ونحن أمة مزدهرة نسبيا ومسالمة، ولدينا حكومة مستقرة واقتصاد سليم تسانده دعامتان هما السياحة والخدمات المالية.

وتشكل جغرافية أرخبيل جزر البهاما تحديات كبيرة. فهناك قرابة ٧٠ في المائة من السكان يعيشون حاليا في العاصمة وهي جزيرة نيو بروفيدنس، التي تبلغ مساحة أراضيها ٨٠ ميلا مربعا أو ١,٥ في المائة من إجمالي مساحة أراضي جزر البهاما.

ولقد اتخذت حكومة جزر البهاما المبادرات التالية لتشخيص مشاكل التنمية الحضرية والمستوطنات البشرية المستدامة في بلدنا الصغير بطرائق عديدة.

أولا، استكملت عام ٢٠٠٠ تقرير الإسكان الصادر عام ١٩٨٤. فالتقرير الجديد يفصل حالة الإسكان في البلاد ويوصي بحلول محددة لمعالجة إعادة إنعاش المراكز الحضرية، والتمويل، وتوفر الأراضي لأصحاب الدخل المنخفض المحتاجين إلى مساكن تكون في نطاق إمكاناتهم ويمكن الحصول عليها.

وثانيا، أجرت تعدادا سكانيا لعام ٢٠٠٠ من شأنه، في جملة أمور، أن يوفر المعلومات التي تمس الحاجة إليها من أجل وضع السياسات الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر بجميع مظاهره.

وثالثا، نجري حاليا دراسة عن مستوى المعيشة لتحديد المجالات المعينة التي يتعين معالجتها ضمن الشرائح الاجتماعية والمجتمعات المحلية في بلدنا.

وتدرك الجمعية العامة أن جدول أعمال الموئل الثاني يدعو الحكومات على جميع المستويات إلى العمل الوثيق مع ممثلي المجتمع المدني، ولا سيما الذين يمثلون الفقراء في المدن. ونحن نعلم أنه من الضروري وجود اقتصاد سليم كي يتسنى تخصيص الموارد، وبخاصة من مؤسسات الإقراض العقاري لتحقيق التنمية الحضرية. إن إعادة هيكلة الاستثمارات الطموحة والنظام المالي، الأمر الذي أسفر عن تراجع البطالة في جزر البهاما من حوالي ١٦ في المائة إلى أدنى من ٧ في المائة خلال عقد من الزمن، أدت إلى تأهيل العديد من أبناء جزر البهاما ذوي الدخل المتوسط والمنخفض للحصول على قروض عقارية. ونتيجة لذلك، ارتفع تشييد المساكن إلى مستوى لا سابق له، وفي المقام الأول لدى القطاع الخاص، وجاءت البرامج الحكومية لتكمل ذلك في إطار قانون الإسكان وبرامج الإقراض المضمون لذوي الدخل المنخفض والمتوسط وكبار السن.

وقد ألغت حكومة جزر البهاما الرسوم الجمركية على مواد البناء في الجزر النائية والأقل نموا من الأرخبيل لفترات محددة، بغية تشجيع الناس في تلك الجزر والأشخاص الذين يرغبون في العودة إليها على بناء بيوت سكنية تكلفتها أدنى بكثير من تكلفة السوق.

وأطلقت الحكومة برنامجا نشطا ''لإعادة الإحياء'' وإعطاء ''بعث جديد''، يرمي إلى إعادة إنعاش المجتمعات المحلية التقليدية أو بعثها من جديد، ولا سيما في نيو بروفيدنس، الجزيرة العاصمة، وثانيا، في حالة زخم البعث من جديد، إنشاء مجتمعات جديدة للإسكان في

المراكز الحضرية في جزر البهاما لذوي الدخل المنخفض والمتوسط.

وعملت حكومة جزر البهاما، بصورة خاصة، على مساعدة الشركات التجارية والكنائس والمنظمات غير الحكومية الأخرى في دعم الإسكان لذوي الدخل المنخفض والمتوسط والفئات المهمشة، ولا سيما النساء والأطفال المحتاجون.

ونحن نشعر باعتزاز خاص إزاء قيام الحكومة بتخصيص وتزويد مساكن للمعوقين وكبار السن في أراض تابعة لها.

ومع لامركزية الإدارة الحكومية وإنشاء إدارات محلية، حدث تأثير كبير وإيجابي على التنمية الحضرية في مجموعة جزرنا. ويسرنا أن نفيد بأن حكومة جزر البهاما عملت في غضون السنوات الثماني الماضية على توزيع ما يتعدى ٢ ٠٠٠ قطعة أرض مع سندات ملكية قابلة للبيع والشراء على أسر في جميع أنحاء هذه الجزر بغية توفير الطمأنينة للعديد من المقيمين في جزرنا.

وكانت شركة الرهن العقاري في البهاما ووزارة الإسكان، عن طريق البرنامج الحكومي لضمان القروض العقارية، سببا في بناء عدة مئات من المنازل وامتلاك ذوي الدخل المنخفض لها، ولولا ذلك لحرموا من تملك المنازل. وقد ساعد على ذلك رفع قيمة القروض المضمونة لكلتا هاتين المجموعتين.

وعلى رغم أفضل الجهود التي نبذلها، تواجهنا في المدن مساحات صغيرة متداعية بسبب ابتعاد المالكين عنها؛ وأسر جديدة أخذت تسكن في الضواحي وتهجر السكن في المنازل التقليدية؛ وتدفق المهاجرين غير القانونيين ذوي القيم الاجتماعية ومستويات العيش المختلفة؛ والأسر المنكوبة بالمخدرات والكحول. إلا أننا نركز مواردنا على هذه المناطق مع مجموعة كبيرة من الشركاء الاجتماعيين والبرامج التي نستلهمها من كلمات الراحل الدكتور مارتن لوثر كينغ الإبن، حائز جائزة نوبل للسلام والفيلسوف واللاهوتي الذي قال:

”عندما يتآمر الأشرار، لا بد للصالحين أن يضعوا الخطط. وعندما يلجأ الأشرار إلى أعمال الحرق والتفجير بالقنابل، لا بد للصالحين أن يبنوا ويتماسكوا. وعندما يعلو صوت الأشرار بكلمات الحقد البغيضة، لا بد للصالحين أن يلتزموا أبجاد المحبة. وحيثما يسعى الأشرار إلى إدامة الوضع الراهن الجائر، لا بد للصالحين من أن يسعوا إلى إعمال العدالة الحقيقية“.

ونحن نسعى بالفعل إلى إعمال العدالة الحقيقية فيما يتعلق بتوفير المسكن المناسب للجميع، وتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم حضري.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد آلن هتشينسون، وزير الإسكان ببلجيكا.

السيد هتشينسون (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئ المكتب وشخصكم، سيدي الرئيس، على ما اضطلعتم به من عمل ممتاز في تنظيم هذا الاجتماع، وأن أشكر مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بقيادة مديرته التنفيذية، السيدة آنا كاجومولو تيبيجوكا، على إكمال العملية التحضيرية بنجاح مما يتيح لنا إعطاء زخم جديد لجدول أعمال الموئل.

والوفد البلجيكي يؤيد بقوة البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي. وسأركز تعليقاتي على بضعة نقاط توليها بلجيكا أهمية خاصة.

لقد اعتمدت الجمعية العامة في عام ١٩٤٨ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كمثل أعلى مشترك لكل الشعوب

والأمم. وتم تعزيز الحقوق التي حددها الإعلان وتوسيعها بعدد من الصكوك، بما في ذلك جدول أعمال الموئل. وفي عام ١٩٧٦، ورد في إعلان فانكوفر بشأن المستوطنات البشرية المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الأول للمستوطنات البشرية أن:

> ''المأوى الملائم والخدمات الملائمة هي من حقوق الإنسان الأساسية التي تلقي على الحكومات واجبا لضمان حصول جميع الناس عليها''. (A/CONF.165/PC.1/INF.8، المرفق، القسم الثالث، الفقرة ٨)

ولكن منذ عام ١٩٧٦ لم يتحسن حظ أضعف الفئات؛ وزادت الأحياء الفقيرة انتشارا. وإزاء هذا التحدي اعتمد جدول أعمال الموئل في اسطنبول في عام ١٩٩٦.

والحق في السكن الملائم للجميع يمثل إحدى أولويتين رئيسيتين في جدول الأعمال، وقد ورد ذلك الحق الأساسي في الدستور البلجيكي منذ عام ١٩٩٤. إذ ينص دستورنا على أن لكل فرد الحق في حياة تتسق مع الكرامة الإنسانية، بما في ذلك الحق في السكن اللائق. وذلك الحق الاجتماعي الأساسي يمكن أن يُعرّف على هذا النحو: لكل فرد الحق في السكن اللائق في منطقة لائقة، وبثمن يمكن تحمله، والتمتع بإقامة آمنة.

وفي بلجيكا، وهي دولة فيدرالية، يقع تنفيذ هذا الحق بصورة أساسية ، فيما عدا بعض الجوانب التنظيمية، في إطار اختصاص الأقاليم. والأثر المباشر لنص الدستور هو إلزام الدولة والأقاليم بإقامة ضمانات معينة تمثل الحد الأدنى لكفالة احترام الكرامة للجميع. وهذا أكثر من مجرد بيان عن النوايا؛ بل يفرض النص التزاما إيجابيا بالعمل: لإقرار الحق في السكن من خلال وسائل سياسية متكافئة مع الهدف.

وللعمل على أساس هذا المبدأ اعتمد الإقليم الفلمنكي في عام ١٩٩٧ وإقليم والون في عام ١٩٩٨ قانونين للإسكان. ويجري إعداد قانون الإسكان لمنطقة بروكسل العاصمة. وتحدد هذه القوانين كيفية تنفيذ هذا الحق من خلال مؤسسات إقليمية متنوعة مسؤولة عن تنفيذ السياسة الإسكانية.

وبغية تطوير مستوطنات بشرية مستدامة تتوافق مع الأولوية الثانية الرئيسية لجدول أعمال الموئل، اعتمدت الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية، في أعقاب سلسلة من العمليات التكاملية الشاملة والقائمة على المشاركة الشاملة، خططا للتنمية المستدامة على الصعيدين الاتحادي والإقليمي. وتتعامل الخطة الاتحادية، في جملة أمور، مع الجوانب المتعلقة بخفض الفقر، والزراعة، والتنوع البيولوجي، والطاقة وتغير المناخ. وتركز الخطط الإقليمية على عناصر مثل الأمن، والتنقل، والإسكان، وتعزيز النسيج الاقتصادي والاجتماعي، وتشجيع الاستثمار.

وبلجيكا، بوصفها بلدا حضريا لدرجة عالية، ظلت منذ أمد بعيد تقوم بتقييم التحدي الذي يشكله مستقبل المدن الكبيرة. وبغية الإبقاء على مدننا صالحة للحياة، تعمل الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية على اتباع سياسة شاملة متكاملة يشارك فيها السكان في مجالات مثل الأمن، والتنقل، والإسكان، وتعزيز النسيج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتشجيع الاستثمارات الجديدة.

وبعد انتخابات عام ١٩٩٩، أنشأت الحكومة البلجيكية الاتحادية إدارة للسياسة الاتحادية خاصة بالمدن الكبرى. ومن بين أولوياتها صياغة وتنفيذ سياسة للمدن الكبرى. وتقوم معظم الأنشطة على الصعيد الاتحادي على شراكة بين مختلف السلطات. و''عقد المدينة'' هو من بين الأدوات التي اختارتها السلطات الاتحادية لتنفيذ سياستها

المتعلقة بالمدن الكبيرة. ويشمل ذلك البرنامج ١١ مدينة بلجيكية، وأدي بصورة محددة إلى تنفيذ ١١٦ مشروعا. وتستفيد سياستنا الأمنية الحضرية أيضا من ''عقود الأمن والمجتمع'' بين وزارة الداخلية وفرادى المقاطعات الإدارية، التي تعمل معا في شراكة متعددة الأبعاد لمكافحة الجنوح؛ ويشمل هذا وجودا للشرطة ومنع الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى وقوع الجريمة.

واعتمدت كل الأقاليم البلجيكية سياسات إسكانية شاملة وجامعة. وأنشأ الإقليم الفلمنكي صندوقا للدعم الاجتماعي لاستعادة جودة نوعية الحياة، ومكافحة الفقر وتعزيز الرفاهية من خلال اتباع نهج شامل تجاه الإسكان، والحركة، والنسيج الاجتماعي، وإدماج المهاجرين، إلخ. وسعى إقليم والون من خلال قانونه للإسكان إلى توفير بؤرة محلية للسياسة الإسكانية بإشراك المحافظات والمقاطعات الإدارية وإعطائها مسؤولية، بالإضافة إلى اتباع نهج يقوم على المشاركة ينعكس في إنشاء مجلس أعلى للإسكان يجمع بين كل الجهات الفاعلة المختصة. ويقوم إقليم العاصمة بروكسل باستعادة ديمومة النسيج الاجتماعي الحضري من خلال أنشطة تهدف إلى إنعاش المناطق السكنية المغبونة ومن خلال شبكتي العمل ''الزرقاء'' و ''الخضراء'' - اللتين ترميان إلى استعادة ديمومة المياه السطحية والمساحات الخضراء على التوالي.

ومنذ مؤتمر اسطنبول، أولى التعاون البلجيكي الإنمائي اعتبارا أفضل للجانب الحضري من التنمية. وهذه السياسة الشاملة الرامية إلى تعزيز التنمية الحضرية المستدامة في اتساق وثيق مع التنمية الريفية، تتطلب تمويلا إضافيا. وتأمل بلجيكا أيضا في توسيع سياستها القائمة على لامركزية التعاون بين كل مدينة وأخرى ومشاركة الجهات الفاعلة بما يتوافق مع ثقافاتها الخاصة، وخاصة احترام التخطيط والمعمار الحضري. ووافقت الحكومة البلجيكية على أن تزيد تدريجيا نسبة ناتجها الوطني الإجمالي المخصصة للمساعدة إلى ٠,٤ في المائة بحلول عام ٢٠٠٣؛ وسيخصص جزء كبير من تلك الزيادة للحملة العالمية للأمن الإسكاني وللمبادرات المطروحة في إطار برنامج العمل المحلي ٢١.

وتنوي بلجيكا الاستمرار في متابعة أولويات جدول أعمال الموئل عندما تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي ، فيما يتعلق، في المقام الأول، بالإسكان والشؤون الحضرية، ومن خلال تشجيع النظر على نحو يتناول مختلف أبعاد هذه المشاكل، التي لا يمكن الاستجابة لها بفعالية إلا باتباع سياسات متكاملة. وسيشكل تعزيز التنمية المستدامة ومكافحة الاستبعاد الاجتماعي أولويتين للرئاسة البلجيكية. وعلى وجه التحديد، سيجتمع وزراء الإسكان في الاتحاد الأوروبي في بلجيكا في يوم الموئل العالمي لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مكافحة الاستبعاد.

وتتوق بلجيكا إلى إعادة التأكيد على الحق في السكن في أي إعلان سياسي يعتمد في هذه الدورة الاستثنائية. فالسكن من أهم الاحتياجات الأساسية للحياة الإنسانية. وهو ضروري للحياة. ونعتقد أنه يجب على السلطات العامة كفالة الوفاء بالاحتياجات الحيوية لكل فرد. وبالنسبة للقادرين على الوفاء بهذه الاحتياجات بأنفسهم يجب على السلطات العامة أن توفر ما يكفي من مساحات قابلة للسكن. أما بالنسبة للذين لم يعودوا قادرين على إسكان أنفسهم أو أسرهم، فيجب على السلطات العامة توفير المساعدة الفعالة لهم. وهذه الفكرة المتمثلة في الحق في السكن تتجاوز مجرد الحق في أن يكون للفرد سقف يظله. بل يجب على السلطات العامة أن تستوثق من أن كل فرد يسكن في مأوى يتوافق، من وجهة نظر السلامة والجودة والمساحة، مع الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلد المعني.

وكما ذكرتنا مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فإن تأييد الحق في السكن اللائق قطعا لا يعني أنه يمكن للجميع أن يدّعوا ملكية مأواهم. فللحكومات الحق في أن تجعل من الممكن قانونيا وإداريا لكل شخص أن يصبح مالكا، ولكن ليس عليها واجب في أن تعطي مسكنا لكل فرد. وعليها أيضا واجب توفير مسكن ملائم لأضعف الناس عندما لا يستطيعون الحصول عليه بأنفسهم.

وتأمل الحكومة البلجيكية في أن تقوم الدول الأعضاء في هذه الدورة الاستثنائية، على الأقل، بإعادة التأكيد على تصميمها على ضمان الحق الكامل، تدريجيا، في الاستمتاع بالسكن اللائق وتجديد التزامها بالمستوطنات البشرية المستدامة. وإذا فشلنا في القيام بذلك، سنكون قد نكسنا على أعقابنا عن التزاماتنا السابقة؛ وسيكون ذلك أمرا مرفوضا.

وعلاوة على ذلك، نحن ندعو كل شركائنا إلى أن ينظروا قدما إلى الكيفية التي سنتابع بها الإعلان الذي سنعتمده، وكيف يمكننا أن نبني على أساس ما أنجزناه، وأن نستفيد بجملة أمور، من الاستخدام الأفضل للتوافق بين جدول أعمال الموئل وجدول أعمال القرن ٢١، وأن نضع نصب أعيننا مؤتمر القمة العالمي المقبل للتنمية المستدامة المزمع عقده في جوهانسبرغ.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة إرنا ويتولار، وزيرة المستوطنات والبنى التحتية الإقليمية في إندونيسيا.

السيدة ويتولار (تكلمت بالانكليزية): في البداية، أود أن أتقدم بخالص التهنئة لكم، سيدي الرئيس، لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الخامسة والعشرين لاستعراض تنفيذ جدول أعمال الموئل. ويثق وفدي ثقة كبيرة بأن أعمال هذه الدورة ستكلل بالنجاح في ظل رئاستكم.

إننا نجتمع هنا اليوم لتجديد التزاماتنا بجدول أعمال الموئل الذي اعتمدناه في مؤتمر اسطنبول قبل سنوات خمس. ومنذ ذلك الحين، اتجهت بلداننا، بما فيها إندونيسيا، إلى تصميم وتنفيذ سياسات في مجال المستوطنات البشرية وإدارة المناطق الحضرية وفقا لجدول الأعمال هذا. ولكن من المؤسف أن إندونيسيا مرت خلال هذه الأعوام بأزمة اقتصادية وسياسية، أثرت تأثيرا شديدا على تنفيذها لهذه الخطة. وتفاقم هذا الوضع بفعل كوارث طبيعية وأخرى من صنع الإنسان، مثل الفيضانات، والزلازل، والجفاف، وحرائق الغابات والصراعات الطائفية المحلية. وقد أسفرت هذه الصراعات عن تزايد أعداد المشردين داخليا، وتفاقم مشاكل المأوى التي عانى منها أكثر من مليون نسمة.

ومع ذلك، فإن التزام إندونيسيا بتنفيذ برنامج عمل الموئل ظل التزاما قويا، مع أننا ما زلنا نواجه قيودا هائلة في جهودنا من أجل تنفيذه. وفي هذا السياق، أصبحت ضرورة التعاون الدولي أكثر إلحاحا من ذي قبل.

ورغم القيود الشديدة التي واجهناها، ما فتئت حكومة إندونيسيا تولي أولوية قصوى، لا لزيادة المعروض من المساكن فحسب، ولكن لجعلها متاحة بشكل أكبر لذوي الدخل المنخفض، بينما حاولت في الوقت نفسه تحسين نوعية هذه المساكن. وفي هذا السياق، أخذت الحكومة على عاتقها تنفيذ عدد من السياسات، مثل تحسين آليات تمويل الإسكان ومؤسساته، وإنشاء برامج لإعادة تأهيل المأوى، وتحسين البنى التحتية العامة وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في توفير المأوى وإدارة البنى التحتية.

وفضلا عن ذلك، وضعت الحكومة سياسات لضمان الحصول المتكافئ على الأراضي، والتسهيلات

الائتمانية، والإسكان المناسب والوصول إلى الخدمات الأساسية. ولا يفوتني أن أسجل هنا أن استراتيجية ''المأوى للجميع''، التي نتمسك بها بصورة جادة، قد أدرجت رسميا في خطة التنمية الخمسية السادسة.

إن قضية القضاء على الفقر ظلت واحدة من الأولويات الكبرى في إندونيسيا منذ وقت طويل. وسعيا لتحقيق هذا الهدف، اتخذت الحكومة العديد من التدابير العملية المنحى، بما في ذلك، في جملة أمور، توفير فرص العمل. وتشمل هذه جهودا من جانب وزارتنا، مثل برنامج الفقر في الحضر، وبرنامج تنمية البنى التحتية الريفية، والمبادرة المجتمعية للإسكان. وتخصص هذه البرامج أموال الحكومة مباشرة للمجتمعات المحلية للشروع في أنشطة تحفز جميعها الاقتصاد الوطني بشكل مباشر أو غير مباشر، وتوسع فرص العمل، وتساعد على النهوض بالأنشطة الاقتصادية المستدامة على المستوى المحلي.

وهناك معلم هام يجدر أن نذكره في مجال التنمية الاجتماعية، ألا وهو صدور المرسوم الرئاسي رقم ٩ لعام ٢٠٠٠. وقد وضع هذا المرسوم لضمان المساواة بين الرجل والمرأة في الحصول على الموارد الإنمائية والسيطرة عليها، وكفالة المشاركة المتكافئة في عمليات اتخاذ القرار والاستفادة على قدم المساواة من ثمار التنمية. وتنفيذا لهذا المرسوم الرئاسي، طلب من مخططي الحكومة ومتخذي القرارات مراعاة البعد الجنساني في التخطيط ووضع السياسات والبرامج والأنشطة بغية تحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين. وفي هذا الإطار، نعتقد أن مشاركة أكبر وأكثر مساواة لكل من الرجل والمرأة في الأنشطة الإنمائية وفي تمكين المجتمعات وتعزيز الشراكات الخاصة والعامة، من شأنها أن تساعد في ضمان تحقيق الأهداف المتوخاة لاستراتيجية ''المأوى للجميع''.

وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، واصلت إندونيسيا مسيرة الإصلاح، وأثناء ذلك عملت الحكومة على تشجيع عملية التحول الديمقراطي ولامركزية اتخاذ القرارات وتسريعها، مع تعزيز السلطات المحلية والمشاركة العامة. وقد حفزت هذه المبادرات والزخم المتولد عنها التنمية الاقتصادية الإقليمية وعززت من التزام الحكومة بممارسة الحكم الصالح.

وفي هذا الصدد، تم في عام ١٩٩٩ سن قانونين بشأن الحكم الذاتي المحلي وتقاسم الإيرادات بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية، والقانونان نافذان الآن. وتؤكد تلك القوانين أيضا على مبدأ المشاركة المجتمعية الواسعة في عمليتَي اتخاذ القرارات وتنفيذها. ونتيجة لذلك، أصبح مطلوبا من الحكومة أن تكون أكثر شفافية ومحاسبة، وأن تتم جهود التنمية بشكل فعال على كل الأصعدة.

واسمحوا لي الآن بأن أشدد على إحدى المشكلات الرئيسية التي واجهتها إندونيسيا خلال الأعوام الأخيرة: وأعني بها ذلك الثمن الباهظ الذي يدفعه السكان نتيجة للكوارث الطبيعية الهائلة والصراعات الطائفية. ونتيجة لذلك، تزايد عدد المواطنين الذين انتُزعوا من جذورهم وشُردوا من منازلهم في إندونيسيا حتى تجاوز عددهم المليون. ويبين ذلك فداحة المشاكل الجادة والخطيرة التي يتعين على الحكومة أن تتغلب عليها، لا سيما لضمان حصول الجميع على مأوى ملائم.

وبغية التصدي لفداحة هذه المشكلة، فقد تعلمنا من خلال التجربة أنه لا بد من أن نتبع نهجا شاملا وكليا. وفي هذا الصدد، اتخذت الحكومة والمجتمع المدني في إندونيسيا خطوات عدة، بما في ذلك، في جملة أمور، الإنقاذ في حالات الطوارئ، الذي يشمل توفير مأوى مؤقت، وإمدادات المياه، والصرف الصحي الملائم، فضلا عن بذل

جهود المصالحة، وعملية إعادة التعمير وتيسير الانتعاش الاقتصادي. ومع ذلك، وبسبب فداحة المشاكل التي نواجهها وتعقُّدها، فإننا نرحب بالدعم والتعاون الدوليين في الجهود الرامية إلى إيجاد الحلول المناسبة.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أشدد مرة أخرى على التزامنا القوي بالنهوض بتنفيذ برنامج عمل الموئل. والتعاون والدعم الدوليان يؤديان دورا بارزا في هذا الشأن، إذ يسهمان في تنفيذ كل من خطط العمل الوطنية والعالمية وفي بلوغ الأهداف المتوخاة لبرنامج العمل. ويأمل وفد بلادي مخلصا أن ينعش هذا الاجتماع التزاماتنا بحيث نتبع توجها عمليا في تنفيذنا لجدول الأعمال.

وأخيرا، أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا الخالص وتقديرنا البالغ لأمانة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وللمجتمع الدولي على ما يقدمانه من الدعم والمساعدة القيِّمة لبلادي في تنفيذ جدول أعمال الموئل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل داتو سري أونغ كا تينغ، وزير الإسكان والحكم المحلي في ماليزيا.

داتو سري أونغ كا تينغ (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أقتبس عن الأمين العام كوفي عنان في تصديره لتقرير ”مدن في عالم آخذ في العولمة: تقرير شامل بشأن المستوطنات البشرية لعام ٢٠٠١“.

”لقد دخل العالم الألفية الحضرية. نصف سكان العالم تقريبا هم الآن من سكان المدن، ومن المتوقع للزيادة السريعة في عدد السكان الحضريين أن تستمر، في البلدان النامية بصفة رئيسية. وتدفع قوى العولمة الشديدة هذا التحول التاريخي بشكل أكبر. إن التحدي الرئيسي للمجتمع الدولي واضح: جعل التحضر والعولمة نافعين لكل الناس، بدلا من ترك مليارات البشر يتخلفون عن الركب أو على الهامش.“

ونظرا للتوجهات التي تعيد تشكيل هياكل العالم الحضرية، والحالة التي يصورها التقرير، يؤيد وفدي بالكامل الرسالة التي بعث بها الأمين العام. فمع العولمة والتدفق الأكبر للمعلومات تعاظمت توقعات الشعوب. ويشكل هذا تحديات أكبر للحكومات، ولا سيما في البلدان النامية. فظروف الإسكان التي كانت ملائمة في السابق لم تعد مقبولة الآن. وعلى ضوء تلك الحالة، تأتي هذه الدورة الاستثنائية في أنسب وقت لها. فمن الواضح أننا لا نستطيع إنكار العلاقة العضوية بين العولمة والتنمية الحضرية التي توفر ظروف معيشة مريحة لسكان المدن، سواء كان ذلك في العالم المتقدم أو في البلدان النامية. وهناك سؤالان، كيف ندير قوى العولمة وتأثيرها على التحضر، وكيف نضمن تكافؤ المزايا لسكان المدن بكل أنحاء العالم؟

لقد اتخذنا في ماليزيا تدابير تتسم بروح المبادرة من خلال تقديم خطتنا الشاملة للتحضر وسياستنا الوطنية للإسكان، والمزيد من الشمول في سياسات التخطيط الوطنية للبلدات والريف، وبرامج عمل مختلفة وثيقة الصلة في الخطط الإنمائية لبلدنا. ودعما لأهداف توفير البنية الأساسية المادية والاجتماعية اللازمة لتنفيذ جدول أعمال الموئل، نفَّذت ماليزيا برامج خاصة بها لتوفير المأوى للجميع. وتشمل تلك البرامج سياسة عدم السماح ببناء العشوائيات، وبرنامج إسكان شعبي متكامل لإعادة توطين سكان العشوائيات، الذي سيتم من خلاله بناء ما مجموعه ٨٠٠ ٥١ وحدة من الشقق المنخفضة التكلفة في المدن الكبيرة بحلول عام ٢٠٠٥. وسيتم تأجير تلك الوحدات السكنية من فئة الثلاث غرف نوم بمعدلات إيجار شهرية منخفضة جدا.

ويتم منح قروض إسكان ميسرة في ماليزيا لتوفير الإسكان الاقتصادي للفقراء. ولتشجيع الفئات المحدودة الدخل على امتلاك المساكن تكثّف الحكومة دورها لبناء المزيد من المساكن وبيعها بأسعار مدعومة بغية دعم جهود القطاع الخاص. وسيؤدي القطاع الخاص دورا رئيسيا في توفير المساكن المنخفضة والمتوسطة التكلفة بأسعار اقتصادية.

ونحن لا نميز ضد أية فئة من فئات المجتمع في جهودنا لتوفير المأوى للجميع، وحتى العمال المهاجرون القانونيون يحصلون على المأوى المريح من مستخدميهم. ويتم إعطاء الأولوية في خطط تدعمها الحكومة لفئات أخرى محرومة، مثل الأسر التي تعولها إناث والأسر الفقيرة. كذلك يتم توفير وحدات ذات تصميم خاص لتناسب المعوقين.

وتأكيدا لسياستنا الخاصة بعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تشجع ماليزيا على مشاركة الشركات في تنفيذ جدول أعمال الموئل. إذ يشارك قطاع الشركات في ماليزيا بنشاط في هذه البرامج والمبادرات، مثل برنامج إعادة التدوير، والمشروع التجريبي بشأن جدول الأعمال المحلي للقرن ٢١، ومجلس الأعمال من أجل التنمية المستدامة. ويشارك قطاع الشركات أيضا في التعليم العام في المجتمعات المحلية والمدارس ومراكز التعليم الطبيعي لزيادة الوعي بالقضايا البيئية.

ولقد حققنا درجة من النجاح في جهودنا لتوفير المأوى للجميع وفي البيئة الحضرية المستدامة. وقد تم ذلك بفضل الجهود المشتركة لكل الأطراف المعنية – الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، والسلطات المحلية، ومؤسسات التمويل، والقطاع الخاص، والفئات المستهدفة نفسها. ونعتقد أنه يمكن لصيغة المسؤولية المشتركة هذه أن تنجح على الصعيد الدولي أيضا.

وفي هذا الصدد، يجب أن نلتزم في ثبات ووضوح ببناء الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية المطلوبة في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا بينها. وفي إطار جدول أعمال الموئل، سيشجع توفير الهياكل الأساسية، مثل الإسكان والمنشآت الاجتماعية، الرفاهية الاجتماعية للجميع، وسيضمن تنمية حضرية عادلة ومستدامة.

ونظرا لأن تكلفة بناء الهياكل الأساسية مرتفعة جدا وأن البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، لا تستطيع بناء كل الهياكل الأساسية بنفسها، يجب إيجاد مصادر جديدة للأموال يعول عليها. وفي هذا الصدد، تود ماليزيا التأكيد من جديد على أهمية إنشاء صندوق لتنمية الهياكل الأساسية في البلدان النامية يشمل الإسكان. وترحب ماليزيا أيضا بمبادرة إنشاء صندوق تضامن عالمي من أجل القضاء على الفقر، مثلما اقترحه قرار الجمعية العامة ٥٥/٢١٠. ومع ذلك، فلا يمكن تناول خفض الفقر بطريقة تجزيئية أو متقطعة. بل لا بد من إنجازه من خلال استراتيجية متكاملة. وفي هذا الصدد، تعتقد ماليزيا اعتقادا راسخا بأن تنمية الهياكل الأساسية يجب أن تكون جوهر تلك الاستراتيجية.

ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تأخذ بزمام المبادرة لتوفير الأموال الكافية لتمويل وتنفيذ السياسات والبرامج الاجتماعية لجدول أعمال الموئل. وستضمن البلدان النامية من ناحيتها تنفيذ البرامج لتحقيق أهداف جدول أعمال الموئل.

وتؤكد ماليزيا مجددا على التزامنا، وستسعى لتعزيز جهودنا بدرجة أكبر من أجل تحقيق أهداف جدول أعمال الموئل. ونحن على استعداد للتعاون مع البلدان الأعضاء في مشاطرة الخبرات والتجارب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لسعادة السيد سفيري بودجي، وزير الدولة في وزارة الحكم المحلي والتنمية الإقليمية في النرويج.

السيد بودجي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): لقد اتفقنا في إعلان اسطنبول على أن التدهور في أحوال المستوطنات البشرية قد وصل إلى أبعاد متأزمة. والتزمنا بالإحقاق الكامل والتدريجي للحق في السكن. ورغم ذلك ساء الوضع في حالات عديدة منذ عقد اجتماع اسطنبول. إذ يفتقر عدد متزايد من البشر إلى السكن المقبول وإلى الملكية الآمنة. يجب أن نحسن ظروف المعيشة لهؤلاء الذين يعيشون في الفقر والذين ليس لديهم إمكانية الحصول على سكن لائق أو خدمات أساسية لأسباب اقتصادية أو قانونية أو اجتماعية. إن الحالة بالنسبة لاحتياجات وحقوق المرأة هي حالة خطيرة بصفة خاصة.

ومهمتنا في هذه الدورة هي إعادة التأكيد على الالتزامات التي تعهدنا بها في مؤتمر الموئل الثاني، واقتراح تدابير لتنفيذ جدول أعمال الموئل. والحاجة الآن، أولا وقبل كل شيء، هي للإرادة السياسية والعمل الملموس لتحسين ظروف معيشة الفقراء والمشردين. نحن في حاجة إلى إزالة العقبات، وذلك يعني القضاء على الفقر. وفي المؤتمر الأخير المعني بالبلدان الأقل نموا في بروكسل، أعلنت وزيرتنا للتنمية الدولية، آن كريستن سيدنيس، أن التزامنا تجاه محاربة الفقر له أولوية مطلقة. ومع ذلك لا يمتثل المجتمع الدولي لهذا. من ثم، يجب أن تكون من أولوياتنا الرئيسية تكثيف الحملة لمكافحة الفقر. نحن في حاجة إلى العمل، وفي حاجة إليه الآن.

إن عملية التحضر المتسارعة، ولا سيما في البلدان النامية، هي تحدٍّ رئيسي في الوقت الذي ندخل فيه الألفية الجديدة. ويتجلى هذا بوضوح في إعلان الألفية. وكانت خطة عمل المدن بلا أحياء متخلفة دعوة للعمل أيدها بقوة الأمين العام كوفي عنان في تقريره لجمعية الألفية، وكانت دعوة صدقت عليها الحكومات على أرفع مستوى.

إن العمل في قضايا التحضر ضمن إطار مبادرة تحالف المدن هو نموذج واعد لعلاقات الشراكة الجديدة هذه الناشئة في منظومة الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتحالف العالمي من أجل الأمصال والتطعيم. ويحظى تحالف المدن بكامل دعمنا، فهو يوفر إطارا شاملا لجهودنا المشتركة في هذا الصدد.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يؤيد الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتنفيذ جدول أعمال الموئل. وحسبما تم التصريح به في بروكسل، سوف تواصل النرويج تنفيذ التزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وهي تهدف إلى الوصول إلى نسبة ١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وستواصل النرويج أيضا دفع حصتها في الدعم المقدم إلى أقل البلدان نموا بمستوى أعلى من المستوى الذي حددة مؤتمر باريس.

ولكننا نؤكد بأن هناك أيضا عوامل أخرى ضرورية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. فحسبما نص عليه إعلان الألفية، تتسم حقوق الإنسان والديمقراطية ونظم الحكم الجيد – على الصعيدين المحلي والعالمي، على حد سواء – بأهمية بالغة.

وفي اسطنبول تعهدنا بتطوير مجتمعات تستخدم الموارد بكفاءة دون أن تلحق أضرارا بقدرة تحمل النظم الإيكولوجية. وفي معظم البلدان الصناعية ثمة وعي آخذ في التزايد بشأن أهمية حماية البيئة. وهناك أمثلة كثيرة على الممارسات الحسنة والسلوك السليم بيئيا. ومن جهة أخرى، يؤدي النمو الاقتصادي والرخاء المتزايد إلى زيادة الإنتاج

والاستهلاك. والنتيجة هي زيادة استخدام الموارد وأثر ذلك على الطبيعة بما يتجاوز مزايا الممارسات الملائمة بيئيا. وإذا أردنا عكس هذه الاتجاهات، يتعين علينا أن نغير أنماط استهلاكنا وإنتاجنا.

والمستوطنات البشرية – البيئة المبنية – تؤثر بصورة جادة على البيئة الطبيعية. وتمثل التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية العنصر الرئيسي في التنمية المستدامة في أي مجتمع. ومن أجل هذا السبب، نحتاج إلى ضمان وضع بُعد المستوطنات البشرية في المكان الصحيح في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، المقرر عقده في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في السنة القادمة، ويتعين علينا أن نبرز ذلك في النتيجة التي سيخلص إليها مؤتمر القمة.

إن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في نيروبي هو جهة الاتصال والوسيلة الرئيسية لمتابعة جدول أعمال الموئل. ولكي يتسنى للمركز القيام بهذا الدور، يتعين تعزيز دوره ومكانته في منظومة الأمم المتحدة. ونعرب عن دعمنا التام للجهود التي تبذلها السيدة آنا تيبياجوكا المديرة التنفيذية في هذا المجال.

ويتعين أن يتضمن الإعلان الذي سوف يُعتمد في هذه الدورة الاستثنائية عناصر ثلاثة: لا بد أن يصف الإعلان الحالة الراهنة في ميدان المستوطنات البشرية، ويتعين أن يحدد التحديات التي تكمن في المستقبل ولا بد أن يقدم التوجه لجهودنا المتضافرة في المستقبل. وينبغي أيضا أن يبعث برسالة سياسية صارمة إلى العالم وذلك بإبراز رسالاتنا الرئيسية.

وتهيئ هذه الدورة الاستثنائية الفرصة لإلهام الحكومات على جميع المستويات، والمجتمع المدني، وجميع شركاء الموئل الآخرين كي تؤكد من جديد على التزاماتها التي تعهدت بها في اسطنبول وتعمل بمزيد من الجد من أجل تحقيق النجاح في تنفيذ جدول أعمال الموئل. ولا بد من أن نغتنم هذه الفرصة. إن الفقراء ومَن لا مأوى لهم والبيئة الطبيعية – هؤلاء جميعا جديرون بالتزامنا التام. فلنبذل كل ما في وسعنا لتعزيز ثقافة التضامن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بويو كوفاسيفتيش، وزير البيئة والتخطيط العمراني في كرواتيا.

السيد كوفاسيفتيش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): يسرني ويشرفني أن أدلي بكلمة في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للاستعراض والتقييم الشاملين للتقدم المحرز خلال السنوات الماضية منذ مؤتمر القمة الذي عقد في أسطنبول. وفي الواقع، تأتي هذه الدورة الاستثنائية في الوقت الملائم كي نفكر مليا في الحالة الراهنة، وكذلك لكي نجدد العزم على التغلب على الصعوبات الموجودة حاليا والتي تعترض تنفيذ جدول أعمال الموئل.

وترحب جمهورية كرواتيا باعتماد إعلان الألفية وبقيمه ومبادئه، التي تحث بصورة جادة على تحقيق التنمية المستدامة، فضلا عن القضاء على الفقر وتوفير المأوى الملائم للجميع.

وفي الحقيقة أدى الاتجاه الدولي العام، إضافة إلى السمات المحددة القائمة حاليا في كرواتيا، إلى أن أضحى ثلثا سكان كرواتيا يعيشون في مناطق حضرية. ونتيجة لذلك، زادت بصورة كبيرة الطلبات على عمليات التشييد من أجل تلبية تلك الاحتياجات، بصفة خاصة في المدن الكبيرة الواقعة على طول ساحل بحر الإدرياتيك. وفي الوقت نفسه، تتهدد جزرنا ومناطقنا الجبلية والريفية إلى حد كبير بسبب نقص السكان. ومن قبيل التصدي لذلك، دأبت كرواتيا على اتخاذ عدد من المبادرات بغية التغلب على المشاكل المتأصلة في هذه الحالة بصفة كرواتيا بلدا يمر بمرحلة انتقال وتقديم قوة دفع

لزيادة النمو الاقتصادي. وتواجه الحكومة الكرواتية في الوقت الراهن طلبا فوريا لإعادة تعمير المناطق التي دمرتها الحروب في أثناء الصراع المسلح، ومؤازرة ذلك بتهيئة الأوضاع الصحيحة من أجل تنميتها تنمية مستدامة.

ومن بين أعلى الأولويات في سياسة التخطيط المكاني في كرواتيا أولوية تهيئة فرص متساوية لحياة صحية وآمنة من خلال تشييد مستوطنات بشرية مستدامة ضمن الهياكل الأساسية القائمة حاليا. ولقد وضعت هذه السياسة من خلال وثائق أساسية لاستراتيجية التنمية، ومنها استراتيجية وبرنامج التخطيط المكاني في جمهورية كرواتيا، وهما يشملان قضية تكامل التنمية المستدامة وإدارة المستوطنات، فضلا عن تنفيذ برامج التخطيط المكاني على صُعد المقاطعات والبلديات والمدن.

وعملا بالتشريع الراهن، تخوّل وحدات الحكم الذاتي المحلية إدارة وحماية الأماكن ، وقد وضع بموجبها إطار قانوني ومؤسسي يوفر للسلطات المحلية والسكان المحليين المستلزمات المطلوبة لتحقيق درجة كبيرة من الاستقلال والمسؤولية عن الحيز المكاني الذي يعيشون فيه.

وبغية تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال تنمية المستوطنات البشرية، أنشأت حكومة جمهورية كرواتيا لجنة لقضايا المساواة بين الجنسين، مسؤولة عن تعزيز ورصد كافة القضايا المرتبطة بتحقيق المساواة بين الجنسين. وبصدد وضع تفاصيل سياسة وطنية جديدة للفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥، قررت هذه الهيئة إدراج قضية منفصلة، هي التركيز على نحو أكبر على المرأة والبيئة.

وبهدف إيجاد حل لقضايا شراء المساكن للمواطنين في كرواتيا، فضلا عن النهوض بتشييد المساكن، يجري حاليا تنفيذ برنامج لتشييد المساكن مدعوما من خدمات الضمان الاجتماعي في كرواتيا. وأنشئ هذا البرنامج لإقامة نظام جديد لتشييد المساكن بطريقة منظمة، بشكل مستقل عن تدابير الحوافز الحكومية القائمة حاليا بالفعل. وهذا البرنامج متاح للأسر غير القادرة من الناحية المالية على شراء شقق في ظل أوضاع السوق الراهنة. وينشد مشروع القانون لتشييد المساكن المدعومة بالرفاهية حل قضايا شراء المساكن لأعضاء المجتمع الضعفاء، فضلا عن أعضاء المجتمع ذوي الدخل المتوسط والمنخفض.

واعتمدت حكومة جمهورية كرواتيا التقرير الوطني للموئل، الذي أعد وفقا للمبادئ التوجيهية التي وضعها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وبفضل إعداد التقرير الوطني نفذت كرواتيا التزاماتها وهي الآن في موقف يسمح لها بتقييم تنفيذها لخطة الموئل وإعلان اسطنبول. وتتوقع الحكومة أن يؤدي التقرير إلى الإسراع بتنفيذ خطة الموئل على الصعيد المحلي بما يشمل زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية في العملية.

وستشكل خطة الموئل أساسا للنظر في استراتيجية تطوير المستوطنات فضلا عن صياغة مقترحات لسياسة الإسكان، بصفتها عنصرا من عناصر استراتيجية التنمية في جمهورية كرواتيا في القرن الحادي والعشرين. وإلى حد كبير سوف يعتمد تنفيذ تدابير التخطيط هذه على درجة نجاح عملية الإنعاش الاقتصادي، مشفوعة بالتحسين الذي لا غنى عنه لمستويات معيشة المواطنين الكرواتيين.

وستجهز كرواتيا بياناتها الإحصائية وفقا لمنهجية الموئل، ومع أنها تفي بغرض تعزيز تنفيذ خطة الموئل على الصعيد المحلي، فقد تم الاتفاق على الأعمال التحضيرية لمشروع رائد لرصد البيانات بموجب منهجية الموئل. وستقدم التجارب المكتسبة قوة دفع قوية لكافة الأنشطة التي ستُتخذ في المستقبل. ولقد تسببت الحوادث ذات الصلة بالحرب في كرواتيا في إدخال تغييرات لها شأنها في الصورة الديمغرافية

وفي عدد السكان في بضعة مقاطعات ومدن ومستوطنات. فبالمقارنة بتعداد سابق أجري في عام ١٩٩١، يبين التعداد الأخير الذي أجري في شهر آذار/مارس من هذا العام انخفاضا نسبته ٢,٩ في المائة في العدد الإجمالي للسكان. وسوف يلزم القيام بمزيد من رصد الحالة بعد نشر النتائج النهائية من أجل إجراء تقييم مناسب للتقدم الذي يُحرز في المستقبل صوب الارتفاع بجودة الإسكان وتنفيذ سياسات التنمية لأغراض المستوطنات البشرية المستدامة.

ولدينا اعتقاد راسخ بأن هذه الدورة الاستثنائية ستكون بمثابة عامل حفاز للمبادرات والإجراءات التي تتخذ في المستقبل للتغلب على العوائق التي تم تحديدها بوصفها تحول دون تنفيذ جدول أعمال الموئل. وقد أدى التعاون الدولي، وسوف يستمر في أداء دور هام في هذا الصدد. لذلك نرحب بإنشاء اللجنة المواضيعية التي تتيح منتدىً هاماً للتبادل والنشر العملي للأفكار والمعارف وأفضل الممارسات في مختلف مجالات المستوطنات البشرية. وقد أقيم أيضاً عرض شيِّق للغاية كجزء لا يتجزأ من هذه الدورة الاستثنائية تقدم فيه كثير من البلدان، بما فيها بلدي، مشاريع مختلفة تصور كلا من الإنجازات والتحديات التي تصادف في التنفيذ اليومي لجدول أعمال الموئل. وتؤدي الشراكة بين الحكومات والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجماعات في المجتمع المدني دوراً حيوياً في هذه العملية برمَّتها.

ونتوقع أن يوفر مشروع الإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في القرن الحادي والعشرين، المقرر اعتماده في نهاية الدورة الاستثنائية، حافزاً وخطة جديدة على السواء لتوجيهنا صوب التحقيق الكامل لأهداف جدول أعمال الموئل في الألفية الجديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد جرزي كروبيونيكي، وزير التنمية الإقليمية والتشييد في بولندا.

السيد كروبيونيكي (بولندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب باسم الوفد البولندي عن ارتياحنا لرؤيتكم يا سيدي تترأسون الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية، وأن أهنئكم على الطريقة الممتازة التي توليتم بها قيادة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين. وأود أيضا أن أعرب عن احترامي وتقديري للأمين العام للأمم المتحدة.

إن لتنمية المستوطنات البشرية بشكل مستدام تأثيرا إيجابيا على الأوضاع المعيشية للمجتمعات، ولا سيما الأسرة. وينعكس تحسن الظروف المعيشية على نمو الشعور بالأمن. وهو يسهم في القضاء على الفقر والتشرد ويهيئ الأوضاع اللازمة لتنمية الفرد والأسرة والمجتمع. واليوم، نشارك في هذه الدورة للاضطلاع باستعراض شامل لتنفيذ الأنشطة المعتمدة في اسطنبول في عام ١٩٩٦ وتقييم فعالية جهودنا المضطلع بها من أجل التنمية المستدامة للمجتمعات البشرية، مما من شأنه أن يوحد جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة مع الاحترام الكامل لكرامة الإنسان وحقوقه.

واسترشادا بتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، المعتمدة منذ خمس سنوات، تروج جمهورية بولندا لمبادئ التنمية المستدامة وتطبِّقها. وقد أدرجت هذه المبادئ في دستور جمهورية بولندا، الذي تفرض أحكامه على السلطات العامة العمل من أجل خير الأسرة في سياسة الدولة الاجتماعية والاقتصادية، والأخذ بسياسة تكفل الأمن الإيكولوجي للأجيال الحاضرة والمقبلة. وتفرض أحكام أخرى على الدولة الالتزام بسياسة ترمي إلى الوفاء بالاحتياجات الإسكانية، ومحاربة

التشرد، وتطوير الإسكان الاجتماعي، ودعم الأنشطة التي يقوم بها المواطنون بقصد الحصول على مساكن خاصة بهم. وتعطَى أحكام الدستور المذكورة الأولوية في الوثائق التي تستشرف الآفاق والخطط الطويلة الأجل، كاستراتيجية بولندا للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٢٥، والبرنامج الوطني لسياسات النهوض بالأسرة، واستراتيجية التخطيط المكاني والعقارات وتشييد المساكن، والخطة الوطنية للتنمية التي تم إعدادها حديثا.

وحرصا من حكومة جمهورية بولندا على الرقي بالأسرة على النحو الملائم، فهي تعكف على تنفيذ برنامج وطني لسياسات النهوض بالأسرة، يحدد قائمة بالأهداف التي يتعين تحقيقها في السنوات المقبلة. وتشمل هذه الأهداف تحسين الأوضاع الإسكانية للسكان، والحد من الاتجاهات السلبية القائمة في التطور السكاني للبلد وتحسين الحالة الديموغرافية. والأسرة هي الهدف الرئيسي والموضوع الرئيسي لسياسات الإسكان. وترمي الحكومة في تنفيذها سياسة النهوض بالأسرة إلى تهيئة جميع الظروف اللازمة لتكامل الأسرة، والحفاظ على وحدتها وحمايتها، وفقا لمبادئ التنمية المستدامة. ونظرا لأن الأسرة هي المجتمع الطبيعي للإنسان، فإن لها الحق في كل حماية ودعم. كما نعطي ثقلا خاصا للتسليم بالدور البنّاء الذي تؤديه الأسرة في تخطيط المستوطنات البشرية وإدارتها، تعزيزا لبناء السلام، وأخذا بمبادئ التنمية المستدامة، ومكافحة للفقر. وقد اعتمدت جمهورية بولندا ضمن أولوياتها التدابير التالية: الاضطلاع بمزيد من العمل التشريعي الذي يرمي إلى كفالة المأوى لأقصى عدد من الأسر؛ وانتهاج سياسة نشطة بمشاركة السلطات العامة في القضاء على الفقر، والحد من البطالة ومكافحة الجريمة؛ والأنشطة المتصلة بتنفيذ مبادئ التنمية المستدامة؛ ودعم تنمية المجتمع المدني والتنمية المستمرة لنوعية التعاون سواء على الصعيد الدولي أو الذي يتجاوز حدود الولاية الوطنية.

ووفاء من حكومتي بالتزاماتها بموجب جدول أعمال الموئل، فقد قدمت تقريرا وطنيا عن تنفيذ جدول الأعمال المذكور في بولندا.

وبصفتي رئيسا لوفد جمهورية بولندا، أعرب عن تقديري لأهمية الإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة. ويوافق الوفد البولندي على مشروع الإعلان ويعتبره وثيقة يمكن ترجمة أحكامها إلى أنشطة عملية ترمي إلى تحسين نوعية الحياة في المستوطنات البشرية. والفقرات المتعلقة بدعم الأسرة وتعزيزها وحمايتها بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع، فضلا عن تلك المتعلقة بأهمية الأسرة في تخطيط المستوطنات البشرية وتنميتها وإدارتها، جديرة بأن يوليها بلدي اهتماما خاصا. وتقدِّر بولندا أيضا أهمية الأخذ باللامركزية في عمليات صنع القرار وتحقيق السلطات العامة قدرا أكبر من الشفافية في صنع القرار، وتؤيد الفقرات التي تشير إلى دور التنمية المستدامة تأييدا كاملا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد سُماعيلا سيسي، وزير الهياكل المادية، والتنمية الوطنية والإقليمية، والبيئة وتخطيط المدن لمالي.

السيد سيسي (مالي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن مدى فخري بأن أتناول الكلمة في هذه الجلسة الهامة. وإني أحيي بقوة مبادرة منظومة الأمم المتحدة، وأهنئها، ولا سيما الأمين العام، كوفي عنان، الذي أدت مبادرته الشخصية دورا حاسما في عقد هذه القمة. وتولي مالي أهمية حقيقية لهذه المحافل وهي مهتمة اهتماما شديدا بمشاكل المستوطنات البشرية.

والسياسة القطاعية لمالي في ميدان التنمية الحضرية توفر إطارا أساسيا للبرامج والمشاريع في هذا المجال. وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز العمل وتنسيقه بين جميع الشركاء المحتملين – أي، الدولة، والسلطات اللامركزية، والأفراد الخاصين وشركاء التنمية.

وقد علّمنا تاريخ بلدنا، مالي، أن شبكة المستوطنات البشرية قبل الاتصالات التي جرت في العهد الاستعماري كانت غنية ومتنوعة. وسواء كانت المسألة تتعلق بالقرى الصغيرة، أو مخيمات البدو، أو القرى أو المناطق الحضرية، فقد كانت هذه الشبكة تتميز بنظامها التجاري الخاص. ولا يزال الدليل على هذا الإرث يمكن أن يرى اليوم.

والواقع أن الرخاء الذي ساد في الامبراطوريات والمملكات المتعاقبة التي حكمت الإقليم الوطني كان تدعمه بصفة أساسية شبكة من المراكز الحضرية، تشمل تمبكتو، وغاو، وجينيه، وسيغو، وسيكاسو، وأخرى عديدة، أدت كل منها دورا هاما. والتاريخ زاخر بإعجاب الرحالة، والمبشرين، والمستعمرين وغيرهم من المستكشفين بالنظام الإداري لهذه الدول – المدن.

ومع ذلك فإن معمار هذه المراكز قد أدهش الزوار من العرب والأوروبيين، ولا سيما الجوهرتين المتمثلتين في جيتيه، بطينها المشهور، وتمبكتو، بواجهاتها المصنوعة من الحجر الجيري. وهذا المعمار ''السوداني'' مشهور بدقته وأسلوبه، الذي تطور نتيجة للتجارة الكبيرة والتمازج المكثف بين هذه الإمبراطوريات المختلفة والعالم الخارجي – ولا سيما العالم العربي الإسلامي. ويمكن رؤية تأثير الأساليب الشرقية. ويتكشف تفرد هذا المعمار في تصنيفه الممتاز من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة كجزء من التراث الإنساني المشترك.

ويعاني بلدنا من مشاكل هائلة تتصل خصوصا بزيادة التحضر الناتجة عن النمو السكاني السريع، وبهجرة جماعية ملحوظة من المناطق الريفية، زاد من تفاقمها عدم وجود مدن متوسطة الحجم، والافتقار إلى الموارد الكافية. وعلى الرغم من الأهداف النبيلة المتوخاة في إطار سياسة تقوم على عدم مركزية التنمية الحضرية، فإن الأثر على التحضر بشكل عام كان ضعيفا للغاية.

والهدف العام لسياسة التنمية الحضرية القطاعية هو تهيئة الظروف الملائمة لتحسين نوعية الحياة وذلك بتعزيز مكافحة الفقر على وجه الخصوص، في إطار أنشطة اللامركزية.

ولا شك أن عملية اللامركزية الجارية حاليا في مالي توفر أفضل الفرص لتحقيق ديمقراطية حقة – وهي شرط أساسي للوفاء باحتياجات الشعب بشكل أفضل. وهذه العملية تشجع مشاركة الشعب وانهماكه في إدارة شؤونه الخاصة. وهذا ينفذ بواسطة ممثليه المنتخبين بحرية على مستوى القواعد الشعبية.

والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في مالي تعرِّف الافتقار إلى السكن والخدمات الاجتماعية بوصفه أحد المجالات الأساسية للعمل، وخاصة في البيئة الحضرية. وبالتالي فإن الاستراتيجية الوطنية للإسكان تركز من وجه صحيح تماما على مشاكل المستوطنات البشرية، مدركة التوافق الشديد والتناغم المستمر بين الإسكان والبيئات الطبيعية والاجتماعية – الثقافية والاقتصادية.

وقد تطلب تنفيذ السياسة الحضرية الإنمائية القطاعية والاستراتيجية الوطنية للإسكان اتخاذ تدابير هامة، ولا سيما على المستوى المؤسسي. وهذا التماسك يعزز الطابع الاحترافي في القطاع من خلال زيادة تعبئة الموارد المالية والتبسيط اللازم لمعظم الإجراءات.

ومشكلة المستوطنات البشرية ليست مسألة معزولة. ومعالجة هذه المشكلة تقتضي أن تؤخذ في الاعتبار الظواهر ذات الصلة، مثل الصحة، والصحة الوقائية، والأمن بل والهجرة. وبعبارة أخرى، فإن الموضوع معقد ويشمل العديد من الأطراف الفاعلة. وإذا أريد له أن يكون فعالا، فينبغي عند تناول المشاكل قيد النظر الأخذ في الحسبان البيئة الاجتماعية – الثقافية.

واسمحوا لي في هذا الصدد أن أستعير عبارة مفكر قال، وهو يتكلم عن الثقافة، إن وجود بيئة حديثة أمر مريح، ووجود بيئة فات أوانها أمر غريب. وهذا يضع الأصبع على المشكلة. فالمسألة ليست مسألة زي موحد، بل مسألة زي يتلون بالمنشور الضوئي الثقافي لكل مجتمع. وبالتالي ليست هناك علاقة واضحة بين خيمة البدوي، وكوخ الإسكيمو المصنوع من الجليد في شكل قبة والمنازل القائمة على أعمدة يعيش فيها أناس على الماء وناطحات السحاب في المدن الكبرى. فكل شكل من أشكال الإسكان هذه يعكس ثقافة سكانه وعلاقاتهم بالكون. وعلى هذا النحو فإن ثقافة الأحياء الفقيرة تمثل موضوعا شيقا لعلماء الأجناس وعلماء النفس وعلماء الاجتماع.

وهذا أيضا أحد الميادين التي يمكن للتعاون الدولي أن يؤدي فيها دورا هاما جدا. وبينما لا يزال الحكم الرشيد والاستقرار معيارين موضوعيين لدعم أنشطة البلدان النامية، فإن إلحاحية المسائل الراهنة وعواقبها على الميادين ذات الصلة تتطلب مزيدا من الاهتمام. بل في الحقيقة من الضروري الأخذ في الاعتبار بصورة كبيرة الطابع الاجتماعي لهذه المشاكل الملحة، التي قد تعرض للخطر في الأجل القريب التوازن الهش الذي تم تحقيقه بهذه التكلفة الكبيرة.

وإن بلدي يتولى حاليا رئاسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئاسة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. ويهدف عمل مالي بقيادة الرئيس ألفا عمر كوناري إلى تجميع الخبرات الوطنية في المنطقة دون الإقليمية لتحسين التكامل ليس في المجال الاقتصادي فحسب، ولكن أيضا فيما يتعلق بالأمن والهجرة والحماية البيئية والمستوطنات البشرية.

وإن التحدي هائل. والعبء جسيم، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية. ويمكن للمجتمع الدولي أن يبحث عن حلول لمشاكل الإسكان في الإطار العالمي للتنمية من خلال إجراءات محددة لمكافحة الفقر. والمسألة ليست مسألة حلول جاهزة، ولكنها مسألة مبادرات مشتركة، تحكمها معايير جديدة قائمة على التضامن والشراكة. وهذا نهج أصيل – وهو ليس واضحا للجميع، ولكنه مبشر. وإننا جميعا نواجه هذه المسائل المتعلقة بالبيئة والصحة والأمن والهجرة، لأن هذه قرية عالمية. ووجود مشكلة في جزء من العالم لا محالة يؤثر على البشرية بأجمعها. وفي هذه الحالة وفي حالات أخرى، لا يمكن لأحد أن ينجو بنفسه، بدون الآخرين. وإذا أريد أن يكون هناك حل، فيجب أن يكون حلا عالميا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل شري جاغموهان، وزير التنمية الحضرية وتخفيف الفقر بالهند.

السيد جاغموهان (الهند) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا، في البداية، أن أنقل التهانئ الحارة من حكومة وشعب الهند إلى جميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة. وإن الهند وسكانها البالغ عددهم بليون نسمة ملتزمون التزاما قويا بميثاق الأمم المتحدة وجدول أعمال الموئل. وسأتطرق فقط للمسائل الرئيسية، حيث أن بياني المفصل يجري تعميمه.

إن الهند، منذ بداية ميلاد الجمهورية تماما، قد أدركت أن مشكلة المأوى هي مشكلة العصر. وقال أول

رئيس وزراء للهند، باناديت جواهر لال نهرو، ''إن كانت رفاهية الإنسان هي غايتنا، فإنها مرتبطة بالمسكن''.

وتعتقد الهند أيضا أن عالم القرن الحادي والعشرين سيكون عالما حضريا، وأن رفاهيتنا تعتمد على الطريقة التي تعالج بها مشاكل السياسة الحضرية، والفقر الحضري، والتلوث الحضري، والإنتاجية الحضرية، والنواقص الحضرية، والتخطيط الحضري والحكم الحضري.

ومن وقت لآخر، ما فتئت حكومة الهند تتخذ تدابير مختلفة من أجل توفير المأوى للجميع. ففي عام ١٩٩٨، اعتمدنا سياسة شاملة للإسكان والموئل، وذلك تمشيا مع الأحكام الواردة في جدول أعمال الموئل.

ويسعد الهند أن لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية قد أطلقت حملتها العالمية من أجل الحيازة الآمنة من بومباي. وفي هذا السياق، أوصي الجمعية بالنظر في برنامج ناريلا لإعادة التأهيل في نيودلهي. وتتطلع الهند أيضا إلى انطلاق الحملة العالمية للإدارة الحضرية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ من نيودلهي.

إن التعديلين الثالث والسبعين والرابع والسبعين لدستورنا، والمتعلقين بتحقيق اللامركزية الديمقراطية، اجتذبا اهتماما دوليا بالفعل. وتم تعزيز مكاسب هذين التعديلين. إذ يخصص الآن ٣٣ في المائة من المقاعد في جميع المجالس المحلية، في المناطق الريفية والحضرية على السواء، للنساء. كما أن ثلث رؤساء البلديات ورؤساء المجالس المحلية المنتخبة هم الآن من النساء.

إن المبادرات الدولية العديدة المتخذة حتى الآن إنما تعبر عن قلقنا إزاء المشاكل المتعددة الجوانب التي تواجهها المستوطنات البشرية، وعن التزامنا بحلها. فهل سنكتفي بالإعراب عن قلقنا، وإعلان التزامنا واتخاذ بضعة تدابير هنا وهناك؟ أما آن لنا أن نتعمق قليلا للنظر في العوامل والقوى التي تكتسب أهمية أساسية ولها عميق الأثر في مصائرنا ومستقبلنا؟

واليوم، ونحن نجتمع بعد مرور ٢٩ سنة على مؤتمر ستكهولم، و ٢٥ سنة على مؤتمر فانكوفر، وزهاء عشر سنوات على مؤتمر ريو، وخمس سنوات على مؤتمر اسطنبول، ألا يجدر بنا أن نسأل أنفسنا إلى أي حد تغير واقع الحياة لمعظم السكان الذين يعيشون في البلدان النامية؟ أليس من الصحيح أن أعدادا متزايدة منهم بغير مأوى الآن، وأنهم يسكنون الأزقة العفنة، ويشربون الماء الملوث، ويستنشقون الهواء السام، والمتعطلين عن العمل أو أرباب البطالة المقنعة، والمتعرضين للآفات الجديدة، مثل الإيدز؟ ألا يجدر بنا أن ننظر في المغزى العميق لما حدث خلال كل هذه السنين، بينما نعتمد القرار تلو الآخر، ونحتفل بـ ''الأيام'' و ''العقود''، فقد ظهرت مجموعة صغيرة من الدول التي تتمتع بالازدهار والتقدم التكنولوجي، فهي وإن كانت قليلة السكان أنها مفرطة في الاستهلاك؛ ويقابل هذه المجموعة على الطرف الآخر مجموعة أكبر عددا من الدول الفقيرة، المتخلفة تكنولوجيا والمزدحمة بالسكان، ويعيش عدد كبير من سكانها في ظل ظروف لا تليق بالبشر. ومن الواضح أن الصورة الكلية تبرز التفاوتات التي ازدادت عمقا عن ذي قبل. لقد أضحى الإنصاف العالمي مطلبا أساسيا من أجل إزالة البيئات التي تسبب الوهن. لقد تعهدت البلدان المانحة في السبعينيات بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لصالح أشقائها الأقل حظا وما زالت تكافح من أجل تلبية الثلث من هذا التعهد فحسب.

وتعلق الهند أهمية كبيرة على إجراء استعراض شامل للالتزامات المقطوعة في اسطنبول. فمن الواضح أن تقدما كبيرا قد أحرز، إلا أن ثمة طائفة كبيرة من الثغرات والعراقيل تبدو جلية. وتتمثل الحاجة الآن في تحديد هذه الالتزامات وتقويتها من خلال تدابير عملية بغية تنفيذها فعليا. ولتحقيق

ذلك، نود أن نرى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وقد ازدادت قوته بوصفه أداة التعاون الدولي في كل المسائل المتعلقة بالموئل.

فلنتعلم من الماضي؛ ولنكن أكثر واقعية فيما يتعلق بالحاضر؛ ولنتحلى بقدر أكبر من الحكمة العملية والاهتمام الإنساني الأعمق في التخطيط للمستقبل وإعداد العدة له. إن ما قاله برتراند راسل منذ سنوات مضت ينطبق على حالنا اليوم، إذ قال:

”إننا في خضم سباق بين براعة الإنسان من حيث الوسيلة وحماقته من حيث الغاية. فإذا لم تزد حكمة الإنسان ومعرفته، فإن ازدياد المعرفة وحده سيزيد من الأسى“.

لقد حان الوقت لكي نتعهد بالتزامات جديدة، ليس في شكل إعلانات فحسب، بل وفي شكل ترتيبات تفضي بهذه الإعلانات إلى نتائج ملموسة على المستوى الواقعي وتساعد في إيجاد موائل صحية ولائقة ومتناسقة في جميع أنحاء العالم. واليوم، قد يكون الوقت مناسبا؛ أما غدا، فربما يكون الوقت قد فات.

الرئيس (تكلم بالعربية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد إبراهيم سليمان، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات الحضرية في مصر.

السيد إبراهيم سليمان (مصر) (تكلم بالعربية): في البداية، أتوجه بالشكر والتهنئة لكم، سيدي الرئيس، على جهودكم في تنظيم ورعاية هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

كما أود أن أؤكد على أهمية هذه الدورة بصفة خاصة لما تشمله من موضوعات هامة تمس حياة البشر وباعتبارها المراجعة والتقييم الشامل لجهودنا جميعا فيما تم تنفيذه من نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المنعقد في اسطنبول عام ١٩٩٦، حتى الآن، وذلك في عصر بدأت فيه العولمة تأخذ طريقها بشدة لتجعل من العالم كله قرية واحدة.

وفي هذا الصدد أود أن أؤكد التزام جمهورية مصر العربية بتنفيذ جدول أعمال الموئل.

كما أود أن أشير إلى جهود جمهورية مصر العربية في تنفيذ جدول أعمال الموئل منذ عام ١٩٩٦ على النحو التالي:

أولا، في مجال المأوى، قامت الدولة بتعزيز الحق في السكن بتوفير المسكن الملائم للجميع خاصة محدودي الدخل، حيث تم تنفيذ ٤٤٧ ألف وحدة سكنية باستثمارات قدرها حوالي ٣,٧٦ مليار دولار، حيث يتولى القطاع الحكومي تنفيذ ٢٠ في المائة من خطة الإسكان ويتولى القطاع الخاص تنفيذ ٨٠ في المائة من الخطة، ويتضمن ذلك مشروعين رائدين كاستراتيجية لمشروعات الإسكان النموذجي المتكامل هما مشروع مبارك القومي لإسكان الشباب ومشروع إسكان المستقبل الذي ترعاه السيدة سوزان مبارك في مصر وهو مشروع تكافلي بين القادرين وغير القادرين وبإجمالي ١٤٠ ألف وحدة سكنية للمشروعين. والجدير بالذكر أن مشروع إسكان المستقبل قد فاز بالجائزة الأولى لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لعام ٢٠٠٠.

كما يتم تعزيز ضمان الحيازة حيث قامت الدولة بتطوير ٢٥٤ منطقة عشوائية ويجري تطوير ٤١٨ منطقة أخرى باستثمارات قدرها حوالي نصف مليار دولار وإمدادها بالمرافق الأساسية لها وتقنين أوضاعها حيث تقوم الدولة بتنفيذ مشروع رائد كاستراتيجية لتطوير العشوائيات وهو مشروع منشأة ناصر بالقاهرة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كافاندو (بوركينا فاسو).

ولتوفير الفرص المتساوية للحصول على الأرض تم إنشاء مجتمعات ومدن جديدة في المناطق الصحراوية بلغت مساحتها ٣٥٠ كيلو متر مربع. ولتعزيز الفرص المتساوية في الحصول على الائتمانات تم توفير قروض ميسرة قدرها ٧٥٠ مليون دولار لدعم الإسكان.

ولتدعيم الحصول على الخدمات الأساسية ارتفعت نسبة الأسر التي حصلت على خدمات المياه بنسبة ٨٢ في المائة، كما وصلت نسبة تغطية خدمة الصرف الصحي إلى حوالي ٧٥ في المائة، وبلغ نسبة عدد الأسر التي تتمتع بتوصيل الكهرباء إلى حوالي ٩٥ في المائة، كما يجري إعادة هيكلة قطاع المياه والصرف الصحي لأداء أفضل.

كما يجري تطوير التشريعات التي تنظم البناء والعمران.

ثانيا، في مجال التنمية الاجتماعية والحد من الفقر، تبنت الحكومة والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية المشروع القومي لمكافحة الفقر وتعزيز الاندماج الاجتماعي ودعم الفئات الفقيرة، حيث يجري تعديل معاش الضمان الاجتماعي وزيادة نشاط الصندوق الاجتماعي للتنمية وتنفيذ البرنامج القومي للتنمية الريفية ودعم مساهمة البنك الاجتماعي في مصر، كما عقد المؤتمر القومي للتنمية الاجتماعية وتم إنشاء المجلس القومي للمرأة برئاسة السيدة الأولى حرم رئيس الجمهورية لترسيخ المساواة بين الجنسين في تنمية المستوطنات البشرية، كما تتولى المرأة المصرية العديد من المراكز القيادية.

وقد انخفضت نسبة وفيات الأطفال الأقل من ٥ سنوات، كما انخفضت معدلات البطالة ونسبة الأمية ومعدلات الجريمة.

ثالثا، في مجال إدارة البيئة، يتم تقليل التلوث الحضري عن طريق إدخال البعد البيئي في سياسات التنمية والخطط والبرامج القومية وتتخذ الإجراءات اللازمة لمنع الكوارث ومواجهة أثارها عند حدوثها، كما يجري استخدام الطاقة غير الملوثة والحد من عوادم وسائل النقل وحل مشاكل المرور وتأمين سلامته.

رابعا، في مجال التنمية الاقتصادية، في إطار دعم المستوطنات البشرية، نما الناتج المحلي بحوالي ٤ في المائة، وبلغ ٥ في المائة خلال السنة الأخيرة، كما انخفض عجز الموازنة إلى أقل من ٣,٥ في المائة، وهبط معدل التضخم إلى ٢,٧ في المائة، كما تم توفير ٥٢٠ ألف فرصة عمل في السنة الأخيرة، مع إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة الإيجابية في التنمية.

خامسا، في مجال الإدارة المحلية، من أجل دعم اللامركزية وتقوية السلطات المحلية فقد تم إنشاء مراكز إقليمية للتخطيط العمراني في ستة أقاليم من السبعة التي تتألف منها الجمهورية، كما تم إنشاء سبع هيئات إقليمية اقتصادية لمياه الشرب والصرف الصحي، وكذا تعزيز بناء القدرات حيث زادت مراكز التدريب المهني بالمحافظات بنحو ٣٢٤ مركزا، إضافة إلى تطوير برامج رفع الكفاءات وبناء القدرات للقيادات المحلية وبرامج المرأة للتنمية وضبط النمو العمراني.

سادسا، في مجال التعاون الدولي، في هذا المجال من المهم أن نشير إلى إعلان المدن والمستوطنات البشرية المقرر صدوره عن الدورة الخاصة، وأهمية أن يتضمن إجراءات عملية لدفع تنفيذ الأجندة مع ضرورة توفير موارد مالية إضافية ومساعدات فنية وتكنولوجية لتمكين الدول النامية من إحراز مزيد من التقدم في تحسين المستوطنات البشرية في الريف والحضر.

وتتمثل أبرز محاور التعاون الدولي المطلوبة من وجهة النظر المصرية فيما يلي

أولا، التزامات الدول الخاصة بزيادة المساهمات المالية للمأوى المناسب وبرامج تطوير المستوطنات البشرية والتنسيق الكافي للمساعدات الدولية.

ثانيا، دعم وزيادة المساعدات الدولية للأبحاث والنشر للنتائج.

ثالثا، تعزيز المساعدات الدولية في مجال ضمان الحيازة.

رابعا، تشجيع المزيد من الأنشطة والمشروعات المشتركة بين الدول ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

واتصالا بدور مصر لتفعيل الأنشطة الإقليمية والدولية تم عقد المؤتمر العربي للإدارة الحضرية وضمان الحيازة بالتعاون بين جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومعهد الإنماء العربي وذلك في إطار سلسلة المؤتمرات وحلقات النقاش وورش العمل التي تنظمها مصر في مجالات المستوطنات البشرية المختلفة.

نشعر في مصر بالقلق البالغ إزاء ما يواجهه الشعب الفلسطيني الشقيق من تهديدات واعتداءات عسكرية إسرائيلية استهدفت، خلال الأشهر الثمانية الماضية، تجمعاته السكنية المدنية بالقصف الجوي والمدفعي بلغ مداه في استخدام القوات العسكرية الإسرائيلية لطائرات الـ F-16، للنيل من أهدافها.

وبغض النظر عن التعقيدات السياسية العديدة للأوضاع الحالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن حقيقة قانونية واحدة ذات صلة بموضوع المؤتمر تبقى ماثلة في أذهاننا وفي ذهن المجتمع الدولي، وهي حقيقة عدم شرعية قيام السلطة القائمة بالاحتلال بنقل سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها، كما نصت على ذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وأكدت ذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة مرات ومرات انطباقها على كافة الأراضي العربية والفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

ونحن نطالب المجتمع الدولي بممارسة كافة الضغوط الممكنة على إسرائيل لحملها على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، بما يترتب عليه من مصادرة للأراضي وإعاقة لحرية حركة الفلسطينيين بل وتهديد أمنهم وسلامتهم، يشكل بذرة للعنف واستفزازا واضحا للسكان أصحاب الأرض يستوجب وقفه بل وإزالته.

وأخيرا، فإننا نستكمل العمل معا لتنفيذ جدول أعمال الموئل والتزامنا بذلك في الإطار القانوني والسياسة العامة لكل دولة كما جاء بنص الأجندة. ونتمنى كامل التوفيق لكم جميعا لتحقيق الأهداف المطلوبة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ماركو أوريليو سانشيز، وزير الإسكان ورئيس بنك الإسكان في نيكاراغوا.

السيد سانشيز (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): أولا، اسمحوا لي أن أعرب عن أحر التهاني لكم ولكل الوفود المشاركة في هذا الاجتماع. وفي الوقت ذاته، أود الإعراب عن خالص التهنئة للرئيس على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين من أجل الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ نتيجة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية. إننا واثقون من أنه بخبرته

وقدرته الدبلوماسية ستكلل أعمال الدورة الاستثنائية بالنجاح.

إن حالة الإسكان للشعب النيكاراغوي بالغة الصعوبة، كماً وكيفاً على حد سواء، وهي أكبر مشكلة في المناطق الريفية بالبلاد. ومن أجل هذه المشكلة، أعلنت الحكومة التي يرأسها السيد أرنولدو أليمان لاكايو، رئيس جمهورية نيكاراغوا، أنه من الضروري وضع سياسة إسكان على نطاق أرجاء البلد كله.

إن إنشاء معهد الإسكان الحضري والريفي في حزيران/يونيه ١٩٩٨ هو انعكاس للحالة المشار إليها. وهذا المعهد، بوصفه كياناً غير مركزي تابعاً للدولة، مسؤول عن برامج تنمية الإسكان الحضري والريفي على الصعيد الوطني. ومهامه تشجيع وتيسير وتنويع تشييد المساكن بمشاركة القطاع الخاص، المحلي والأجنبي على حد سواء.

ولقد نفذ معهد الإسكان الحضري والريفي حتى الآن عدداً من البرامج. إذ يقدم برنامج إعانات تنمية الإسكان أشكالاً مختلفةً من المساعدة. وفي المناطق الحضرية في ماناغوا، تم اعتبار الإعانات الممنوحة والتي تصل إلى ٥٠ في المائة من المبلغ المدفوع مقدماً للمساكن، حسب مواصفاتها وقيمتها السوقية، من أمور المصلحة الاجتماعية. ولقد تم بناء هذه التطويرات الحضرية الجديدة بمبادرات خاصة.

علاوة على ذلك، تلقى أفقر المزارعين في المناطق الريفية إعانات لتحسين أحوالهم السكنية الأساسية. إذ يتم، على سبيل المثال، استبدال الأرضيات الطينية الحالية بأرضيات أسمنتية والأسقف المكونة من سعف النخيل بأسقف من الحديد الممـوج. وتقدم هذه الإعانات إلى المستفيدين عن طريق مكاتب رؤساء البلديات، المسؤولة عن المساعدة الفنية لتنفيذ عمل الخدمة الذاتية.

وتعضيدا لعمل المنظمات غير الحكومية التي تقدم الحلول لمشاكل الإسكان، يتم تزويد هذه المنظمات بالممتلكات والمواد والمساعدة الفنية.

وثانيا، تركز برامج المستوطنات البشرية – بعنصر اقتصادي أو بدونه – على معالجة مشاكل الإسكان لأفقر قطاعات سكان الريف والحضر، الذين، يفتقرون بسبب انخفاض دخولهم إلى إمكانية الحصول على مسكن لائق. وإضافة إلى ذلك، تقدم هذه البرامج حلا لعدد من سكان الريف الذي شردوا بسبب الكوارث الطبيعية من قبيل الأعاصير والزلازل. وأدى الحل الذي توصلنا إليه إلى إنشاء مستوطنات بشرية لا على أساس مجرد التخطيط فقط ولكنها استوحيت في سياق رؤية متكاملة. الأمر الذي من شأنه أن يضمن تحقيق التنمية والإنتاجية الاقتصادية في المجتمعات على حد سواء بغية الارتقاء بنوعية الحياة لسكانها.

لقد أشرفت عملية إعادة بناء حي في منطقة حضرية قديمة في ماناغوا، بدعم من الاتحاد الأوروبي، على الاكتمال. وتشمل هذه المنطقة الحضرية أماكن محددة للأعمال التجارية الصغيرة. وإضافة إلى ذلك، استكملنا المشاريع الأولى لدعم تطوير السياحة الإيكولوجية في منطقة Reserva Indio Maiz. وشيدت منازل يقوم أصحابها بتقديم أماكن الإقامة ووجبات الغذاء للسياح. والمستفيدون من هذه المشاريع هي الأسر التي تعمل حاليا في مجال صيد الأسماك على نطاق صغير.

وقريبا ستبدأ عملية تشييد أو مستوطنة ريفية تقوم على أساس الاعتماد على الذات بصورة مستدامة. وهذا المشروع الرائد، الذي تموله أسبانيا تمويلا جزئيا، يرمي إلى إعادة توطين ٢٥٠ أسرة من أسر الفلاحين في منطقة المحيط الهادئ التي تأثرت بصورة مباشرة بإعصار ميتش في عام ١٩٩٨. وستتلقى هذه الأسر ١ ٠٥٥ هكتارا من الأراضي

الزراعية الخصبة الممتازة، وسيقدم لكل منها مسكن وستعمل تلك الأسر في الزراعة الكثيفة باستخدام طرق تكنولوجية عصرية. وستتوفر لهذه المستوطنة البشرية مرافق مجتمعية، من قبيل المدارس والمراكز الصحية والكنائس. ويتطلب تنفيذ هذا المشروع وجود درجة عالية من التنسيق بين الوزارات. ولكن المشاركة المجتمعية لها أهمية بالغة لضمان نجاح المشروع. وستكون التنمية المجتمعية للسكان المستوطنين العنصر الرئيسي لنجاح إدارة وتشغيل المشروع.

وكل هذه البرامج مصممة بما يتفق مع التنمية المستدامة. ومن أجل هذا السبب، يقدم المعهد الحضري والريفي الملامح الرئيسية لمشروعه مسبقا لدراسته من ناحية الأخطار والآثار البيئية ويقوم بهذه الدراسة وزارة البيئة والموارد الطبيعية والمعهد النيكاراغوي للدراسات الأرضية.

ولقد اكتسبت خبرة كبيرة خلال السنوات الخمس الماضية، ويخطط برنامج الأرضية والسقف لإنشاء زهاء ٢٠ ٠٠٠ وحدة من وحدات الإسكان سنويا على مدى السنوات الخمس القادمة. وقدم المعهد الحضري والريفي مشروع نظامه الأساسي إلى رئاسة جمهورية نيكاراغوا أملا في أن تسرع الجمعية الوطنية بالنظر فيه. ويشمل مشروع النظام الأساسي إنشاء صندوق اجتماعي للإسكان، يخصص جميع موارده لبرامج تحقق مصالح الفئات الأكثر حرمانا من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية.

وتؤكد حكومة نيكاراغوا من جديد التزامها بمواصلة بذل كافة الجهود اللازمة من أجل تنفيذ أهداف مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تنفيذا تاما. وهنا، تطالب حكومتي جميع الوفود بأن تواصل العمل معا لتحقيق عالم أفضل بغية إتاحة المسكن الملائم لأجيال المستقبل في إطار تنمية متكاملة ومستدامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ليونور كوتينهو، وزيرة الدولة للإسكان في البرتغال.

السيدة كوتينهو (البرتغال): في البداية، أود أن أعرب عن تأييد البرتغال التام للبيان الذي أدلى به ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي.

وبعد ذلك أود أن أؤكد من جديد التزام الحكومة البرتغالية بالتنفيذ التام لخطة الموئل ومتابعة تنفيذها. ومنذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، الذي عقد في اسطنبول في عام ١٩٩٦، واجهنا تحديات كثيرة في تغلبنا عليها. ولكن الأسئلة الجديدة التي أثيرت تتطلب اتباع نهج ابتكارية إذا أردنا تنفيذ الالتزامين الرئيسيين لجدول أعمال الموئل وهما: توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية الحضرية المستدامة.

والبرتغال هي أحد البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي أخذ طابع التحضر يزداد فيها، وتركز سكانه في أطراف المدن الكبيرة والمتوسطة الحجم، مما أسفر عن تدهور الحالة العمرانية والبيئية في مراكز المدن القديمة.

وفيما يتعلق بالخبرة التي اكتسبها البرتغال في توفير المأوى الملائم للجميع، أود أن أشير إلى إنجاز من إنجازاتنا الرئيسية: وهو برنامجنا الوطني لإعادة الإسكان، الذي يشمل نهجا متعددة الأبعاد وتوفير الحيز المكاني العام الذي يعزز الإحساس بالعيش في المجتمع واحترام كل شيء ذي صلة بنوعية الحياة. ومن الجدير بالذكر أيضا برامجنا لإعادة تأهيل المناطق الحضرية، والتي صيغت بحيث تأخذ في الاعتبار أن تلك الأهداف لا يمكن تحقيقها بنجاح إلا من خلال نهج متكامل يشمل المجالات المعمارية والحضرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وكانت المناطق الحضرية الآخذة في الاضمحلال من بين اهتماماتنا الرئيسية. وهنا، اتخذت تدابير

لتكامل تلك المناطق في الإطار الحضري من خلال تحسين البيئة العمرانية، وإعادة تحديد المساكن، وترميم المباني وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات. وإضافة إلى هذه البرامج المتكاملة، نفذت تدابير مالية وضريبية شتى لتعزيز الإسكان وجعله في متناول مختلف فئات الدخل.

وفيما يتعلق بالهدف الثاني لخطة الموئل، وهو التنمية الحضرية المستدامة، التي أصبحت أولوية وطنية، سنت الحكومة البرتغالية، بعد سنتين من مؤتمر اسطنبول، قانونا لتخطيط الحيز المكاني والحضر. وهذه السياسة الشاملة للتحضر المتكامل ترمي إلى تحقيق شبكة حضرية متوازنة ومتعددة المراكز مع مراعاة احتياجات الحيز المكاني في المناطق الريفية، وإعادة تأهيل وتكامل الضواحي، وإعادة إنعاش مراكز المدن القديمة، وتوفير ما يلزم من خدمات وبنية أساسية، وإيلاء الاهتمام بالبيئة الحضرية ووضع سياسة التحضر المستدامة تأخذ في الاعتبار المحافظة على الموارد والنظم الإيكولوجية الوطنية وإدارتها. ونفذت هذه الأهداف من خلال برامج وتدابير شتى نفذ الكثير منها من خلال شراكة عامة – خاصة. وفي جميع هذه العمليات، ضمنت المشاركة العامة والبيئة بموجب القانون.

وجميع البرامج التي ذكرتها تشمل بعدا اجتماعيا يرمي إلى مكافحة الفقر وتعزيز الشمول الاجتماعي.

واختتم كلمتي بالإشارة إلى أن حكومتي تعزز عملية اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية، التي تعتبر أهم الكيانات الملائمة لتنفيذ خطة الموئل.

ونتطلع قدما إلى توصل هذه الدورة الاستثنائية إلى نتيجة ناجحة؛ وأؤكد للجمعية العامة بأن الحكومة البرتغالية ملتزمة تماما بمواصلة عملها لإنشاء مستوطنات بشرية مستدامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لصاحب السعادة السيد راؤول فلوريس غارسيا رادا، نائب وزير الدولة للسكان والتشييد في بيرو.

السيد راؤول فلوريس غارسيا رادا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يقدم شعب بيرو وحكومتها الانتقالية الجديدة تحياتهما للممثلين الوطنيين الموجودين هنا ويتطلعان إلى اختتام العملية التحضيرية التي يشرف عليها السفير غارسيا دوران، ممثل كولومبيا، التي ستتيح اعتماد النتائج والإعلان اللذين سيعرضان على الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية.

وقد اتخذت الحكومة الانتقالية الجديدة منذ فترة لا تتجاوز ستة شهور مجموعة من القرارات بشأن إعادة المؤسسات الديمقراطية إلى بلدنا، بهدف تهيئة الأوضاع للتغلب على عقد من الأزمات السياسية تميز بالمركزية والفساد الهيكلي. وتتميز بيرو بتنوعها الإحيائي، وتباين عناصرها، وبإمكانيات كبيرة في الموارد الطبيعية والتاريخية والبشرية. وإقليمها الهائل الاتساع، وهو الثالث من حيث الحجم في أمريكا الجنوبية، شديد الوعورة، به نظم إيكولوجية بالغة الهشاشة معرضة لظواهر موسمية. وقد تعاملت ثقافة الإنكا بشكل رائع مع هذا الإقليم في مستوطنات من قبيل ماشو بيشو. ويقيم ثلاثة أرباع سكان بيرو الحاليين البالغ تعدادهم ٢٦ مليون نسمة في المدن، وتضم ليما ثلث هؤلاء السكان، أي نحو ٨ ملايين نسمة. بيد أن نصف السكان مع الأسف فقراء و١٥ في المائة منهم في فقر مدقع. ورغم ذلك، فقد بنى هؤلاء السكان مساكن تعطي المجتمع الدولي، رغم تشييدها بطرق غير نظامية، نماذج للتضامن الاجتماعي جديرة بالملاحظة فيما يتعلق بالمبادرات المحلية.

وقد تعرضت الدولة لمشكلة الإسكان خلال العقد المنصرم عن طريق مؤسسات منفصلة ولكنها فعالة. وجرى التوسع بدرجة كبيرة في تغطية الخدمات العامة ويتمتع ٧٥ في المائة من مجموع السكان الآن بالحصول على مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء. علاوة على ذلك، تم أيضا منح مليون ونصف مليون عقد لملكية الأراضي، ٧٥ في المائة منها عبارة عن قطع أراض غير نظامية، دون اعتبار لجنس المالك. واتبعت بيرو هذه المبادرة المثيرة للاهتمام على مدى عدد من السنين. إضافة إلى ذلك، تم منح نصف مليون قرض تقريبا، قيمتها حوالي ٦٠٠ مليون دولار لبناء مساكن خاصة.

بيد أن قطاع الإسكان للأسف تعرض للتدمير وتأثرت التنمية الحضرية وإدارة الأراضي بشكل خطير عندما تم التخلي عن السياسات المتكاملة الواضحة المنسقة. وأصاب الحكومات المحلية الوهن الشديد من جراء التناقص في مواردها الاقتصادية وسلطاتها. علاوة على ذلك، ضاقت سبل وصول المجتمع المدني إلى عملية صنع القرار، وجرى التلاعب سياسيا بالمنظمات الشعبية. وخلاصة القول إن مشكلة الإسكان ساءت بالنسبة للقطاعات المنخفضة الدخل، مما يبرهن على أن هذا الطريق لم يكن مجديا في الأجل الطويل.

وعلى مدى الشهور الستة الماضية، بدأت حكومتنا الانتقالية خمس مبادرات كبرى. وتتمثل الأولى في إعادة البناء المؤسسي لقطاع الإسكان العام والتنمية الحضرية بجملة أمور منها إنشاء لجان لتنسيق الكفاح ضد الفقر، حتى يتسنى تقرير الاستثمار الاجتماعي على صعيد البلديات. وثانيا، يجري تعزيز الحكومات المحلية بعدة طرق منها إعادة سلطتها في إصدار عقود الملكية، وإدارة النقل العام، واتخاذ المبادرات لأغراض برامج الإسكان والترويج لجدول أعمال القرن ٢١. وثالثا، جارٍ تهيئة الأوضاع لاجتذاب الموارد من القطاع الخاص والتعاون الدولي. ورابعا، نعمل مع المنظمات الشعبية للمجتمع المدني على تصميم سياسات وبرامج ومشاريع الإسكان والتنمية الحضرية. وختاما، تقترح حكومتنا نماذج لإدارة الأراضي واستراتيجيات للإدماج الحضري، من قبيل برنامج الإدارة التشاركية المعروف باسم ''ميباريو''، من أجل تنمية مناطق سابقة الإعداد من المدن عن طريق إيجاد فرص العمل.

وتتفق تدابير السياسات المذكورة مع المبادئ الأساسية للموئل الثاني نظرا لتعزيزها مشاركة مختلف الهيئات العامة والخاصة على أوسع نطاق في تنفيذ برنامج العمل الوطني. ونرحب بتقرير المديرة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، الذي نتلقاه بالارتياح.

ونرى لذلك أن مشاكل الموئل في بيرو يمكن حلها على أساس مبادرة حكومية تيسيرية، تعزز الالتزام المدني والتضامن والمشاركة والتدريب والتفاني في الخدمة العامة وتعبئة الموارد المتاحة وكفاءة إدارتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للسيدة أمينة عبدي عدن، ممثلة جيبوتي.

السيدة عبدي عدن (جيبوتي) (تكلمت بالفرنسية): لي عظيم الشرف بأن أتكلم أمام هذه الجمعية باسم بلدي، جمهورية جيبوتي.

لقد أصبح دور المدن في دفع عملية التنمية معترفا به على صعيد كل من الاقتصادات الوطنية والعالمية في الأعوام الأخيرة، بالرغم من العوائق الرئيسية التي ما زالت قائمة. وقد أمكن أيضا قياس اعتمادها المتزايد على مناخ العولمة الاقتصادية، ومدى تعقيد التحديات الباقية، وما لتنمية المستوطنات البشرية بشكل مستدام من أهمية كبيرة لبلداننا.

وتدفع هذه الشواغل ذاتها منذ عدة سنين تفكير حكومة جيبوتي والأنشطة التي تضطلع بها. وأدى هذا العمل إلى تحديد أهداف وطنية على سبيل الأولوية ترمي أساسا إلى

تنمية جيبوتي بوصفها مدينة بحرية دولية، وإنشاء الهياكل الأساسية اللازمة لتشغيلها، وتصحيح التوازنات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف قطاعات النشاط والمناطق في البلد، والعمل على مكافحة الفقر في القطاعين الحضري والرعوي. وهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال الموئل، الذي اعتُمد في اسطنبول في عام ١٩٩٦، تتيح أمام بلادنا فرصة لتأمل التقدم المحرز، وتقييم أثر جهودنا المبذولة، واستخلاص الدروس منها، وصياغة توصيات جديدة للعمل.

ويقوم الاقتصاد في جمهورية جيبوتي، حيث يعيش أكثر من ٨٠ في المائة من السكان في المدن، بصفة أساسية على أنشطة الخدمات المركزة في مدينة جيبوتي العاصمة. وبالنظر إلى كثرة اقتران مفهوم المدينة الدولة ببلدنا، فإن للعامل الحضري أهمية خاصة في حالتنا.

وإدراكا من جمهورية جيبوتي لما ينطوي عليه تنفيذ جدول أعمال الموئل من منافع ولما تتسم به التنمية المستدامة من أهمية استراتيجية، ورغم أزمة الميزانية التي تعانيها في الوقت الراهن، فإنها تحاول دمج التزامات اسطنبول في جميع الأنشطة التي تضطلع بها. وقد أدرجت في هذا الصدد في أعقاب عقد مؤتمر الموئل الثاني معظم الإجراءات التي يدعو إليها هذا المؤتمر فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية ضمن خطة العمل الوطني بجيبوتي. بيد أنه، رغم الصعوبات التي واجهناها في تعبئة الموارد المالية على الصعيدين الوطني والدولي، لا بد من التسليم بأن تنفيذ تلك الالتزامات يقصر عن النتائج المنشودة.

وقد ركز بلدنا بصفة أساسية طيلة السنين الخمس الماضية على تطبيق جدول أعمال الموئل لتعبئة الجهود وتنسيقها في مجالات تنمية المستوطنات البشرية وإدارتها؛ وإشراك السلطات المحلية في إعداد آلية تشريعية للاضطلاع باللامركزية على نحو تدريجي؛ واستخدام الأدوات الحضرية التنفيذية على الصعيدين المحلي والوطني؛ وتحديد وتعبئة الموارد المالية الضرورية.

وفيما يتعلق بالتخطيط الحضري، يجري منذ عام ١٩٩٧الاضطلاع باستعراض للخطط النموذجية لمدن البلد الرئيسية. وتتجاوز هذه الأدوات الجديدة، التي تم إقرارها في عام ١٩٩٩ مجرد التخطيط المكاني لتتناول مجموعة كاملة من الجوانب الاقتصادية الاجتماعية والمتعلقة بالتنمية الحضرية.

وقد أقيمت في شهر أيار/مايو ٢٠٠١ حلقة عمل بشأن الموئل وإدارة المستوطنات البشرية، وذلك بهدف تحديد الحوار بين مديري الحيّز الحضري والمستفيدين منه. وبالنظر إلى الطابع المتعدد التخصصات إلى حد كبير الذي يتسم به هذا القطاع والاهتمام العام بتنسيق العمل في هذا الصدد، فقد سعى رئيس دولة جيبوتي، صاحب الفخامة السيد إسماعيل عمر غلة، إلى إشراك المستعملين وممثلي المجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين في حلقة العمل لكي يسهموا بشكل أفضل في تحديد الأنشطة الحكومية في هذا المجال.

وجرى حث المشاركين، ضمن نطاق المواطنة المسؤولة، على تناول أداء خدمة البلديات التي لم تلبّ بعد الاحتياجات الجماعية للدولة وأوجه القصور في هذه الخدمة. وشملت توصياتهم، في جملة أمور أخرى، إنشاء صناديق خاصة لتمويل البنية الأساسية والإسكان العام، وإعادة صياغة الآليات التنظيمية، وتحديد أساليب جديدة للتضامن بين المقيمين، وأخيراً، استحداث أدوات تنفيذية فعّالة تتصدى لاحتياجات الجميع.

وتحقيقا للهدف المتمثل في توفير الإسكان الملائم للجميع ضمن سياق المشاريع التي تدعمها الحكومة وشركاؤها، جرى التأكيد على توفير قطع أرض مجهزة بالمرافق للفئات المحدودة الدخل؛ وبناء مساكن منخفضة

التكلفة في إطار ترتيبات للاستئجار تمهيدا للشراء؛ وإقامة أقسام فرعية للحالات الطارئة تتضمن قطع أرض مزودة بخدمات مرافق مؤقتة. ويلي هذا التدبير الأخير الحاجة الماسة إلى الحد من الارتباطات غير المشروعة بالبنى التحتية والمعدات الحضرية الأساسية. وترمي جميع هذه التدابير بصفة رئيسية إلى زيادة أمن الحيازة لدى المتلقين، وسوف تتيح لهم استلام عقود حيازة دائمة بعد سداد الرسوم اللازمة لتغطية تكاليف المعدات.

وفي الوقت الذي تشهد فيه جيبوتي أحداثا جسام، من قبيل توقيع اتفاقات السلام بشأن إعادة الوفاق الوطني وإقامة إطار قانوني للامركزية، من الواضح أن الوثيقة المتعلقة باستراتيجية التخفيض من حدة الفقر الجاري إعدادها حاليا يجب أن تشمل فيما تشمله من الإجراءات التي يتعين الاضطلاع بها على سبيل الأولوية مسألة الموئل.

ومن الأولويات بالنسبة لبلدنا احترام الالتزامات المتعهد بها في اسطنبول وتنفيذ جدول أعمال الموئل. فالمخاطر كبيرة، وبالنظر إلى نمو السكان الحضريين ومحدودية الموارد الوطنية، يجب علينا أن نتجاوب مع هذا الواقع بإصدار سياسات خاصة بالمعدات والإسكان تراعي فيها الجوانب الكمية والنوعية على حد سواء وترمي إلى تحقيق الاستفادة المثلى والعادلة من الموارد المتاحة. فعلى ذلك تتوقف تنمية بلدنا بشكل متسق ومستدام.

وأرجو للجمعية كل نجاح في أعمالها.

تولى نائب الرئيس، السيد دانغ ريواكا (غابون)، رئاسة الجلسة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد ستيوارت ليزلي، رئيس وفد بليز.

السيد ليزلي (بليز) (تكلم بالانكليزية): قطعنا على أنفسنا في اسطنبول التزاما بكفالة المأوى الملائم للجميع والدأب على أن نجعل المستوطنات البشرية آمنة، صحية، لائقة بالمعيشة، متّسمة بالإنصاف، منتجة، مستدامة. ونجتمع الآن لتقييم أدائنا وتجديد التزامنا بهذه الأهداف الهامة والبحث على نُهُج جديدة لتوفير مستوى أفضل لمعيشة شعبنا. وفي حين أن هذه مناسبة لإعادة النظر في منجزاتنا منذ اسطنبول، يجب علينا أن نعي أيضاً الولاية التي أسندها إلينا رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر قمة الألفية، على النحو الوارد في إعلان الألفية، وعلى وجه التحديد:

> ”لن ندخر أي جهد في سبيل تخليص بني الإنسان، الرجال والنساء والأطفال، من ظروف الفقر المدقع المهينة واللاإنسانية التي يعيش فيها حاليا أكثر من بليون شخص“. (الفقرة ١١)

فمن شأن هذه الأفكار أن تساعدنا على تركيز جهودنا في هذه الدورة الاستثنائية على توفير المأوى المناسب للجميع، وعلى المستوطنات البشرية المستدامة والتنمية المستدامة في عالم آخذ في التحضر.

ونواجه الآن منذ سنوات واقع العولمة الاقتصادية، يراود بعضنا إزاءه أمل شديد ويساور بعضنا الآخر قلق لا يقل عنه. ومع أنه قد توجد تفسيرات للعولمة بعدد الدول الممثلة هنا اليوم، ثمة تفاهم شائع على أن العولمة المجدية المستدامة يجب أن تشمل جميع الناس. وحين يتجاهل أصحاب الأدوار الرئيسية في العولمة تلك الرسالة، يعاني الناس ويحرم البلايين من سبل الحصول على مياه الشرب المناسبة، والرعاية الصحية الكافية، والتعليم الأساسي، والمأوى اللائق، ويتعرضون بالتالي للأمراض الفتاكة.

ومع ذلك لا ينبغي للقلق الذي يساورنا، رغم مشروعيته، أن يعمينا عن الفوائد التي يمكن أن نجنيها من العولمة. إذ يمكن أن يصبح من الجوانب الإيجابية للعولمة ازدياد سبل الحصول على الإمدادات الغذائية، والإسكان الفعال

التكلفة لذوي الدخل المنخفض والمتوسط، والإدارة الأفضل للإيكولوجية العالمية. ولكن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الدخول في شراكة. ويجب علينا لذلك أن نتكاتف على جعل هذه الإنجازات المحتملة بمثابة اللبنات التي يتم بها بناء عولمة عادلة ومستدامة، تنقل من يعيشون في فقر مدقع إلى تنمية أكثر استدامة، وتجعل وضع المهمشين منا أكثر أمنا ضمن نطاق الاقتصاد العالمي. وإذا كان لنا معشر الحكام أن نساعد فقراءنا، فيجب أن نوفر مناخا يتمتع فيه بسبل الوصول إلى التعليم الجيد والتكنولوجيا والائتمان من هم في أمس الحاجة إليها، بحيث يشعرون أنهم مسهمون في النمو الاقتصادي للدولة.

ولزيادة تمكين مواطنينا يجب أن نعي التغيرات المستمرة التي تطرأ على مجتمعاتنا. فاليوم تبتعد أعداد كبيرة من الناس عن المدن الصغيرة والقرى بحثا عن حياة أفضل في المراكز الحضرية. وقد شهدنا في بليز على مدى الأعوام الـ ٣٠ الأخيرة نمواً نسبته ٦٢ في المائة في عدد سكان الحضر. وهذا الازدحام في مدننا يوجد تحديات جديدة أمام الحكومات المحلية التي اشتدت عليها الأعباء بالفعل. إذ تتزايد إصابة الهياكل الأساسية التي أصابها الهرم وزاد الضغط عليها بالقصور؛ والمدارس الحضرية مكتظة؛ والجريمة الحضرية المتزايدة تمزق الأحياء التي كانت تنعم بالسلام، وتكدس المرور يسد شوارعنا، ويتسبب في أشكال جديدة من الغضب وعدم التسامح. فصارت الأحياء التي كانت ذات يوم هادئة يشعر الناس فيها بالأمان أماكن حافلة بالضوضاء، ينفق فيها المقيمون مواردهم الثمينة على حماية أطفالهم وتأمين ممتلكاتهم القيِّمة. وأصبح الناس الآن في الأماكن التي كانت تنعم بروح المجتمع يمارسون المثل القديم بصم آذانهم وإغماض عيونهم وسد أفواههم تجنُّبا للأذى.

يجب علينا أن نعمل على علاج تلك الحالة بتحسين هياكلنا الأساسية وإدارة مساحاتنا الخالية بشكل أفضل واعتماد برامج للنهوض بنوعية الحياة في مجتمعاتنا الحضرية والريفية. وللحكومات المحلية أهمية حاسمة بالنسبة لهذا المسعى ويلزم أن تتمتع بالاستقلال الذاتي في حكم مجتمعاتها. لأن أسرنا تنمو وتزدهر في تلك المجتمعات المحلية والأحياء. وتلك هي الأماكن التي تشارك فيها في حياة الأمة، ومنها تحصل على دعم مؤسساتنا. وانخراطها في حياة المجتمعات المحلية يأتي بمشاركة مجدية ويوفر مزيداً من الشفافية، مما يجعل أعمال الحكومة خاضعة لمساءلة الشعب.

وفي بلد تتجاوز فيه نسبة الفقراء ٣٠ في المائة من سكانه، غالبيتهم من النساء، لا بد من إيلاء الاهتمام لتخفيض حدة الفقر من منظور متعدد القطاعات. وتسلم بليز بضرورة الاستثمار في مواردها البشرية، مستفيدة في ذلك بالأصول المتاحة لنا، مما يوفر للشعب، ولا سيما الفقراء، قدرة إنتاجية. وقد أعرب رئيس وزراء بليز في البيان الذي أدلى به أمام الجلسة الأولى للبرلمان في عام ١٩٩٨ عن التزام حكومته برفع مستوى معيشة الرجل والمرأة في بليز. وجاء فيما قاله ما يلي:

”ويتمثل حجر الزاوية لاستراتيجيتنا في اقتصاديات النمو التي نأخذ بها، والتي سوف تجتذب الكثير من الاستثمارات الجديدة وتخلق الآلاف من فرص العمل الجديدة المتسمة بشروط وأجور عادلة للعمال. وسوف يستتبع هذا برنامجاً وطنياً هائلاً للإسكان، وخطة لتنمية الهياكل الأساسية، ومشاريع جديدة في ميادين الزراعة والسياحة والصناعة“.

وبالإضافة إلى ذلك، دعا أبناء بليز إلى التصدي بشكل جدي لاحتياجات الفقراء. وقد اضطلعت حكومة بليز تنفيذاً لهذا الوعد باستراتيجية وطنية مدتها خمس سنوات لاستئصال الفقر وخطة عمل تعالج التخفيف من وطأة الفقر وخفضه ومن ثم إزالته في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

وتسعى هذه الخطة لتحقيق النمو مع الإنصاف في المناطق الريفية والحضرية على السواء. وهي تقوم أساساً على خفض الضرائب وإيجاد فرص العمل التي تحسّن قدرة البلد على الإنتاج وترفع من مستوى المعيشة، وتعزز الإنتاجية، وتتيح سبل الحصول على الائتمان واكتساب المهارات وتحسينها. وشملت الإجراءات الفورية التي اتخذت لتحقيق هذه الأهداف إلغاء ضريبة الدخل الشخصي لكل من يقل دخله عن ١٠ ٠٠٠ دولار في السنة، وإنشاء مصارف لصغار الزراع والأعمال التجارية، وزيادة التمويل لصندوق الاستثمار الاجتماعي، الذي يركز على تمويل البرامج المتعلقة بالمرأة، واستحداث خطة للتأمين الصحي على الصعيد الوطني، وإنفاذ التشريعات لتمكين المجالس القروية من إدارة الشؤون الخاصة بها دون تدخل سياسي، وخطة للإسكان ترمي إلى بناء ١٠ ٠٠٠ بيت جديد بحلول عام ٢٠٠٣.

ويشعر سكان بليز، ومعهم القطاع الخاص، وأوساط المنظمات غير الحكومية، والحكومات المحلية بالثقة إزاء التنمية الاقتصادية في بليز، وذلك على الرغم من النكسات الناجمة عن إعصاري ميتش في عام ١٩٩٨ وكيث في عام ٢٠٠٠، اللذين كبّدا معاً أهل بليز أضراراً تتجاوز قيمتها ٣٠٠ مليون دولار.

وندرك أن هذه الإنجازات محدودة رغم جدارتها بالتنويه. وتسلم بليز، شأنها شأن بقية العالم النامي، بأهمية المشاركة في المسؤولية. ولهذا السبب نناشد شركاءنا المتقدمين نماً من جديد أن يعترفوا بأوجه الضعف التي نعاني منها ويساعدوا على تطوير قدراتنا على التحديث بتوفير التكنولوجيات والمساعدة في حماية بيئتنا وإدارة مواردنا. ويجب على وكالات التمويل الدولية أن تعين البلدان النامية على منع نشوب الأزمات في المستقبل وأن تعمل على توفير الموارد اللازمة لمساعدتنا على الانتقال من هوامش التنمية الاقتصادية إلى تحقيق مزيد من الرخاء.

وتشكل هذه المناسبة تحدياً أمامنا لكي نقوم بالمزيد. ولا يسعنا أن نغادر هذا المكان دون الإقرار بأهمية اتخاذ إجراءات عاجلة. فلا بد من إتاحة فرصة الحياة الكريمة للمشردين الذين يتجاوز عددهم ١٠٠ مليون من البشر وللكثيرين ممن يعانون المجاعة. ومن مسؤوليتنا الجماعية بقدر ما هو مسؤولية كل حكومة من حكوماتنا على حدة أن نكفل القيام بمزيد من العمل وأن نقوم الآن فعلاً بالمزيد.

وإدراكاً من بليز لهذه الأهمية الملحة وبروح متسمة بالهمّة، فهي تؤكد من جديد التزامها إزاء جدول أعمال الموئل وتحث جميع الأعضاء في أسرتنا الإنسانية على مواصلة العمل من أجل التوصل إلى عالم يتصف حقاً بالعدالة، ويتساوى فيه الجميع في التمتع بسبل الحصول على المأوى الملائم، في مستوطنات مأمونة وصحية، كما يتمتعون بالحقوق الأساسية الأخرى التي نتطلع جميعاً إليها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لصاحب السعادة السيد جورج لينخ، المدير العام للتعاون الإنمائي بوزارة الخارجية ورئيس وفد النمسا.

السيد لينخ (النمسا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أؤكد في البداية تأييد النمسا الكامل للبيان الذي أدلى به الوفد السويدي نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وقد اجتمعنا منذ خمس سنوات في اسطنبول لنناقش التحديات التي تمثلها المستوطنات البشرية ونقرّ الأهداف العالمية المتمثلة في كفالة المأوى الملائم للجميع وجعل المستوطنات البشرية أكثر أماناً وأوفر صحة، فضلاً عن جعلها أصلح للمعيشة وأكثر إنصافاً واستدامة وإنتاجية. وسيتعين أن يقدم استعراض اليوم أيضاً ردوداً على التحديات

الناشئة عن الاتجاهات السائدة مؤخراً في مجال التحضر والمستوطنات البشرية. ويدفعنا هذا إلى عدد من الخواطر.

فالتحضر موجود وسيظل قائماً. والأرقام لا تحتمل التأويل، وكلنا نعرفها. كذلك، وعلينا أن ندرج هذا في قائمة المهام التي نقوم بها، لا ينبغي النظر إلى التحضر بعد الآن بوصفه تطوراً سلبياً ينبغي إبطاؤه أو وقفه أو بوصف أن ذلك ممكن بتحسين التنمية الريفية. بل على العكس من ذلك، يمكن أن يكون للتحضر آثار نافعة على البيئة، وتمكين الفقراء، والتنمية السكانية، والنهوض بالمرأة، والتنمية المستدامة، وفوق كل شيء على مكافحة الفقر. وندرك اليوم أنه يتعين أن تكمل المناطق الريفية والحضرية كل منها الأخرى.

ويمثل القضاء على الفقر أول هدف على قائمة الأهداف الدولية للتنمية، على النحو الذي يجسده إعلان الألفية مؤخرا، والمدن آلات ضخمة للنمو وإدرار الدخل.

ولعلنا نسأل ''ما هي المشكلة إذن؟'' الأمر ببساطة شديدة هو أن التحضر يُبرز بشكل صارخ أفضل العوالم الممكنة جميعاً وأسوأها. فليس الفارق بين الأغنياء والفقراء في أي مكان آخر أكبر أو أشد إثارة للانتباه أو إنذاراً بخطر الانفجار مما هو في المدن. ويضخم نمو المدن آثار العولمة التي نستطيع ملاحظتها في الوقت الراهن، أي زيادة الهوة بين المناطق والبلدان غنيها وفقيرها وبين الأغنياء والفقراء في هذه البلدان. وتأتي مزايا العولمة التي لا يمكن إنكارها إلى المدن أولاً، ولكن ضغطها يزداد بشكل أكبر على الفقراء، من حيث ارتفاع الأسعار وندرة الأراضي وتناقص الخير العام. وهنا يكمن التحدي الذي يواجه أعمالنا في المستقبل.

واسمحوا لي بأن أنتقي مثالاً على ذلك، وهو مجال المياه الذي نشط التعاون الإنمائي النمساوي فيه بصفة خاصة. فما زال أكثر من بليون من الناس في بداية الألفية الجديدة غير متمتعين بسبل الحصول على المياه النقية، و ٣ بلايين من البشر يعيشون محرومين من مرافق الصرف الصحي، في حين أن من التوصيات الأساسية لإعلان الألفية، في الفقرة ١٩ منه، ''أن تخفض إلى النصف نسبة السكان الذين لا يستطيعون الحصول على المياه المأمونة الصالحة للشرب أو دفع ثمنها''.

وتعمل الإدارة الحديثة للمياه بتطبيق مبدأ الاحتياط على حلول تبدأ من المستوى الأصغر. وبدلاً من البحث عن حلول تقنية كثيراً ما تقوم على ''نهج إصلاح الأعطاب''، تقوم الإدارة المستدامة الطويلة الأمد للمياه على الصعيد الإقليمي بتحسين مستوى معيشة السكان والحفاظ على موارد المياه المستدامة للأجيال القادمة.

ومن الأمثلة الأخرى على الأنشطة النمساوية في مجال المستوطنات البشرية مركز أفضل الممارسات لأوروبا الوسطى والشرقية، الذي أنشأته مدينة فيينا بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام ١٩٩٩. ويعمل هذا المركز الذي يعنى بأفضل الممارسات بمثابة ملتقى للمعارف والخبرات والدراية الفنية في هذه المنطقة، يقوم بجمع أفضل الممارسات وتوزيعها. كما يعمل أيضاً بمثابة مرصد حضري لمراقبة برامج مدينة فيينا وتنفيذ البرامج القائمة على أفضل الممارسات.

ولم يتمثل التحدي الحقيقي في كل هذه الخبرات في التكنولوجيا، أو فيها وحدها بالتأكيد، ، بل كان هذا التحدي يتمثل بدرجة أكبر في قبول جميع الأشخاص المعنيين، ولا سيما الفقراء، لأي حل من الحلول. وهذا هو السبب في أن أي خطة للخصخصة مفرطة في التبسيط لا يمكن أن تنجح. ولهذا السبب فإن المشاركة الحقيقية، والشراكة الفعالة، والإدارة الرشيدة من جانب السلطات

المحلية هي من الأهمية بمكان. وهنا نحتاج إلى الزمن، ولعله أكثر الموارد جميعاً قيمة.

ويتولى تنفيذ جدول أعمال الموئل وجدول أعمال القرن ٢١ في النمسا الحكومة الاتحادية والمقاطعات التسع والسلطات المحلية، التي تمثل ما يزيد مجموعه عن ٢٠٠٠ من البلديات. ويهيئ انتشار المسؤوليات على هذا الوجه ظروفاً مواتية لاستقلال السلطات المحلية، فضلاً عن اتباع استراتيجيات للمشاركة الشعبية بدءاً من القاعدة إلى القمة.

وأختتم كلمتي بالقول بأن مسائل التحضر والموئل لا بد من أن تصبح جزءا لا يتجزأ من جدول أعمالنا للتنمية وأن تصبح التنمية بالمشاركة في أوسع معانيها جزءا لا يتجزأ من النهج الذي نتبعه لحل مشاكل التحضر. ويتعين خوض المعركة ضد الفقر في كل مكان، في المدن كما في الريف، وإذا لم نحقق النصر في المدن، فلن نحققه على الإطلاق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جون هودجس، رئيس وفد المملكة المتحدة.

السيد هودجس (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما البيان الذي أدلت به السويد، بصفتها كرئيسة مجموعة الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بالقضايا الموضوعية المتصلة بتنفيذ جدول أعمال الموئل.

إن المملكة المتحدة هي أحد أكبر بلدان الحضر في العالم، ولها تاريخ طويل في معالجة القضايا ذات الصلة بالتحضر. واكتسبت خبرة طويلة في تطوير سياسات الإسكان والسياسات الحضرية، ولكن تلك السياسة تحتاج دائما إلى التحديث. وهذه الدورة الاستثنائية تهيئ لنا فرصة هامة لاستعراض خبراتنا التي اكتسبناها في السنوات الخمس الماضية، واستيعاب تلك الخبرات والإبلاغ عنها، وذلك في ضوء التزامنا بتحقيق أهداف جدول أعمال الموئل، والتطلع تجاه المستقبل.

نحن على دراية بأن العولمة تزيد الترابط بين المدن والبلدان، ويتعين بذل الجهود لضمان وصول المزايا التي توفرها العولمة إلى من يحتاجون إليها. ولا بد من وضع الأعمال التي نقوم بها في المملكة المتحدة في سياق دولي أوسع نطاقا. وفي تقريرنا عن التقدم المحرز بصدد تنفيذ جدول أعمال الموئل، ركزت المملكة المتحدة على التزامنا بإنشاء مدن شاملة، من خلال تخفيف حدة الفقر، واحترام حقوق الإنسان وتمكين المجموعات المنبوذة والمحرومة. وينطبق هذا الالتزام على ما نقوم به على الصعيدين الداخلي والخارجي، على حد سواء. وقدمنا في تقريرنا، موجزا لأعمالنا على الصعيدين المحلي والدولي، جنبا إلى جنب، في إطار إعداد وتقديم التقارير عن الموئل.

وتعتقد المملكة المتحدة بأن تحقيق أهداف التنمية الدولية بحلول سنة ٢٠١٥ بقدر ما تتعلق بمجالات الصحة والتعليم والمسائل الجنسانية والبيئة وتخفيف حدة الفقر في جميع المناطق – لا سيما الفقر في الحضر، وهو مشكلة آخذة في الزيادة – من شأنه أن يهيئ الشروط المسبقة الضرورية لتنفيذ جدول أعمال الموئل.

وفي هذا السياق، وضعت المملكة المتحدة استراتيجية لمواجهة تحدي الفقر في المناطق الحضرية، كي تسترشد بها جهود التعاون في مجال التنمية الدولية ولمساعدة شركائنا في هذه الجهود بصدد تنفيذ جدول أعمال الموئل. وتتوفر نسخ الاستراتيجية لدى وفد المملكة المتحدة ويمكن الاطلاع عليها على موقع وزارة التعاون الدولي على شبكة الإنترنت.

وتبرز استراتيجية المملكة المتحدة الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة بصورة عامة ومركز الأمم المتحدة

للمستوطنات البشرية (الموئل) بصفة خاصة فيما يتصل بالمساعدة في مكافحة الفقر على صعيد العالم. وفي الدورة الثامنة عشرة للجنة المعنية بالمستوطنات البشرية، التي عقدت في نيروبي في شهر شباط/فبراير الماضي، أعلنا عن زيادة مستوى المساهمات الطوعية التي تقدمها المملكة المتحدة لمؤسسة الموئل، اعتقادا منا بأن إعادة إنعاش المركز تجعل منه وكالة تساعد البلدان النامية في كفاحها ضد الفقر في جميع المستوطنات البشرية.

وتعرب المملكة المتحدة أيضا عن سرورها لدعم أعمال الفريق الاستشاري للكمنولث المعني بالمستوطنات البشرية، الذي يضع ترتيبات عمل لنا من أجل التركيز على تنفيذ جدول أعمال الموئل في الخمسين بلدا ناميا الأعضاء في الكمنولث. وهذه البلدان تؤكد صراحة على ضرورة تحقيق تقدم أكيد نحو توفير المأوى الملائم للجميع، مع ضمان ملكية الموئل، وإمكانية الحصول على الخدمات الضرورية في كل مجتمع بحلول سنة ٢٠١٥. ويكمل هذا الهدف الهدف الوارد في إعلان الألفية، والذي يرمي إلى تحسين حياة ١٠٠ مليون نسمة يسكنون في أحياء متدنية في غضون العشرين سنة القادمة. الأمر الذي يضع مسؤولية تنفيذ جدول أعمال الموئل على الصعيد المحلي. وفي هذا الصدد، نعتقد بأن تحالف المدن، الذي يجمع وينسق موارد الموئل والبنك الدولي والمصارف الإقليمية والرابطة العالمية للمدن والسلطات المحلية و١٠ من المانحين الثنائيين، يحقق بالفعل نتائج حقيقية على أرض الواقع.

وفي المملكة المتحدة، استعرضت الحكومة مؤخرا سياستها الحضرية في ورقة بيضاء عن الحضر ترمي إلى زيادة الوعي الحضري وعكس الاتجاه الذي ساد في عقود التدهور التي أثرت على كثير من المدن البريطانية صغيرها وكبيرها. ولا شك في أن تمكين المجتمعات، والاستفادة بنظم الحكم الحضري الجيدة وتوسيع نطاقها، وتحقيق إمكانية الحصول على إسكان يكون في المتناول وتهيئة فرص المعيشة ونوعية حياة مأمونة وعالية للجميع، لا سيما للأشخاص الأكثر استبعادا، تعتمد كلها على التنمية المستدامة على جميع المستويات.

وفي سنة ٢٠٠٢، سوف يستضيف وزراء الحكومة في سائر أنحاء المملكة المتحدة قمة حضرية لاستكشاف آفاق تنفيذ الورقة البيضاء الخاصة بالسياسة الحضرية. ويساعد جدول أعمال الموئل في وضع هذه الجهود المحلية في سياق الالتزامات الدولية للمملكة المتحدة. وفي السنة القادمة، سوف نجتمع في جوهانسبرغ لنعلن عن ما حققناه من تقدم بالنسبة للأهداف التي تحددت في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢. ولا ينبغي لنا أن ننسى المساهمة الرئيسية لجدول أعمال الموئل في توجيه التنمية المحلية لتساعد في تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. ونشعر بثقة كاملة بأن مداولاتنا هنا التي سوف نجريها في الأيام القليلة القادمة سيكون لها دور هام في تعزيز ولاية الموئل، ومن ثم تسهم مساهمة حقيقية في القضاء على الفقر في العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد شامشاد أحمد رئيس وفد باكستان.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): في البداية أهنئكم يا سعادة رئيس هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي تعقد لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل. ونتطلع قدما إلى نتيجة إيجابية لهذه الدورة تحت قيادتكم المقتدرة والدينامية. ونعرب عن الشكر أيضا للمديرة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على تقريرها عن تنفيذ جدول أعمال الموئل.

منذ خمس سنوات عندما اجتمع العالم معا في اسطنبول – المدينة ذات الطابع الحضاري – في مؤتمر الموئل،

قدم قادتنا نظرة إيجابية مشتركة من أجل إنشاء مستوطنات بشرية صحية وآمنة ومستدامة. واستلهاما لروح المشاركة المليئة بالتفاؤل المتجدد، غرسنا إحساسا قويا بالأمل في مستقبلنا المشترك واشتركنا في الحض على مواجهة تحد عالمي له أهميته وينطوي على المشاركة.

واليوم، نستهل استعراضنا لأدائنا خلال خمس سنوات، ومما يؤسف له، أن هناك القليل الذي نحتفل بإنجازه. ولا يزال الداء الذي نكبت به المستوطنات البشرية باقيا ينخر فيها بلا هوادة. لقد اتسع نطاق الفقر في الحضر ولا يزال الملايين محرومين من حقوقهم المدنية الأساسية. ولم تنفذ على الإطلاق الوعود التي تم التعهد بها في إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل لمواجهة التحديات المشتركة. ولا تزال رؤى قادتنا أبعد ما تكون عن التحقق. وبالفعل، هذا هو وقت التدبر وتحديد العقبات التي اعترضت طريقنا وهو أيضا وقت إيجاد الحلول التي سوف تحدث أثرا في حياتنا في نهاية الأمر.

إن الفقر يسبب الهجرة إلى الأراضي التي يتوقع وجود فرص وبشائر محتملة فيها. والمدن تتيح هذه الفرص وبصيصا من الأمل، لمعظم الناس. وتؤدي الهجرة إلى المناطق الحضرية التي تزيد عن طاقة هذه المناطق إلى تدهور تدريجي في المرافق المدنية. وتعمل حقائق الحياة المدنية، ومنها ارتفاع تكاليف المعيشة وتزايد البطالة على توليد الشقاء. وعلى الصعيد السياسي، ينعكس هذا الشقاء في أوجه التوتر العرقي والمجتمعي والطائفي وفي العنف، وعلى الصعيد الاجتماعي يظهر في المواقف المناهضة للمجتمع وانتشار إدمان المشروبات الكحولية وإساءة استعمال المخدرات والبغاء. ويؤدي خطر الانحلال الاجتماعي المترتب على ذلك، بدوره، إلى زيادة الفقر. وهكذا تستمر الدائرة المفرغة. فالتحدي الحقيقي الذي نواجهه، كمجتمع دولي، هو كيف نحطم هذه الدائرة المفرغة.

وفي عالم اليوم المتسم بالعولمة، تتسم التنمية في كل مجال بعدم تماثل الأنماط. وليست المستوطنات مستثناة من ذلك. فالمدن والمناطق الحضرية، حاليا، تشغل ٢ في المائة فقط من مساحة الأرض ولكنها تضم ٥٠ في المائة من سكانها وتستهلك ٤٥ في المائة من مواردها. وسوف يتضاعف مجموع سكان الحضر خلال العقدين القادمين، ويزيد من ٢,٥ بليون إلى خمسة بلايين. بيد أن نمو الموارد اللازم للتصدي للأزمات الحضرية المتزايدة لا يواكب التوسع السريع للمستوطنات البشرية.

وستكون البلدان النامية أشد مَن يعاني من هذه الظاهرة المتمثلة في انكماش الموارد وانفجار سكان الحضر. ففي عام ٢٠١٥ – وهي السنة التي حددنا لها هدف تخفيض الفقر بمعدل النصف – ستكون في البلدان النامية ١٩ من المدن الضخمة التي تضم أكثر من ١٠ مليون نسمة، من مجموع ٢٣ على نطاق العالم. ومن المنطقي أن البلدان النامية ستحتاج إلى مزيد من الموارد لتمكين مدنها من التصدي لمشاكل الحياة المدنية.

ومن المفارقات أن الفقر المدقع الموجود في مدن البلدان النامية يقابله رخاء مركّز في المدن في العالم المتقدم النمو. ويشير إعلان اسطنبول بوضوح إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة في البلدان الصناعية باعتبارها عدوى تعرِّض بقاء هذا الكوكب ذاته للخطر. ويلزم التصدي لهذه العدوى لأن التكلفة التي يتحملها هذا الكوكب المسكين ومستوطناته البشرية تتجاوز الطاقة.

إن العولمة التي رأى البعض أنها تنتج خيرات عديدة قد انقلبت إلى هلاك على مجتمعاتنا اليوم. ذلك أن عائداتها متفاوتة بشكل صارخ. فإذا كان المجتمع العالمي غير قادر على مساعدة الأعداد الكبيرة من الفقراء، فلن يستطيع إنقاذ القلة من الميسورين. وحتى تعود العولمة بالفائدة على الجميع،

كما تصور قادتنا خلال قمة الألفية في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، يجب أن تتوفر لجميع البشر القدرة على تقاسم فوائدها، على نحو متكافئ.

لقد قامت باكستان بدور حاسم في صياغة كل من إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل. ويبقى التزامنا بالوثيقتين كاملا وثابتا. ولذلك، فإن وجودنا هنا ليس وجودا رمزيا، بل إنه مظهر من مظاهر استمرار عزمنا على تأييد جدول أعمال الموئل وتنفيذه.

ويطالب إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل بالتنمية الحضرية المستدامة وبالمأوى الملائم للجميع. وقد اتخذت حكومة باكستان عدة تدابير لتحقيق هذين الهدفين. ومن المبادرات التي اتخذتها حكومة باكستان لتغطية مجالات هامة من جدول أعمال الموئل تخصيص موارد كبيرة للقضاء على الفقر، والتعجيل بمنح وضع الحيازة القانونية لسكان الأحياء الفقيرة، والأخذ بخطة عمل محددة الوقت لحفظ البيئة، ومنح أولوية عالية لمعالجة مياه الصرف والتخلص المأمون من النفايات الصلبة.

ومن أهم الخطوات الرامية إلى تمكين حكومات المدن من التصدي لمشاكلها بصورة فعالة وضع خطة للحكومات المحلية محورها الإنسان. وسوف تسهل هذه الخطة انتقال السلطة إلى المستوى المحلي. وسوف يكفل الاستقلال المالي للمجالس المحلية الجديدة بموجب هذه الخطة تحسين الإدارة الحضرية وترسيخ الديمقراطية على المستوى الشعبي.

وفي بلدي تميزت الفترة قيد الاستعراض بزيادة الوعي بالصلات القائمة بين الصحة والمرافق الصحية، ومزيد من المشاركة من جانب المنظمات غير الحكومية في مجال الإصحاح البيئي وتعليم القواعد الصحية والصحة الوقائية والتركيز المتعمد من جانب الحكومة ووكالات الدعم الخارجية على القضاء على الفقر. وتشجع الحكومة كذلك تعزيز دور المرأة ومجموعات الأقليات في جميع مجالات أنشطة التنمية، مع ربطها بكل نموذج دينامي للتنمية.

ونحن نفخر بأن اثنتين من أشهر ممارساتنا العالمية – وهما مشروع أورانجي النموذجي في كاراتشي ومشروع النهوض بمنطقة فيصل أباد، تجري دراستهما حاليا من جانب المسؤولين الحكوميين والمنظمات الحكومية في عدة بلدان بغرض الاستفادة منهما. وقد قام بعضها بالفعل باعتماد النموذج ''الداخلي/الخارجي'' المتبع في مشروع أورانجي النموذجي.

وخلاصة القول، إن باكستان تتخذ خطوات ملموسة لتنفيذ جدول أعمال الموئل على جميع المستويات، وذلك نظرا لإدراكها التام لأهميته.

لقد ناقشت اجتماعات اللجنة التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية مشكلة هامة خاصة بالفقر في المناطق الحضرية في عدد كبير من البلدان النامية. وتتعلق هذه المشكلة بالتحديات التي تمثلها الحروب والصراعات وما يترتب عليها من تدفق اللاجئين وتأثيرها على المستوطنات البشرية. لقد أدى تدفق اللاجئين من البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار إلى زيادة تشويه الأنماط الاقتصادية والاجتماعية والسكانية للمستوطنات البشرية في الدول المجاورة. ولا يمكن معالجة هذا التحدي إلا بتدابير مباشرة واستباقية تتخذها الأمم المتحدة على مستويين: أولا، يجب أن تتخذ الأمم المتحدة ككل قرارات وخطوات حاسمة، وعادلة ونزيهة وعملية لمنع نشوب الصراعات في المناطق القابلة للاشتعال.

ثانيا، يجب أن تقوم لجنة المستوطنات البشرية، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بوضع استراتيجية لتوفير المأوى وغير ذلك من الخدمات الأساسية للمشردين داخليا في المناطق غير المتأثرة بالصراعات

داخل حدود بلدانهم. وسيساعد ذلك على كبح انتشار أزمات الاستيطان إلى المدن في البلدان المجاورة. وأي نهج مخالف يحتمل أن يؤدي إلى تزايد أوجه التوتر السياسي ويلقي مزيدا من العبء على قاعدة الموارد الاقتصادية والاجتماعية الضئيلة للمستوطنات البشرية.

أود الآن التعليق على التقدم المؤسسي المحرز حتى الآن في وضع آليات تنفيذ قادرة على البقاء لجدول أعمال الموئل. إننا ندرك تماما أهمية الولاية المنوطة بلجنة المستوطنات البشرية. ولا شك أن تنفيذ جدول أعمال الموئل يتطلب رؤية استراتيجية ونهجا متسقا، يضم المبادرات المنفردة ويسعى إلى تحقيق أوجه تآزر مع المنظمات المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عمليات مماثلة. ونؤيد في هذا الصدد عملية الإصلاح الجارية في اللجنة لزيادة فعاليتها في التصدي للتحديات التي تواجهها. ونرحب أيضا بتعيين المديرة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ونؤكد لها دعمنا وتعاوننا الكاملين في التفسير الأمين والعملي لجدول أعمال الموئل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري العميق لمبادرة خطة عمل ''مدن بدون عشوائيات'' التي بدأت في عام ١٩٩٩. فهذا البرنامج يهدف إلى تحسين حياة مائة مليون من سكان المدن بحلول عام ٢٠٢٠. ونحث على مواصلة التعاون والدعم الدوليين من أجل توسيع نطاق هذه لمبادرة وتخفيف بوس سكان الأحياء الفقيرة في مناطق أخرى من العالم، لا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا.

إن المشاكل التي تواجهها مستوطناتنا هائلة، والموارد الموجودة تحت تصرفنا شحيحة، والمساعدة الدولية المقدمة لمعالجة هذه المشاكل غير ملائمة. ويتيح مؤتمر الاستعراض هذا فرصة قيمة لاتخاذ خطوات ملموسة في سبيل الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها جميع الشركاء في اسطنبول. فلنرتفع إلى مستوى المسؤولية ولنبن معا، لأجيالنا المقبلة، عالما يعيش فيه كل إنسان في بيت آمن مما يبشر بحياة كريمة وصحة جيدة وأمان وسعادة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لسعادة السيدة مادينا جاربوسينوفا، رئيسة وفد كازاخستان.

السيدة جاربوسينوفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي بضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم جميعا ببداية هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) والإعراب عن الأمل في أن يكون عملنا خلال هذه الدورة مثمرا وفعالا.

فبالرغم من التقدم الكبير المحرز في تحسين أحوال الإسكان في كثير من أنحاء العالم، ما زال هناك أكثر من بليون شخص يعيشون في إسكان غير ملائم، مع وصول محدود إلى الخدمات الأساسية. فبعد مرور خمس سنوات على اعتماد جدول أعمال الموئل، ما زالت أهداف هذا البرنامج بعيدة المنال في جميع البلدان النامية في العالم تقريبا.

واليوم تتاح لنا فرصة لإلقاء نظرة على الماضي، وتقييم الحاضر والتفكير في المستقبل. في هذا العام، سوف يحتفل شعب كازاخستان بالذكرى العاشرة لتنميته المستقلة. وسوف يذكر الجميع العقد الأخير من القرن العشرين نظرا لجميع التغييرات والأحداث البارزة التي وقعت فيه، كما سيذكر القرن كله، حيث تحولت كازاخستان من مركز استعماري ريفي تابع للامبراطورية الروسية إلى جمهورية من أكثر الجمهوريات تطورا في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، و هي تدخل الألفية الجديدة الآن كدولة مستقلة ذات سيادة، تعاني من جميع مشاكل العالم المتحضر.

إن تحضر الفقر من أكثر المشاكل التي يواجهها عالم اليوم تحديا. فمنذ انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور دول مستقلة جديدة على خريطة العالم، يتزايد الفقر في كازاخستان، وقد أصبح الآن مشكلة خطيرة. وهذا الارتفاع الحاد في مستوى الفقر راجع إلى صعوبات اقتصادية مستمرة. وأدى الانكماش الاقتصادي إلى زيادة في البطالة وانخفاض في الدخل الشخصي. وينتشر الفقر في المناطق الحضرية ومن أشد المتأثرين به المتقاعدون والنساء والأطفال.

وفي رسالة موجهة من الرئيس نور سلطان نزاربابيف، رئيس جمهورية كازاخستان، إلى شعبه، قال إنه ''يجب أن نخفف الفقر وأن نقضي عليه خلال السنوات القليلة القادمة''. لقد اتخذت حكومة كازاخستان عدة تدابير لتحقيق هذه الأهداف. ووضعت برنامجا حكوميا يعنى بمكافحة الفقر والبطالة. وهذا البرنامج الذي بدأ تنفيذه في عام ٢٠٠٠، يهدف إلى الحد من الفقر بإيجاد فرص العمل المدرة للدخل، واستمرار إيصال الخدمات الاجتماعية وتعزيز الحماية الاجتماعية للمجموعات الضعيفة. ويعمل البرنامج، بصورة خاصة، على تخفيض نسبة البطالة بمعدل النصف بحلول عام ٢٠٠٠.

وتدرك الحكومة أن التنفيذ الفعال لبرنامج مناهضة الفقر يتطلب بذل مزيد من الجهود المستمرة في سياسة محددة بوضوح للاستثمار في الهياكل الأساسية من أجل الخدمات الحضرية الأساسية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتنشيط تطوير المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز قدرات الحكومات المحلية، وهي المسؤولة أساسا عن إيصال الخدمات العامة الأساسية وتوفير المساعدة الاجتماعية للفقراء في المناطق الحضرية.

وتواجه كازاخستان مشاكل بيئية هامة نتيجة للسياسات التي كانت متبعة أثناء فترة الاتحاد السوفياتي، التي لم تأخذ في الاعتبار تكاليف الأراضي والمياه وتدهور نوعية الهواء، وأدت إلى الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية. وقد أدت الممارسات المخططة مركزيا والمرتبطة بمشاريع الإنتاج الواسعة في المجتمعات الصناعية والكيميائية الضخمة إلى تلوث الهواء والتربة والمياه. وقد تلوثت البيئة الحضرية أيضا من مصانع توليد الطاقة التي تحرق الفحم وعدم وجود غطاء خضري من الغابات أو النباتات.

لقد اعتمدت حكومة كازاخستان استراتيجية وطنية للبيئة تستهدف الحد من تلوث البيئة وتدهور الموارد الطبيعية. وفي عام ١٩٩٨، وضعت الحكومة أيضا خطة عمل وطنية للبيئة، تقترح عددا من الإصلاحات ذات الأولوية في السياسة العامة، ومن المشاريع الاستثمارية للتصدي للشواغل البيئية العاجلة. وتشمل أهم قضايا السياسة العامة المقترحة التشريعات والنظم البيئية، وإدارة البيئة، وتشجيع التكنولوجيا النظيفة وتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات في مجال الرصد والإنفاذ. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الحكومة بتيسير التعاون بين البلديات من أجل تخطيط وإدارة البيئة وإعداد استراتيجيات التنمية الحضرية. وقد تحققت نتائج ملموسة في مجالات مثل ''زرع المساحات الخضراء'' وإعادة تطوير المناطق والمباني في المرحلة التالية للمرحلة الصناعية، وإصلاح الإسكان الشعبي.

وبالإضافة إلى المشاكل البيئية المدمرة، تعتبر الموارد المائية في كازاخستان من أقل الموارد وفرة في بلدان رابطة الدول المستقلة. وهي تعاني من عدم كفاية الخدمات المائية ومن نقص في مياه الشرب المأمونة في بعض المناطق الحضرية. ويؤدي هذا إلى نتائج غير مرغوبة بالنسبة للشعب، إذ يعاني المستهلكون من تكلفة في الوقت ومن الإزعاج في مواجهة قصور الخدمات؛ ويقوم كثير منهم بجمع المياه من الأنهار وقنوات الري: وقصور خدمة المياه وعدم سلامتها مسؤولان

عن تدهور الصحة العامة وزيادة الإنفاق على الصحة، ويعد الفقراء أشد الفئات تأثرا نتيجة لذلك.

وتدرك حكومة كازاخستان إدراكا تاما الحاجة الملحة إلى تحسين خدمات المياه من خلال إصلاح السياسات والمؤسسات، والقيام بعمليات إصلاح البنية الأساسية وإعادة تأهيلها. ولقد طورت استراتيجية الدولة للمياه وتخطط للقيام في وقت قريب بالأعمال التحضيرية لوضع استراتيجية الدولة لنظام تزويد الأسر المعيشية في الحضر بالمياه، وستحدد تلك الاستراتيجية أهدافا وخطط عمل محددة. وتعتزم الحكومة أيضا إدخال إصلاحات على شبكات إمدادات المياه وشبكات الصرف الصحي الموجودة حاليا وذلك بتخصيص اعتمادات في الميزانية والاقتراض من الخارج. وبمستطاع الشراكات الخاصة أن تعزز فعالية قطاع إمدادات المياه، وبمستطاع الضوابط التنظيمية الفعالة أن تكفل عدم إهمال الأحياء الفقيرة.

وكان من الخطوات الهامة للغاية في تنفيذ استراتيجية تنمية بلدنا نقل العاصمة من ألماتي إلى أستانا. والأسباب الرئيسية لنقل العاصمة مردها إلى الموقع الجغرافي السياسي للمدينة الأخيرة ووجودها في وسط البلد، عند ملتقى طرق النقل الكبرى ووجود بنية أساسية للاتصالات، وبالرغم من مرور وقت قصير منذ نقل العاصمة، فقد تغيرت هذه المدينة بحيث يصعب التعرف على هويتها السابقة. ويجري حاليا تطوير بنيتها التحتية على جناح السرعة كما يجري حاليا تشكيل صورتها الجديدة.

غير أن مدينة أستانا تواجه الآن مشاكل معينة، منها زيادة الطلب على المساكن الجديدة. وتولي الحكومة والسلطات المحلية أولوية لتوفير المساكن، وذلك في إطار البرنامج الشامل الذي يرمي إلى ”إقامة مستوطنات بشرية أفضل، وأكثر ملاءمة للعيش وشاملة“ (مشروع الإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة، الفقرة ١٠).

وفي الوقت الحاضر، وفي بداية الألفية الجديدة، تلتزم كازاخستان التزاما قويا، إدراكا منها لمسؤولياتنا تجاه أجيال المستقبل بتوفير المأوى الملائم لجميع أفراد الشعب، ونعتبر أن تنفيذ جدول أعمال الموئل يشكل جزءا لا يتجزأ من مساعينا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. ومن الواضح أن تطوير المستوطنات البشرية، في القرن الحادي والعشرين، يعد عاملا رئيسيا من عوامل تحقيق التنمية المستدامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فرناندو نساري إي دي غويكوتشيا، مدير عام الإسكان والتخطيط الزراعي والحضري بوزارة الأشغال العامة في إسبانيا.

السيد نساري إي دي غويكوتشيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أعرب عن الارتياح لإتاحة الفرصة لي لأدلي بكلمة أمام الجمعية العامة ولأؤكد من جديد تأييد وفدي لقرار تكريس هذه الدورة الاستثنائية لاستعراض وتقييم جدول أعمال الموئل. ويعرب الوفد الإسباني عن موافقته على ما قاله رئيس الاتحاد الأوروبي، وبخاصة تقييمه لأهمية المدن فيما يتصل بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاستدامة البيئية.

لقد كان تنفيذ جدول أعمال الموئل والالتزامات التي اعتمدت في اسطنبول في عام ١٩٩٦ بمثابة الإلهام لبرامج عمل كثيرة تضطلع بها الحكومة الإسبانية على جميع الصعد – الوطنية والإقليمية والمحلية – وذلك بالتعاون مع المجتمع المدني.

وأود أن أذكر بإيجاز بعض الأنشطة التي يضطلع بها في بلدي، والتي أعتقد بأنها تفيد بوصفها إطارا مرجعيا

لصكوك محددة ترمي إلى تنفيذ وتطوير التزامات اسطنبول بصورة عملية. لدينا اللجنة الإسبانية المعنية بالموئل، التي أنشئت في سياق الأعمال التحضيرية لمؤتمر اسطنبول. وهي بمثابة منتدى للاجتماعات والمداولات وتعد عاملا حفازا من أجل نشر المعلومات عن جدول أعمال الموئل على الصعيد الوطني. ومن خلال تلك اللجنة أيضا، والتي تشمل أمانتها وزارة للإعلام، دأبت إسبانيا على ترويج المشاركة على أوسع نطاق في المنافسات الدولية التي ترعاها الأمم المتحدة بشأن أفضل الممارسات والقيادات المحلية. وبفضل أعمال الترويج هذه فازت أفضل الممارسات الإسبانية التي قدمت في المسابقة التنافسية التي تجرى كل سنتين بالتقدير على أعلى مستوى على نطاق العالم بسبب نوعيتها العالية.

وإضافة إلى توفر عدد لا بأس به من أفضل الممارسات التي اختيرت من بين أفضل مائة ممارسة في كل مسابقة تنافسية، فاز برنامج تحسين البيئة الحضرية لمالاغا بعشر جوائز دولية في عام ١٩٩٨. وفي عام ٢٠٠٠ فاز أيضا ''برنامج السكك الخضراء'' لإعادة استخدام السكك الحديدية المهجورة استخداما صحيحا من الناحية الإيكولوجية، والذي قدمته المؤسسة الإسبانية للسكك الحديدية، بجائزة من عشر جوائز دولية.

وساهم ذلك مساهمة كبيرة في نشر ثقافة الاستدامة المدعومة بنشر بيانات شتى تتضمن نتائج المسابقات التنافسية ومعرضا متجولا أقيم في كل من إسبانيا وبلدان أخرى. وفي هذا السياق ينبغي أن ننوه بإنشاء مكتبة على شبكة الإنترنت في عام ١٩٩٧ تسمي ''مدن من أجل مستقبل أكثر استدامة''، تقدم، إضافة إلى معلومات أخرى قاعدة بيانات بشأن أفضل الممارسات مترجمة إلى اللغة الإسبانية. ومنذ أن أنشئت تلك المكتبة، أثبتت أنها أداة تشاورية لها قيمتها إلى حد كبير من أجل تبادل المعلومات ومكانا يلتقي فيه الناطقون بالإسبانية.

وفيما يتعلق بالإسكان، كانت جميع الجهود التي تبذلها الإدارات لتنفيذ الأهداف الرامية إلى تحقيق المأوى الملائم للجميع ملحوظة في السنوات الأخيرة. وعلى صعيد الدولة بخاصة، تم تطوير خطط إسكان عديدة. والخطة الحالية للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، تسعى إلى إتاحة إمكانية حيازة الأسر ذات الدخل المنخفض - المتوسط لملكية المنازل، لأول مرة في حياة تلك الأسر، وفي الوقت نفسه تعزز أيضا معروض المساكن للإيجار.

وأخيرا، وفي مجال التعاون الدولي من أجل التنمية أود أن أنوه، كمسألة لها أهمية خاصة، باعتماد قانون التعاون الإنمائي في عام ١٩٩٨. وهذا القانون هو من المعالم الأساسية من حيث أنه يوضح ما يلي كمبادئ توجيهية أولية للسياسة الإسبانية المتعلقة بالتعاون: الاعتراف بشخصية الفرد الإنسان بصفته العامل الرئيسي والمستفيد الرئيسي لسياسة التعاون الإنمائي الدولي؛ واحترام حقوق الإنسان والالتزام بالديمقراطية والحريات العامة؛ وتعزيز التنمية البشرية الشاملة المترابطة والمستدامة، التي تتحقق بالمشاركة، وذلك جنبا إلى جنب مع النمو الاقتصادي الدائم والمستدام؛ واحترام الالتزامات التي تم التعهد بها في الوكالات الدولية.

وكمثال بارز على التعاون فيما يتعلق مباشرة بجدول أعمال الموئل، نشير إلى المنتدى الإسباني - الأمريكي - الكاريبي المعني بأفضل الممارسات. لقد انبثق هذا المنتدى بصورة مباشرة من مؤتمر الموئل الثاني ويرمي غرضه إلى مشاركة المجتمع المدني في سياسات تطوير المستوطنات البشرية، وتوسيع نطاق هذه المشاركة في جميع بلدان المنطقة. ولقد انتشر هذا البرنامج في سائر أنحاء المنطقة ويقوم بإدارته المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

لقد قطعنا شوطا طويلا منذ اجتماعنا في عام ١٩٩٦ في اسطنبول، ولكن ما تزال توجد مشاكل كثيرة يتعين إيجاد حلول لها، وثمة مشاكل أخرى آخذة في البزوغ. ونحتاج إلى تكثيف جهودنا وإقامة تعاوننا لتحسين أوضاع المعيشة العامة في مدننا وفي مستوطناتنا البشرية. وتحقيقا لهذه الغاية تقوم الدول بدور الوسطاء، ويتعين عليها أن تنشئ أطر عمل دولية ومحلية لتنسيق الأعمال على الصعيدين العالمي والمحلي. وهذه هي الفرصة الأولى التي أتيحت للسلطات المحلية لكي تدلي بكلمات أمام الجمعية العامة، وهي مثال طيب على روح التعاون، الذي نؤيده تأييدا تاما. وفي هذا السياق، نعرب عن ارتياحنا بصفة خاصة بأن يكون عمدة إسباني، الأونرابل خوان كلوس، عمدة برشلونة، هو المتحدث باسم السلطات المحلية في أرجاء العالم أمام الجمعية العامة. وفضلا عن ذلك، نرحب باختيار الخبرات التي اكتسبتها برشلونة في مجال التحول الاقتصادي المستدام وإضفاء طابع اللامركزية كمثال ليعرض على اللجنة المواضيعية.

وفي الختام، أؤكد من جديد عزم إسبانيا على العمل في هذا الاتجاه وذلك بتنفيذ الالتزامات التي تعهدنا بها في الجمعية العامة بغية تحقيق أهداف توفير المأوى الملائم للجميع وإقامة المستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ في التحضر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد نيكولاس ريفاس، ممثل كولومبيا.

السيد ريفاس (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): يهدي وفد كولومبيا تحياته لجميع الوفود، متمنيا التوفيق في أعمال هذه الدورة الاستثنائية، التي تنعقد لإجراء الاستعراض الخمسي الأول لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني).

قبل سنوات خمس، اجتمع ممثلو المجتمع الدولي واتفقوا على العمل معا من أجل إيجاد حلول حقيقية للمشاكل التي تعاني منها المستوطنات البشرية في جميع أنحاء العالم، واعتمدوا إعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل. واقتناعا منا بأهمية هذه المسائل للتنمية المستدامة لشعوبنا، فقد التزمنا بالعمل بلا هوادة في تنفيذ هذه المهمة الشاقة. ونشرع اليوم في التقييم الأول لتنفيذ هذا البرنامج الطموح. ونشهد نتائج إيجابية ملموسة لبعض الحالات، ونتائج أخرى ليست بنفس القدر من النجاح أو الوضوح.

لقد بذلت كولومبيا جهدا كبيرا، ويمكننا أن نقول بارتياح إننا حققنا نجاحا في تنفيذ الكثير من أهداف جدول أعمال الموئل. ولكن، ينبغي أن نعترف بصعوبة المهمة التي تنتظرنا. وقد شاركت كولومبيا بنشاط في العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية انطلاقا من إيماننا العميق بأهمية هذه العملية. وفي مختلف المحافل التي جرت فيها هذه العملية، حرصت كولومبيا على التنويه بالإرادة السياسية التي بثتها حكومة بلادي فيها، والتقدم الذي أحرزناه في الوفاء بالالتزامات التي تضمنها جدول أعمال الموئل.

واسمحوا لي أن أذكر بعضا من هذه الإنجازات. لقد استخدمت كولومبيا المعروض من المساكن كأداة من أدوات التنمية. فالإسكان أصبح حقا للأسر المتضررة من العنف؛ وقد ولّد فرصا للعمل؛ فضلا عن تنشيط الاقتصاد. وتضاعف إنتاج الإسكان في بلادي ثلاث مرات خلال ٢٥ عاما. وأنشأت الحكومة برنامجا كبيرا للعمران الحضري، حيث تقام المشاريع العامة للإسكان على أراض خصصت لهذا الغرض، بالاستفادة من الموارد التي تسهم بها البلدان الصديقة. وتهدف هذه المشاريع إلى تهيئة بيئة اجتماعية ملائمة للأسر المتضررة من العنف والاضطرابات الأخرى. وفي بلادي، يعد القطاع الخاص والسلطات المحلية حليفين قويين في تنفيذ البرامج الاجتماعية، حيث يحظى الإسكان

بالأولوية. ومن شأن التحالفات الاستراتيجية بين هذه الجهات الفاعلة أن تسمح لنا بتعزيز الجهود والموارد المتاحة لهذا الغرض.

إن المادة ٥١ من دستور كولومبيا تعتبر الإسكان الملائم حقا من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتمتع بها جميع الكولومبيين. ويشدد الدستور على أن على الدولة أن تهيئ الظروف اللازمة لكي يصبح هذا الحق واقعا، من خلال تنفيذ برامج الإسكان وتوفير نظم مناسبة للتمويل طويل الأجل، جنبا إلى جنب مع العناصر الأخرى اللازمة لتنفيذ برامج الإسكان. وبالنسبة لكولومبيا، يمثل ذلك إدخال نظام الدعم المباشر. فسياسة الإسكان الاجتماعي في كولومبيا توفر الدعم لتيسير حصول الأسر ذات الدخل الأدنى على السكن. ومن بين الوكالات المسؤولة عن تنفيذ تلك السياسة المعهد الوطني للإسكان الاجتماعي والإصلاح الحضري، وهو هيئة حكومية تعنى بالأسر التي ليست لها علاقة رسمية بسوق العمل؛ وتستمد مواردها من الميزانية العامة للدولة. ومنها كذلك مختلف صناديق تعويض الأسر: وهي كيانات خاصة تساعد الأسر التي لها علاقة رسمية بسوق العمل؛ وتستمد التمويل من موارد خارج الميزانية.

ويبلغ عدد سكان كولومبيا في الوقت الحاضر ٤٢ مليون نسمة؛ يعيش حوالي ٣٠ مليونا منهم – أي ٧٢ في المائة – في حوالي ١١٠٠ من المراكز الحضرية. ويتركز السكان في بعض المناطق، ويتناثرون في مناطق أخرى. ولكن مما لا شك فيه أن الحياة في الحضر هي السائدة في البلاد. فبعد أن كان نمط الحياة الريفية هو السائد في الخمسينيات، تحول السكان إلى حياة الحضر في الوقت الحالي. وكان لعملية التحضر المتسارعة هذه الكثير من الآثار الإيجابية والسلبية. وبالتالي، يمكننا أن نقول إن كولومبيا اليوم هي أرض المدن. وقد قبلت الحكومة الوطنية والسلطات المحلية التحدي لإعادة توجيه عملية التدخل في الحياة العمرانية، على أساس أن هذا العمل هو مهمة عامة ينبغي أن تتغلب فيها مصالح الجماعة على المصالح الفردية، وتعالج في إطارها الجوانب الاجتماعية والإيكولوجية للملكية. غير أن تحديات التخطيط الحضري لا يمكن أن يضطلع بها القطاع العام، المحلي أو الوطني بمفرده. وتتقاسم المسؤوليات في الوقت الحاضر كل من الدولة، والاتحادات، والمستهلكين والمنتجين وغيرهم. أي أن المسؤولية عامة بمعنى الكلمة.

ومن البديهي، أن المدن والمستوطنات البشرية الحضرية يجب أن تكون قابلة للاستمرار. والعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يجب أن تكون متناغمة إذا أردنا لها الاستمرار عبر الزمن. وتمثل وسائل الانتقال الحضري عنصرا أساسيا. وقد اعتمدت السلطات المحلية في كولومبيا استراتيجيات مستدامة للنقل الحضري بهدف توفير النقل العام بما يحقق كفاءة استخدام الوقت، والوقود، والطاقة، وتسعى السلطات لتحقيق أفضل استخدام في توفير وسائل الانتقال خلال الحيز العام بإنشاء شبكات النقل المناسبة.

وعلى الرغم من الجهود الهائلة التي تبذلها الحكومة الكولومبية، فهناك مشاكل ناجمة عن العمران السريع وغير المنظم في بعض الأحيان وكذلك من أثر الصراع الداخلي المسلح الذي دفع بالمئات من الكولومبيين إلى المراكز الحضرية، وأيضا من تأثير الكساد الاقتصادي العالمي. وكان من شأن ذلك أنه جعل من الصعب بمكان بالنسبة لنا تنفيذ سياساتنا بشأن المستوطنات البشرية. ونحن على اقتناع بأن تحديات المستقبل التي سنواجهها في توفير مسكن ملائم لكل الكولومبيين، وفي كفالة المدن الآمنة مع تزويدها بالبنية التحتية والخدمات الأساسية، وفي القضاء على الجريمة، والفقر والفساد، لا يمكن مواجهتها إلا من خلال التزام مواطنينا، في المقام الأول والأخير، على أن يكمل ذلك بمساعدة المجتمع الدولي من خلال تعزيز التعاون الدولي.

وستكون جهودنا الداخلية أكثر فعالية إذا كان بوسعنا أن نعول على نقل التكنولوجيا اللازمة، وإذا كان لمؤسسات الائتمان المتعددة الأطراف أن تتضافر جهودها لتسهيل تمويل البرامج الاجتماعية، وخاصة برامج الإسكان.

ونعتقد أن على هذه الدورة الاستثنائية أن ترسل رسالة واضحة تماما تبين الحاجة لتنفيذ أكثر نشاطا لجدول أعمال الموئل. وتمثل روح التعاون والشراكة بين الحكومات، والسلطات المحلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية شرطا أساسيا للتنفيذ الفعال لإعلان اسطنبول وجدول أعمال الموئل. كما أن توفير الموارد المالية اللازمة أمر لا غنى عنه لكي يكون اعتمادنا على آليات ومؤسسات فعالة. وفي هذا الصدد، تؤيد كولومبيا تعزيز لجنة المستوطنات البشرية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أنوار الكريم شودري، رئيس وفد بنغلاديش.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): تؤمن بنغلاديش بأن الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، ستكون بمثابة نداء صحوة للمجتمع الدولي بغية الوفاء بالتزامه بتنفيذ جدول أعمال الموئل، مع التركيز على السكن الملائم للجميع وعلى التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم يتجه إلى التحضر بشكل متزايد.

واتساقا مع التزامها بتنفيذ جدول أعمال الموئل لعام ١٩٩٦، تبذل بنغلاديش جهودا كبيرة في المجالات الأساسية المتعلقة بالمستوطنات البشرية. وقد قدمت بنغلاديش إلى هذه الجمعية في دورتها الاستثنائية هذه التقرير الوطني عن التقدم المحرز منذ الموئل الثاني. ويرتكز التقرير إلى ٢٠ من الالتزامات الأساسية المنبثقة عن جدول أعمال الموئل. وتندرج هذه الالتزامات تحت ستة موضوعات رئيسية هي: المأوى، والتنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر، والإدارة البيئية، والتنمية الاقتصادية، والإدارة السليمة، والتعاون الدولي.

وعند إعداد تقرير بلدنا، روعيت وجهات نظر الحكومة، والسلطات المحلية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، واشترك فيه خبراء من إدارات حكومية، ومؤسسات أكاديمية وبحثية تتعامل مع الإسكان، والتخطيط الحضري والمسائل الإنمائية.

لقد أنشأت بنغلاديش البنيات الأساسية الضرورية، بما فيها تشكيل لجنة وطنية للمراقبة الحضرية وهيئات محلية للمراقبة الحضرية في المدن الكبرى. ويؤمل أن تتيح هذه التدابير لبنغلاديش الاتصال بالشبكة العالمية للمراقبة الحضرية في جهودها لجمع وتوزيع البيانات ذات الصلة وأفضل الممارسات بشأن الأنشطة المرتبطة بالمستوطنات البشرية.

والحكومة، تحت قيادة رئيسة الوزراء الشيخة حسينة، لا تزال تبذل قصارى جهدها لخفض محنة الفقراء في المدن والقرى بالقيام باستثمار كبير في التعليم، والرعاية الصحية، والزراعة، والتنمية الريفية وتوليد العمالة. وبدأت الحكومة عددا من مشاريع الإسكان للفقراء، والذين لا يملكون أراضي وسكان العشوائيات. ومشروع أسرايون – ''بيت لكل من لا بيت له'' – لإعادة توطين ٥٠ ٠٠٠ أسرة، ومشروع إكتي باري إكتي خامار – ''منزل ومزرعة'' – لسكان الريف الذين لا يملكون أراضي ومن ليس لهم بيوت، هما إثنتان من المبادرات البارزة. وهناك مشروع آخر، هو غاري فيرا – ''عد إلى دارك'' وهو مشروع فريد من نوعه بدأت في إطاره برامج ائتمان عديدة لتشجيع

سكان العشوائيات الحضرية على العودة إلى قراهم والعمل في أنشطة تدر دخلا هناك.

وتدعم الحكومة أيضا اللجنة البنغلاديشية للنهوض بالريف، وهي أكبر منظمة غير حكومية في البلد، لبناء مساكن تؤجر للعاملات في الصناعة في داكا. وهناك عدد من المنظمات غير الحكومية النشطة أيضا في تقديم ائتمانات وفي تحسين ظروف المأوى للفقراء، ولا سيما العاملات في صناعة الملابس. والحكومة ومصرف غرامين، اللذان انضمت إليهما بعد ذلك بعض المنظمات غير الحكومية، يقدمان قروضا صغيرة جدا لأنشطة تدر دخلا ولتحسين ظروف المأوى. والحكومة تحاول أيضا تحسين وتوسيع إيصال الخدمات الأساسية للمواطنين بشكل عام وللفقراء بشكل خاص عن طريق عدد من المشروعات التي ينفذ بعضها بمساعدات خارجية.

وفي سياق جهودها لتنفيذ الحملتين العالميتين بشأن أمن تملك الأراضي والحكم الحضري، قامت بنغلاديش بتضمين سياستها الوطنية للإسكان حكما يقضي بعدم طرد الساكن بدون إعادة تأهيل. وأعلنت المحكمة العليا في البلاد في حكم يعد معلما على الطريق يقضي بعدم جواز طرد واضعي اليد دون إعادة تأهيل. وكان للجهود المركزة للإدارة الفعالة للاقتصاد الكلي آثار إيجابية على تنمية المستوطنات الحضرية والريفية على حد سواء.

لقد أبرز استعراض خطة الموئل في سياق ما جرى القيام به على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية أهمية الشراكة في إطار تكافل البلدان المتزايد في عملية العولمة الجارية. وذلك أيضا على أن الالتزام على كل المستويات شرط ضروري لتوفير الأمن وظروف المعيشة المحسنة للفقراء، ولتحسين المساواة بين الجنسين. والشمولية في تنمية المستوطنات البشرية، ولتكثيف الجهود لتحسين الحكم والاعتراف بالأهمية المضافة للتعاون الدولي في تنفيذ خطة الموئل.

وبالرغم من التقدم والازدهار العامين في العالم، فإن من أخطر المشاكل التي تواجه البلدان النامية ومواطنيها عدم كفاية الموارد المالية، ونقص فرص العمالة، والتشرد، والتوسع في العشوائيات، والفقر المدقع، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتزايد انعدام الأمن، وعدم كفاية الخدمات والبنى الأساسية، ونقص المرافق الصحية والتعليمية، وعدم تأمين ملكية الأراضي، وزيادة ازدحام المرور، وزيادة التلوث، وعدم كفاية إمدادات المياه والإصحاح والضعف أمام الكوارث. ولذلك، حان الوقت ليتحرك المجتمع الدولي قدما ليجدد التزامه بالعمل في المجالات التي يمكننا أن نحدث فيها بشكل جماعي تغييرا، ولا سيما في تحسين ظروف المأوى لما لا يقل عن بليون من السكان الحضريين في البلدان النامية، يعيشون في ظروف تهدد الحياة والصحة بالخطر.

وفي هذا السياق، نعتقد اعتقادا راسخا أن أقل البلدان نموا تستحق اهتماما خاصا. وأود أن أؤكد لرئيس الجمعية العامة تأييد بنغلاديش العام عملا على تحقيق النجاح الباهر لهذه الدورة الاستثنائية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لسعادة السيدة إلين مارغريت لوخ، رئيسة وفد الدانمرك.

السيدة لوخ (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): تؤيد الدانمرك تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي.

علاوة على ذلك، أود أن أعرب عن أمل حكومة الدانمرك الخالص في أن تكون هذه الدورة الاستثنائية ''اسطنبول + ٥'' وليست ''اسطنبول - ٥''. ذلك أن روح الشراكة المثالية لمؤتمر اسطنبول، باشتراك كل شركاء الموئل،

ينبغي الحفاظ عليها حتى يمكننا إعادة تأكيد التزاماتنا بخطة الموئل.

إن عددا كبيرا من الفقراء يعيشون في ظروف غير مقبولة في عشوائيات أو بدون مأوى. وبيئات المدن تتدهور بسرعة، والتلوث خارج عن السيطرة في كثير من الأحيان. والتفاعل الإيجابي بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية هو من المستلزمات الأساسية للتنمية المستدامة.

ولذا، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تبدي تضامنا أكثر مع البلدان النامية. والبلدان الصناعية يجب أن تستخدم الموارد استخداما أكثر ترشيدا وفعالية وأن تضافر الجهود مع البلدان النامية لمكافحة الفقر وتحسين ظروف معيشة البشر. ولا غنى عن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إذا ما كنا جادين بشأن تحقيق هذه الأهداف الطموحة.

إن المساعدة الإنمائية الرسمية الدانمركية المقدمة إلى أفقر البلدان النامية تبلغ ١,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وبالإضافة إلى هذا، نحن في طريقنا إلى تخصيص نصف في المائة آخر من الناتج القومي الإجمالي للأنشطة البيئية وأنشطة حالات الطوارئ الخاصة. وهذا يمكننا، في جملة أمور، من تقديم المساعدة إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل في تحسين البيئة، وهو مجال مستهدف سواء في المناطق الصناعية أو الحضرية.

إن الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني هي المفتاح للمساعدة الإنمائية الدانمركية. والهدف الشامل للمساعدة الإنمائية الدانمركية هو تعزيز التنمية المستدامة عن طريق تخفيف الفقر بالتركيز على عناصر ثلاثة هي: النمو الاقتصادي الواسع، وتوسيع القطاعات الاجتماعية، والحكم السليم. ويشكل احترام حقوق الأفراد وإدماج الرجال والنساء على حد سواء في عمليات صنع القرارات الديمقراطية أهدافا صحيحة في حد ذاتها، لكنها تصبح أكثر أهمية في إقامة مجتمعات مستدامة.

إن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ خطة الموئل تقع على البلدان فرادى وهي تشمل كل العناصر الفاعلة وتتطلب بذل جهود متضافرة على كل المستويات، وبخاصة المستوى المحلي. وكجزء من تنقيح قانون التخطيط الدانمركي في ربيع ٢٠٠٠، أصبح العمل في تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين إلزاميا. إذ يجب على كل البلديات والأقاليم أن تقدم تقارير عن استراتيجياتها المحلية بخصوص جدول أعمال القرن الحادي والعشرين مرة على الأقل كل أربع سنوات. وفي سياستنا الحضرية نحاول اتباع نهج ينطلق من القاعدة ويولي الأولوية للمشاركة المحلية.

وتحت موضوع ''التنمية مع الرعاية – مسؤولية مشتركة''، تقدمت الحكومة الدانمركية باقتراح يتعلق باستراتيجية الدانمرك للتنمية المستدامة. وتتمثل المسألة الجوهرية في كيفية التصدي لمعضلة الحفاظ على مستوى عال من الرعاية والعمالة، وفي الوقت نفسه فك الارتباط بين النمو الاقتصادي وأثره السلبي على البيئة والموارد الطبيعية.

والهدف العام لسياسة الدانمرك الحضرية هو كفالة أن تظل المدن مراكز للنمو والتنمية في المجتمع في حد ذاته. وتحقيقا لذلك، ثمة عنصر رئيسي يتمثل في مكافحة التفرقة الحضرية التي تشكل عائقا رئيسيا أمام التنمية الحضرية الموحدة والمستدامة. ونحن نريد بذلك مكافحة العزلة الاجتماعية في مجال الإسكان في المدن، فضلا عن المجتمع عموما.

والمعالم الرئيسية لمتابعة الدانمرك لجدول أعمال الموئل هي النوعية عن طريق المشاركة، والشراكة، والشفافية، والملكية المحلية، والمسؤولية الاجتماعية. ويجب تنفيذ التخطيط المادي والحضري بالتعاون مع المستفيدين، أي الشعب. وفي

ذلك السياق، أود أن أبرز ثلاثة أوجه هامة للتنمية الحضرية ألا وهي: التنمية المتكاملة، والتنمية المستدامة، واللامركزية – أي باختصار الحكم الحضري الرشيد.

وينبغي للمؤتمرات الدولية أن يكمل بعضها بعضا. ومن ثم ينبغي أن تستفيد عملية استعراض الموئل من العمل الجاري في المؤتمرات الأخرى. ومن أمثلة ذلك استخدام النتائج والمؤشرات المشتركة التي أسفر عنها مؤتمر القاهرة المعني بالسكان والتنمية عندما يتعلق الأمر بمسائل تتصل بالنمو السكاني. ومثال آخر هو استغلال برنامج عمل مؤتمر قمة كوبنهاغن الاجتماعية فيما يتعلق بالفقر في المدن.

وفي الختام، تتعهد الدانمرك بمواصلة بذل جهودها من أجل تعزيز التنمية المستدامة والعمل على تنفيذ جدول أعمال الموئل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد لويس راؤول استيفيز – لوبيز، ممثل غواتيمالا.

السيد استيفيز – لوبيز (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نتيجة صعوبات حالت في الدقيقة الأخيرة دون مشاركة أعلى مسؤول في حكومتنا عن المستوطنات البشرية في هذا التجمع، يشرفني عظيم الشرف أن أعرض لمحة موجزة عن تجربة غواتيمالا حيال جدول أعمال الموئل الذي اعتمد في اسطنبول قبل خمس سنوات.

أبدأ بالتأكيد مجددا على التزامنا بمبادئ جدول الأعمال، وبالقول إن السياسات والأعمال التي نفذت في بلادي منذ عام ١٩٩٦ تتطابق إلى حد كبير مع إعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية وجدول أعمال الموئل. ففي مؤتمر عام ١٩٩٦ اعتمدنا الأهداف العالمية لضمان الإسكان المناسب للجميع، وكفالة النهوض بالمستوطنات البشرية من نواحي الأمن والصحة، والقابلية للسكن، والإنصاف، والاستدامة، والإنتاج. والآن، بعد مضي خمس سنوات، نحاول حصر ما تم إنجازه وتقييم القدر الكبير الذي لا يزال يتعين إنجازه على حد سواء.

وأحد أحدث الإنجازات التي تحققت في غواتيمالا هو وضع سياسة للإسكان الوطني والمستوطنات البشرية ترمي في الدرجة الأولى إلى توفير المساكن الكافية للأسر الغواتيمالية. وهذه السياسة تعطي الأولوية للأسر التي تعيش في حالة من الفقر أو الفقر المدقع، وللجماعات الضعيفة والمحرومة، عن طريق تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي والمالي والتكنولوجي الذي ينظم قطاع الإسكان. وهي ترمي أيضا إلى القيام بذلك عن طريق تطوير عملية توفير مساكن كافية، وتحسين وتوسيع المساكن الموجودة، وتوفير الخدمات الأساسية، بمشاركة الحكومة المركزية والحكومات المحلية، والتنظيمات السكانية، والمنظمات غير الحكومية، وقطاع الأعمال، والتعاون الدولي. ولقد أعدت هذه السياسة من خلال إجراء مفاوضات مع مختلف قطاعات المجتمع المدني والأطراف الفاعلة في مجال بناء العقارات وتمويل الإسكان. وهي تشكل، بعبارة أخرى، سياسة شاملة تتبعها الدولة لأمد بعيد.

وفي عام ١٩٩٦ سن قانون الإسكان والمستوطنات البشرية لإرساء قواعد مؤسسية وتقنية ومالية بغية إيجاد حل ملائم وكاف لمشكلة الإسكان. والإطار المؤسسي الذي أنشأه ذلك القانون تأثر بعد ذلك بالالتزامات التي أخذناها على عاتقنا بموجب اتفاقات السلام المبرمة في كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها، ومن ضمنها إنشاء برنامج محدد للاجئين والعائدين والمعاد توطينهم والمشردين في الداخل والمعوقين والأرامل.

وفي ذلك السياق العام، وضمن القيود القائمة، اتخذت تدابير ملموسة شتى تتضمن منح إعانات وقروض

للإسكان، ولا سيما للعائلات التي تعيش في حالة من الفقر أو الفقر المدقع؛ وإنشاء صندوق استئماني للاستثمار من أجل إيجاد سوق ثانوية للرهون العقارية المضمونة وإعادة تدوير الأموال لتمويل وحدات الإسكان؛ وتمليك أراض مملوكة للدولة بعد فرزها بغية توطين سكان العشوائيات.

بالإضافة إلى ذلك، يتطلب تنفيذ هذه السياسات في غواتيمالا مراعاة خصائص معينة. فأغلبية سكاننا ريفيون إذ يعيش قرابة ٦٥ في المائة منهم في الأرياف. لذلك السبب، تبذل جهود لتعزيز دور الإدارات المحلية كعامل للتنمية. علاوة على ذلك، نحن نتعرض أيضا لمشاكل السكن الكثيف في المدن: فهناك ما يزيد على ٢,٥ مليون من سكاننا يعيشون في مدينة غواتيمالا مع كل ما يتطلبه ذلك من موارد وينطوي عليه من صعوبات بيئية.

وفي ذلك الصدد، ومنذ أواسط الثمانينات، أصدر الإطار المؤسسي في غواتيمالا قوانين محلية لإنشاء مجالس للتنمية الريفية والحضرية، والأهم من ذلك لوضع قانون للبلديات. وهذه القوانين هي الأساس لكفالة أن تصبح مكاتب رؤساء البلديات الهيئات التنفيذية والإدارية للحكومات المحلية. ورغم التقدم المحرز، لا تزال هناك قيود على التنمية المحلية. فقدرة مكاتب رؤساء البلديات على الحصول على مواردها الذاتية من المساهمات التي يقدمها سكان المدن ضعيفة، ونتيجة لذلك يجب أن تعتمد على أموال الدولة.

وباختصار، إن سياساتنا المتعلقة بالمستوطنات البشرية مدمجة في خطة سياستنا الاجتماعية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤. فهي تعمل على إعادة تنظيم المؤسسات العامة التي توفر الدعم لقطاع الإسكان وإقامة علاقة مع القطاع الخاص تكون أكثر فائدة. وهي تتضمن أيضا آليات مالية بعيدة الأجل من قبيل إنشاء سوق ثانوية للرهون العقارية المضمونة. وثمة هدف آخر يتمثل في إعطاء حقوق ملكية لسكان العشوائيات، ولا سيما القاطنين على أراض تملكها الدولة. وأخيرا، يجري تعزيز الحوار كوسيلة لحل الخلافات ووضع سياسات في مجال المستوطنات البشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بيتر غورتنر، وزير الدولة والمدير العام للمكتب الاتحادي للإسكان في سويسرا.

السيد غورتنر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): ماذا فعلت سويسرا في السنوات الخمس منذ انعقاد مؤتمر اسطنبول لتحسين نوعية الحياة في المدن والمناطق المكتظة بالسكان ولتطبيق مبادئ التنمية المستدامة على تنمية المستوطنات البشرية سواء على أراضيها أو في المناطق المحرومة في العالم؟

لا أستطيع في هذا البيان القصير إلا أن أقدم أمثلة قليلة. وقبل أن أفعل ذلك، يجب أن يكون واضحا أن التدابير التي اتخذت لم تتخذ فقط من خلال جدول أعمال الموئل. فقد أدى أيضا اختيار السياسات المحلية وعملية ريو دورا هاما. وكما سيرى المشاركون، تمثل هذه التدابير نفسها جزءا من عملية جدول أعمال الموئل.

وقد اعتمدت سويسرا في السنة الماضية دستورا جديدا. وسويسرا ملتزمة بتعزيز التنمية المستدامة في جميع المجالات وعلى جميع مستويات الدولة. وهذا ينطبق على الموضوعات الرئيسية لجدول أعمال الموئل، مثل السياسات المتعلقة بالمدن والمناطق الحضرية والسياسات المتعلقة بالإسكان والتعاون الإنمائي.

واسمحوا لي أن أوضح هذه النقاط من خلال ثلاثة أمثلة. المثل الأول هو السياسات الحضرية. فالمناطق الحضرية التي تمثل محاور للنشاط الاقتصادي، ومراكز الثقافة، ومراكز التقدم، فضلا عن فتح الأبواب إلى العالم، تؤدي دورا هاما

في تنمية البلد. ولكنها أيضا تواجه مشاكل معينة يسببها نوع من التمييز الوظيفي والاجتماعي الذي يزداد سوءا. فتزايد انتشار المناطق السكنية يتسبب في زيادة هائلة في تدفقات حركة المرور والتدهور السريع لنوعية البيئة الحضرية وزيادة نزوح الأشخاص الذين يهجرون مراكز المدن إلى المناطق الخارجية.

وهذا التطور يسبب مشاكل للسلطات المحلية، التي لا تملك الموارد اللازمة لحل هذه المشاكل وحدها. ولهذا فإن الناس المعنيين مباشرة قد اتخذوا العديد من المبادرات، ضمنيا وصراحة، على أساس برنامج جدول أعمال القرن ٢١ المحلي، ولكن المدن المعنية ذات الاستقلال السياسي والمسؤولة وحدها من حيث المبدأ عن حل مشاكلها تعتمد على تضامن المناطق الأخرى والسلطات العامة الأخرى. وقد تجلى هذا التضامن مؤخرا في المؤتمر المعني بالتحضر، مما سمح بإنشاء إطار مؤسسي يمكن فيه للمدن والمقاطعات الإدارية والكانتونات والاتحاد أن تصيغ سياسة مشتركة شاملة.

والمثل الثاني هو السياسة الإسكانية. والمطلب الوارد في جدول أعمال الموئل، والمعنون توفير مأوى ملائم للجميع، هو أحد الأهداف الاجتماعية المبينة بوضوح في الدستور الاتحادي الجديد. ولا شك لدى سويسرا في أن السكن، شأنه شأن الغذاء أو الأمن أو التعليم، حاجة إنسانية أساسية، وأنه يجب على الدولة مساعدة الأشخاص الذين لا يمكنهم الوفاء بهذه الحاجة بأنفسهم. ولكي نفعل ذلك، يجب علينا أن نعمل على تهيئة الظروف الاقتصادية والسياسية المواتية، وتقديم تدابير وحوافز محددة الأهداف، حيثما دعت الحاجة إلى ذلك.

وتهدف المراجعة الحالية لسياسة سويسرا الإسكانية إلى دعم أضعف الفئات اقتصاديا، في تعاون وثيق مع المنظمات الخاصة المسؤولة عن تشييد المساكن العامة. ويدل هذا المثل على مدى أهمية الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في سويسرا.

والمثل الثالث هو التعاون الإنمائي. والتعاون السويسري الإنمائي في مجال التنمية الحضرية يسترشد بثلاثة اعتبارات هامة. أولا، يجب أن نفكر في التنمية الريفية والحضرية باعتبارهما متداخلتين ومتكاملتين. وثانيا، إن التعاون موجه نحو أفقر السكان الحضريين لأنه مبدأ أساسي في قانون اتحادي يتناول التعاون الإنمائي، ولأنه مبدأ أساسي لتضامن بلدنا مع العالم. وثالثا، يسعى التعاون السويسري إلى تعزيز المبادرات والإحساس بالمسؤولية وسط السكان الحضر لجعلهم يتولون هم أنفسهم النهوض بتنميتهم.

وفي الوقت الراهن، يدعم التعاون السويسري برامج حضرية في عدة بلدان بالتشديد على الحكم المحلي، واللامركزية، وبناء القدرات، ومشاركة المجتمع المدني، وإنشاء الهياكل الأساسية ومكافحة الفقر. وهو يشارك أيضا بنشاط في الحوار السياسي الدولي من خلال شبكات العمل الحضرية على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي.

هذا العرض الموجز يظهر أن مبادئ واستراتيجيات تنفيذ جدول أعمال الموئل تشكل إطارا مفيدا بوجه خاص للسياسات السويسرية. ولذا فإن من الضروري في رأي سويسرا أن يجدد المجتمع الدولي من خلال هذا المؤتمر ويعزز الالتزام الذي تعهد به في اسطنبول باعتماد جدول أعمال الموئل وما يتصل به من إعلان. ويمثل مؤتمر اسطنبول بالنسبة لجميع فقراء العالم ومعوزيه رمزا للأمل وحياة أفضل. وينبغي لمؤتمر اسطنبول +٥ ألا يحطم هذه الآمال. بل يجب أن يكون رمز التغيير الحقيقي تجاه تحقيق مزيد من الديمقراطية، وتقليل التفاوت الاجتماعي والمزيد من الفرص للجميع. وسويسرا ملتزمة قدر طاقتها لعمل كل ما في وسعها لجعل هذا الأمل حقيقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للسيدة آنا كاجومولو تيبيجوكا، المديرة التنفيذية للموئل.

السيدة تيبيجوكا (المديرة التنفيذية للموئل) (تكلمت بالانكليزية): نجتمع هنا كلنا اليوم لنتقاسم اهتماما مشتركا بشأن مستقبل مدننا والمستوطنات البشرية الأخرى وعملية التحضر على نطاق العالم. وإذ نبدأ في الألفية الحضرية، حيث يعيش نصف البشرية بالفعل في مدن وبلدات، مع اندماج حتى أكثر المجتمعات ريفية بطريقة أو أخرى في الشبكة العالمية للمدن والبلدات، تصبح المهمة أكثر صعوبة من أي وقت مضى. وسواء كنا نريد القضاء على الفقر أو إزالة التشرد، ومكافحة الجريمة أو الفساد، وسواء كنا نريد تخفيض التلوث البيئي أو تخفيف آثار الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان، فإننا مجتمعون هنا لإثارة قضية مشتركة للتنمية المستدامة في بيئاتنا المعيشية، أي موائلنا.

إن جدول أعمال الموئل يوفر لنا علامات على الطريق نحو ذلك المستقبل المشترك، مستقبل المستوطنات البشرية المستدامة والمأوى الملائم للجميع. وكان التوافق الدولي الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٩٦ هو أهم إنجاز مفرد لمؤتمر اسطنبول.

وتقييم تنفيذ جدول أعمال الموئل، مع تقديم حوالي ١٠٠ بلد تقاريرها الوطنية، يدل بوضوح على أن المجتمع الدولي يتشاطر مقصدا مشتركا: ألا وهو توفر الإرادة السياسية لمواجهة التحدي الحضري العالمي والرغبة في العمل بشكل جماعي على البحث عن استراتيجيات فعالة لتحقيق أهدافنا. وتدل ممارسة هذا التقييم على أن المشاكل لا يمكن أن تنصرف بفعل الأماني وحدها، وأن التشرد وظروف حياة البؤس لن تختفي بأمر رسمي، بل تتطلب من كل واحد منا، سواء كنا أفرادا، أو أعضاء في جماعات المجتمع المدني، أو سلطات محلية أو حكومات وطنية أو منظمات دولية، أن نجعل توفير المأوى الملائم أولويتنا قولا وعملا. وعلى جميع هذه المستويات ينبغي استثمار الموارد في تنفيذ جدول أعمال الموئل.

وكما يستفاد من تقريري عن استعراض تنفيذ جدول أعمال الموئل، لم يكن التقدم كما ينبغي له أن يكون. فعلى الرغم من إحراز تقدم يستحق الإشادة، فإن ٢٥ في المائة من البشرية لا تزال بدون مأوى ملائم. يجب أن يكون أداؤنا أفضل من ذلك.

ولكي يحدث هذا، أعتقد أنه ينبغي إدماج المبادئ الأساسية لجدول أعمال الموئل بقدر أكبر في النشاط الرئيسي لجدول الأعمال السياسي للمجتمع الدولي، وقد أتيحت الفرصة الآن لهذا بإعلان الألفية، الذي يمثل المخطط السياسي للمجتمع الدولي للقرن الحادي والعشرين.

فتركيز إعلان الألفية على رفع مستوى الأحياء الفقيرة – مدن بلا عشوائيات – وتعهده بتوفير السكن الملائم لـ ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠ كجزء أساسي من تحقيق هدفه العام المتمثل في تخفيف حدة الفقر، يؤكد مركزية جدول أعمال الموئل في جهود تحقيق التنمية المستدامة دوليا وعالمية رسالته المتعلقة بالسكن الملائم للجميع. وبهذا الإدراج انتقل جدول أعمال الموئل إلى قلب المسرح العالمي، والآثار المترتبة على تلك الحقيقة ينبغي أن نلاحظها جميعنا وأن تعالجها هذه الدورة الاستثنائية.

والمأوى – إلى جانب المأكل والملبس – هو أحد أهم لبنات البناء الأساسية لأي استراتيجية أو سياسة لتخفيف حدة الفقر. ومن الخطأ الكبير ألا نضع توفير المأوى كعنصر أساسي في استراتيجيات وأطر برامج مكافحة الفقر التي نضعها ونعتمدها. والفقراء في كل مكان لا يملكون

مأوى ملائما. ولا يمكننا أن نأمل في تحسين صحة الفقراء بدون تحسين سكناهم وتحويل الأحياء الفقيرة والمساكن المكتظة إلى أحياء قابلة للعيش فيها. ولا يمكننا أن نأمل في تعليم الأطفال وإدخال النور في حياتهم، إذا لم تكن هناك إضاءة في منازلهم.

ولن يتسنى في المستقبل وجود أحياء قابلة للعيش فيها ومجتمعات تتمتع بالصحة، ومدن بلا عشوائيات، إذا لم تؤد المدن وظيفتها، أو إذا لم تكن شاملة للجميع و لم تكن منقسمة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وهذا الاتجاه المنذر بالخطر آخذ في التزايد في كل مكان، وفي جميع البلدان. والتقرير العالمي عن المستوطنات البشرية والتقرير عن حالة مدن العالم، اللذان أعدهما مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وأُصدرا في هذه الدورة، يدلان بصورة مقنعة على تلك الحقيقة.

ومع ذلك، فإن ذلك الاتجاه نحو المدن المنقسمة، المتميزة بوجود ''من يملكون'' و ''من لا يملكون''، من أخطر الاتجاهات في البلدان النامية. وفي أغلب الأحيان تكون البلدان الفقيرة من بين هذه البلدان أسرعها تحولا نحو النمط الحضري، ومدنها لا تستطيع مواكبة هذا التحول البتة. ولدينا حالات نجد فيها أن ما يبلغ ٧٠ في المائة من السكان محكوم عليهم بالعيش في أحياء فقيرة ومستوطنات عشوائية بدون هياكل أساسية للخدمات، بما في ذلك الإصحاح، وبدون أمن. وفي هذه الحالات تستشري الأمراض المعدية مثل السل ونقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز. وأكثر من ذلك، تشكل النساء ومن يُعلن من الأطفال الغالبية في هذه الجماعات المنبوذة. وهذه حالة مأساوية تقتضي جهدا وطنيا متضافرا، وتعاونا دوليا ودعما يسنده التضامن الإنساني على جميع المستويات.

والعُمَد أو المحافظون بوصفهم قادة وإداريين للمدن وحكومات المدن، هم أول من يطلب منهم التعرف على الحاجات اليومية لدوائرهم من المساعدة والاستجابة لها. وهم بوصفهم شركاءنا الأساسيين في تنفيذ جدول أعمال الموئل، يجب أن تكون لديهم الطاقة والقدرات لتحسين حياة مواطنيهم وبيئتهم المعيشية؛ لأنه بدون تمكين السلطات المحلية وتحقيق الحكم الرشيد على مستوى المدينة، لا نستطيع شق طريقنا في مكافحة الفقر وتحسين حياة مئات الملايين من البشر الذين سيكونون هناك بعد بضع سنوات مقبلة. وفي حين تستغل المدن الفرص الاقتصادية التي تتيحها العولمة، فإنها تحتاج إلى وضع سياسات وأدوات فعالة لتخفيف آثارها الضارة على مدنهم.

وتوحي تجربة البلدان النامية بأنه مع التنمية الاقتصادية والتحول الهيكلي، ينتقل سكان الريف إلى المدن لاستغلال الفرص التي تتيحها المدن بصفة أساسية. وعلى الرغم من أن أغلب القادمين الجدد إلى المدن يجدون أنفسهم في أحياء فقيرة، وفي كثير من الأحيان في ظروف معيشية أسوأ من التي خلفوها وراءهم في الريف، فإن الأمل في أن تتحسن أحوالهم في نهاية المطاف هو الذي يدفع الناس إلى المدن والبلدات. وهي عملية لا رجعة عنها، ولذا لا تستطيع السياسات والاستراتيجيات الإنمائية أن تستمر في تجاهل الاقتصادات الحضرية وقواها الدافعة.

ولكن في المديين القصير والمتوسط هناك حاجة ماسة إلى استراتيجيات لتعزيز التنمية الريفية وتحسين الفرص في البلدان الريفية عملا على انضباط هذا التحول. وفي أفريقيا، التي أصبحت الآن أكثر سكنا في الحضر من آسيا، حيث يعيش ٣٧,٤ في المائة من السكان في المدن والبلدات، بالمقارنة بـ ٣٦,٦ في المائة في آسيا - تبرز الحروب والصراعات الأهلية باعتبارها العامل الوحيد الأهم وراء التحضر السريع. واستعادة السلم والأمن في الريف الأفريقي شرط أساسي لأي جهد ذي معنى يبذل في التنمية المستدامة ولتنفيذ جدول أعمال الموئل.

وقد اعتمد مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بوصفه مركز الاتصال لتنفيذ جدول أعمال الموئل، رؤية استراتيجية جديدة وأطلق حملات عالمية بشأن الحكم الرشيد وتأمين الملكية. والأمران يقصد منهما أن يكونا أداتين لتعبئة المجتمع الدولي والتركيز استراتيجيا على جهود الحكومات، والسلطات المحلية، والبرلمانيين، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من شركاء الموئل. وبهذا النهج المركز وحده، الذي يمكن للتعاون الدولي أن ينبني حوله، يمكننا أن نأمل في المضي قدما في توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية على الصعيدين الوطني والمحلي. ولكن هذا أيضا سيقتضي أن يرتبط الدفاع عن القضية بمتابعة في مجال الاستثمار وإحداث تغيير حقيقي على أرض الواقع، وهذا بالضبط ما تأمل في تحقيقه شراكة الموئل مع البنك الدولي في إطلاق مبادرة تحالف المدن.

وإذ نبدأ الألفية الحضرية، ما من شك في أن تعزيز ومراقبة التعاون الدولي لتنفيذ جدول أعمال الموئل والإسهام في تحقيق أهدافنا الأوسع المتمثلة في تخفيف الفقر وتحقيق التنمية المستدامة سيقتضي زيادة تعزيز مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتمكينه من العمل كمركز اتصال فعال لرصد التقدم، وتيسير الشراكة والتعاون، وبث الوعي، وتبادل المعلومات ودعم العمل على الصعيدين الوطني والمحلي. فمن الصعب للمركز مراقبة وتنسيق جدول أعمال الموئل وهو على هامش منظومة الأمم المتحدة.

إن تعميق التعاون الدولي بين الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية، والأعضاء البرلمانيين، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرين يقتضي أيضا مزيدا من مواصلة الحوار بشأن وضع السياسة فيما بين هذه الجهات، وأدوات جديدة لذلك الغرض. ولذا فإنني أتطلع إلى عمل المحفل الحضري، الذي أنشأته لجنة المستوطنات البشرية، والذي يجمع بين الحكومات الوطنية وشركاء الموئل لتعزيز التعاون وفق خطوط مشتركة لتنفيذ جدول أعمال الموئل. وسيعقد الاجتماع الأول للمحفل الحضري في نيروبي في أيار/مايو ٢٠٠٢ وسينظر في المتابعة الدائمة لهذه الدورة الاستثنائية، وكذلك المساعدة على إعداد البعد المتعلق بالمستوطنات البشرية في مؤتمر ريو + ١٠ الذي سيعقد في جوهانسبرغ.

إن العلاقة بين المستوطنات البشرية والبيئة كالعلاقة بين الدجاجة والبيضة: فعلى الرغم من أنهما مسألتان متميزتان، فإنهما مرتبطتان ارتباطا وثيقا وتؤثر كل منهما على الأخرى. والواقع، أنه مع التقدم السريع في التكنولوجيا، أصبحت المستوطنات البشرية الآن تملي ما ينبغي أن تكون عليه حالة البيئة، بدلا من أن يكون العكس. وعلينا أن نصارع هذه الحقيقة الواقعة.

ومن الواضح جدا من خلال كل ما يجري استعراضه وما يقال في هذه الدورة الاستثنائية، أن تنفيذ جدول أعمال الموئل والوفاء بهدفيه التوأم سيكون تحديا رئيسيا للمجتمع الدولي في العقود المقبلة. ويحدونا أمل خالص في أن نصبح نتيجة لهذا الاجتماع في نيويورك أكثر استعدادا لمواجهة هذا التحدي. وإني من جانبي، بصفتي المدير التنفيذي للموئل، مصممة على التزام ميثاقنا مع الفقراء وآمل، بمساعدة الجمعية العامة أن أتمكن من تعزيز مركز الموئل للاضطلاع بهذه المهمة. وأشكر جميع الأعضاء على ما قدموه من دعم وتعاون إلى شخصي وإلى الأمانة العامة في الإعداد لهذه الدورة، وأتطلع إلى دعمهم المتواصل حتى نتمكن من تحقيق رؤية جدول أعمال الموئل – رؤية عالم ذي مدن ومستوطنات بشرية أخرى أفضل في جميع أرجاء العالم وفيه مساكن لائقة للنساء والأطفال في كل مكان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد خوان كلوس، رئيس الرابطة العالمية للتنسيق بين المدن والسلطات المحلية، وعمدة برشلونة.

السيد كلوس (رئيس الرابطة العالمية للتنسيق بين المدن والسلطات المحلية) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بصفتي ناطقا باسم الحكومات المحلية والمدن في العالم. وقد خاطبنا الجمعية العامة قبل خمس سنوات في اسطنبول. ومثّلنَا هناك وفدٌ كان قد عقد اجتماعاته قبل بضعة أيام من موعد المؤتمر في أول جمعية عالمية للمدن والسلطات المحلية. وكان ذلك حدثا تاريخيا أعطانا قوة دفع كافية لننمي منذ ذلك الحين عملية توحيد بين المنظمات العالمية للمدن والسلطات المحلية.

وبفضل جهود المديرة التنفيذية للموئل، السيدة آنا كاجومولو تيابيجوكا، وبواسطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية للسلطات المحلية، أنشأنا شراكة قوية مع وكالة الموئل. وقبل شهر عقدنا في ريو دي جانيرو اجتماع الجمعية العالمية الثانية في إطار الاتحاد الدولي للسلطات المحلية ومنظمة المدن المتحدة. وكان هذا مرة أخرى معلما هاما في عملية لا رجعة عنها.

وفي ذات الوقت، لا تزال الأنباء التي نتلقاها عن الواقع المعاصر في جميع أرجاء العالم مزعجة. فخلال الـ ٢٥ سنة الأخير تضاعف أربع مرات عدد المدن التي يبلغ سكانها أكثر من ١٠ ملايين نسمة. وهذه ليست أنباء سارة. إذ ستظل عملية التحضر هذه مستمرة خلال العقود القليلة المقبلة. ومن دواعي الأسف أن الفقر والعنف وتدهور البيئة لا تزال أمورا شائعة الحدوث في العديد من مدن العالم. ومن الضروري إحداث تغيير عميق إذا أردنا، أولا، الحد من التفاوت المتزايد،وثانيا، فتح الطريق إلى الرخاء للقطاعات الكبيرة من السكان الحضر المترلقين إلى هاوية الفقر.

نحن في النظام العالمي الجديد، والدور البارز الذي تؤديه فيه الأعمال التجارية الكبيرة، نحتاج إلى تعميق وتعزيز السلطات المحلية في المجالات السياسية والاقتصادية. وتستدعي الظروف الراهنة إصلاحات شاملة وسريعة تتجه إلى تطبيق اللامركزية وزيادة سلطة الحكومات المحلية، وأهم من ذلك كله، زيادة الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية. ولن تكون ممكنة معالجة الفقر المتركز في المناطق الحضرية في المدن الكبرى في الألفية الجديدة ما لم نوفر للسلطات المحلية الوسائل الفعالة للقيام بالعمل وما لم يتوفر لها ما يكفي من حساسية سياسية واجتماعية لإدارة فجر القرن الحادي والعشرين هذا.

ونلاحظ من جهة أن العالم يغدو صغيرا بسرعة غير عادية – فكل شيء صار أدنى وأقرب – بينما، من الجهة الأخرى، يزداد العالم مشاركة وتوحدا وترابطا. وأصبح كل شيء وكل فرد أكثر تنقلا – الناس، ورأس المال وكذلك الأمراض والمشاكل المتصلة بالتغذية. وفي هذا الصدد تبين لعُمَد ومحافظي مدن العالم أن أمامنا العديد من التحديات المشتركة: من إمدادات المياه، والسيطرة على تلوث الهواء وإدارة حركة المرور، إلى السلامة والأمن في الحضر وتقديم المساعدة إلى القطاعات الواسعة من المجتمع التي ما زالت تهاجر إلى مناطق في أطراف المدن بحثا عن حد أدنى يليق بحياتها وبحياة أطفالها. وفي العالم المتقدم النمو، حيث توجد شبكة حماية اجتماعية يكفلها النظام الديمقراطي، يمكن إدارة هذه الصراعات على نحو أفضل – يمكن إدارتها بطريقة عادية إلى حد كبير – إذا استثنينا الانفجارات التي تحدث من حين إلى آخر بسبب التفرقة العنصرية أو الثقافية.

وقد جئت إلى هنا لأتكلم إلى ممثلي الأمم المتحدة باسم الحكومات على مستوى الشعبي، الحكومات المحلية – التي هي أقرب إلى المواطنين. ورسالتي هي أننا مستعدون للاضطلاع بدورنا الصحيح، ولكن لكي نفعل ذلك، يجب على الدول أن تقدر الحكومات المحلية حق قدرها. لقد كان مؤسسو الأمم المتحدة حكاما ملهمين ما زالوا يتنفسون هواء عصر التنوير، والقرن الذي آمنت فيه البشرية بأن التعايش السلمي يمكن أن يتحقق عن طريق العقل. والآن بعد كل هذه السنين، اعتمدت هذه الجمعية مؤخرا إعلان الألفية،

الذي يجسد وعيا بالتحديات الجديدة، وكذلك بالحاجة إلى تغيير الاتجاه وتركيز العمل في سعينا إلى إيجاد حلول للمشاكل التي تظهر في عصرنا.

إن الوعي والعقل يتطلبان أن نكون في مستوى مواجهة هذه الظروف التاريخية الجديدة. ويعتقد البعض أننا قد تأخرنا كثيرا في السعي إلى مراقبة البيئة والفوارق الاجتماعية ومشاكل التحضر، وأننا ببساطة ربما أضعنا عقد التسعينات. وقد جئنا إلى هنا لنعلن عن إيماننا بأن هناك ثروة هائلة من الطاقة في المدن والحكومات المحلية في العالم – طاقة يمكن تعبئتها في الاتجاه الصحيح. ونحن مقتنعون بأن الحكومات المحلية الرشيدة في هذا العالم المترابط تمثل الجانب الآخر من العملة في كفالة التوازن الاجتماعي، والانسجام والتضامن وهو أمر ضروري لمنع النظام الجديد الذي يبرز للوجود من أن يدور في نفس الحلقة المفرغة، محدثا المزيد من التفاوت، والمزيد من الاضطراب الاجتماعي و، نتيجة لذلك، انعدام الأمن والقلاقل.

ويمكن لمدننا بل وينبغي لها أن تكون قوة دافعة للحياة اليومية التي يسود فيها السلام. وبسبب ما نعلمه سلفا وما تعلمناه سلفا – وغالبا في ظروف مؤلمة – يتوجب علينا أن نتفادى أخطاء الماضي. وفي هذا الصدد يرى المحافظون والعمد الذين اجتمعوا في اسطنبول وريو أن هناك دورا حقيقيا ومؤثرا للحكومات المحلية.

تكلم بالكتلانية؛ والنص الإسباني قدمه الوفد

قبل بضع سنوات، بين نفس هذه الجدران استمعنا إلى بابلو كاسالس يقول، ”إنني كتلاني“. ووجَّه نداء من أجل تحقيق السلام عن طريق موسيقى ”كانت دلس أوسلس“. واليوم في ظروف أخرى، ولكن أيضا بفكرة تحسين الظروف المعيشية لرجال ونساء العالم، أود أن أقول بلغتي الأصلية، الكتلانية – معربا عن شعور مدينتي، برشلونة – إن ما نحتاجه اليوم هو وجود حكومة حضرية أقوى وأكثر استجابة وأكثر ديمقراطية.

تكلم بالإسبانية

إننا إذا حللنا أهداف جدول أعمال القرن ٢١ وجدول أعمال الموئل واحدا واحدا، سيكون من الصعب إيجاد أي موضوع ليست له مضاعفات على سكان المدن وبالتالي على الحكومات المحلية، التي هي أكثر أشكال الحكم مباشرة. وفي كل يوم يتعين على مئات الألوف من المحافظين والعمد في جميع أرجاء العالم أن يعالجوا في مناطق اختصاصاتهم نتائج قرارات اتخذت في أغلب الأحيان بدون مشاركتهم، وبعيدا عن مجال نفوذهم. وربما يكون إشراك هؤلاء في القرارات، وفوق كل شيء، في العمل، هو مفتاح العديد من الحلول لمشاكل الألفية المقبلة.

إن الديمقراطية المحلية، واللامركزية، والحكم المحلي الرشيد هي كلمات السر لدينا. ولا يمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية واجتماعية إذا لم تترجم هذه الكلمات إلى أفعال. وجهودنا الرامية إلى إنشاء منظمة تمثل كل الحكومات المحلية في العالم قد أنتجت بالفعل ثمرات سيدوم عطاؤها. فنحن نشكل نسيجا مزكرشا يشمل جميع المدن وجميع المحافظين والعمد في العالم.

وأود أن أعرب لهذه الجمعية عن استعدادنا لتحقيق تقدم على طريق المبادئ الأساسية لإعلان الألفية، وأيضا استعدادنا للعمل في شبكات تضامن وتعاون تربط المدن لتلبية أكثر الاحتياجات إلحاحا للظاهرة الجديدة المتمثلة في التحضر المفرط. وأود أيضا أن أطلب من الدول أن تثق في مدنها وأن تساعد على بناء حكوماتها المحلية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر متكلم بالنسبة لهذه الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٠.